كلية الدراسات العليا
برنامج الماجستير في الدراسات الدولية

سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية

Israel's Settlement Policies and their Impact on the Economy of the Northern Jordan Valley

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة

تحرير صوافطة

إشراف

د. رائد بدر

2015

سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية

Israel's Settlement Policies and their Impact on the Economy of the Northern Jordan Valley

إعداد:

تحرير صوافطة

لجنة الإشراف والمناقشة:

د. رائد بدر: مشرفاً ورئيساً

د. كمال عبد الفتاح: عضواً **د. مجدي المالكي: عضواً**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

2015

سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية

Israel's Settlement Policies and their Impact on the Economy of the Northern Jordan Valley

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة:

تحرير صوافطة

أعضاء لجنة الإشراف والمناقشة

د. رائد بدر (مشرفاً ورئيساً) التوقيع .....

د. كمال عبد الفتاح (عضواً) التوقيع .....

د. مجدي المالكي (عضواً) التوقيع .....

نوقشت الرسالة بتاريخ 2015/1/26

الشكر والتقدير

أتوجه بالشكر إلى د. رائد بدر مشرف رسالتي، ورئيس لجنة النقاش، على جهده وصبره ودعمه وتوجيهه في مختلف مراحل إنجاز الرسالة، وعلى إثارته للحظات التأني والتأزم لإخراج ما يتخبط في رأسي من أفكار لترى النور على الورق.

كما أتقدم بالامتنان إلى أعضاء لجنة النقاش د. كمال عبد الفتاح على رؤيته لأبعاد تحتاج الفحص والتأمل لطرحها في الرسالة، وإلى د. مجدي المالكي على بصمته البحثية الناقدة للخروج بما يستحق النقاش نهاية المطاف، والشكر لأسرتي الصغيرة في معهد إبراهيم أبو لغد على الدعم والتسهيلات لاستكمال الرسالة.

إلى مواطني الأغوار الشمالية في محافظة طوباس مهجرين وصامدين.. مشتعلين وثائرين.. نساءً ورجالاً.. شيوخاً وشباباً.. للأمل في أطفالكم.. لا حاجزاً أو مستوطنة تغلق حدود شكري لتفاصيلكم وصبركم.. لله دركم..

وإلى الدائمين في حياتي.. لأبي المختلف بدعمه وصبره وفرحه ولحظة انتصاري على غضبه.. لينعتني بـ الغالية..

لسيدة عمري.. لأمي الهادئة والمشتعلة خوفاً وفخراً.. أعشق غضبها من كسلي وجنونها من نشاطي.. قريباً سأسعى لراحة قلبك كما تطلبين دوماً.. لكما عبادة أخرى..

إلى صديقتي المجنونتين العاقلتين.. رنين و ميسم.. بما فيكما من روح للحياة.. لكل لحظات بكائنا قبل فرحنا.. وإبداعات نسجناها على حيطان البيوت المبعثرة.. وضحكات لا يعرف سرّها سوى ثلاثتنا.. لم أعتد شكركما ولن أفعل فنحن "أنا"..

لإخواني.. الحنون في السرّ ما يفوق العلن فريد.. ومن أتلذذ في مشاكسته بلساني الطويل منتصر.. ولمن أثير غضبه دائماً ويغيثني بأزماتي وسام..

لأخواتي.. للعاقلة غدير.. لسريعة الغضب دلال.. للصغيرة وكثيرة السؤال ولمن طردتني حيناً من الغرفة ليلاً لتستقبلني في أوقات أخرى وتحتمل إزعاجي نسرين..

ولكِ رجاء أختي الجديدة امتناني لاهتمامك.. وللطفلة المحتالة ركن كثيراً ما أخذت الأمل من قبلاتكِ المسروقة.. ولإخواني الجدد وليد ورامي كل الخير لكما..

ولآخرين.. من الامتنان لكم الكثير.. أهديه لكم محبةً وأملاً..

شكراً لكم في كل مكان

الإهداء

للغائب الحاضر في كل تعبِ حرفٍ سُطِرَ هنا

للمشتعل صبراً.. للصامت رحمةً

للمنتظر لعودة يافا

لتفاصيل أحرفٍ لا يعرف تراتيلها سواك

لغائبٍ يشعل حضوره بأبيضٍ وصغيرة

لمن علمني العطاء دون انتظار

إلى من يتداخل في بعثرات حزني وفرحي

إلى اكتمال لم ينضج بعد

لا شكرَ لكَ (أحمد ملحم)

فذواتنا لا شكراً لوجودهم.. فلا حياة تكتمل دونهم

لأنهم

نحن وأنا

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.....ح

الملخص ..... د

Abstract .....ز

المقدمة .....ش

مشكلة الدراسة.....ط

فرضية الدراسة .....غ

أهمية الدراسة .....ف

حدود الدراسة.....ق

منهجية وأسلوب البحث .....ق

الإطار النظري.....ل

الفصل الأول: سياسة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين.....1

تمهيد 1

المبحث الأول: فلسفة الأيدلوجية الاستيطانية.....2

المبحث الثاني: تحرك الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية 4

مشاريع استيطانية إسرائيلية 10

النشاط الاستيطاني في الفترة بين 1967-1993 18

النشاط الاستيطاني في الفترة بين 1993-2014 21

المبحث الثالث: الاستيطان في ضوء القانون والقرارات الدولية 36

الفصل الثاني: الاستيطان في الأغوار الفلسطينية 42

نموذج دراسة منطقة المالح والمضارب البدوية في الأغوار الشمالية من محافظة طوباس 42

الأغوار الفلسطينية 42

منطقة الدراسة المالح والمضارب البدوية 47

المبحث الأول: السياسة الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية 52

المبحث الثاني: سياسات المؤسسات الفلسطينية في مواجهة السياسات الاستيطانية 73

المبحث الثالث: الأبعاد الاقتصادية للسياسة الاستيطانية في الأغوار الشمالية 99

المبحث الرابع: مستقبل الأغوار الاقتصادي في ظل استمرار الصراع 120

الخاتمة 135

المرفقات 139

قائمة المصادر والمراجع 140

الملخص

تعالج هذه الدراسة إشكالية تأثير سياسات إسرائيل الاستيطانية في الأغـــوار الفلســـطينية وتحديداً في منطقة المالح والمضارب البدوية في الأغوار الشمالية التابعة لمحافظة طوباس على الوضع الاقتصادي للمنطقة، لتناقش أحد أبرز مـــواطن الصـــراع بـــين الجـــانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والمتمثل في السيطرة على الأرض، فالفلسطينيون أصحاب الحق القانوني في الأرض يعانون من سياسات متواصلة ومنظمة من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من حيث الطرد والتهجير، وذلك لخدمة المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية عموماً وبمناطق الأغوار خصوصاً منذ نكسة عام 1967. لذلك هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسات الاستيطانية عبر مراحل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، مع التركيز على الاستيطان في الأغوار الفلسطينية، لمعرفة أبعاده الاقتصادية على ســـكان الأغـــوار وأرضهم، وما يترتب على ذلك من آثار على مختلف مجالات حياتهم.

وبداية الدراسة تُعرض مقدمة الرسالة ومنهجيتها البحثية وإطارها النظري، كمدخل علمي يساعد في توجيهها كي لا تنحرف عن مسارها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

والفصل الأول يتناول سياسة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، كمـــا يســـتعرض آليـــة تحرك الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية منذ احتلال الضفة الغربيـــة حتـــى يومنا الحاضر، وما يرافق ذلك من إقرار العديد من المشاريع الاســـتيطانية التـــي تُعنـــى بالاستحواذ على أراضي الفلسطينيين، إضافة للرؤية القانونية للاستيطان في إطار القانون والقرارات الدولية.

وفي الفصل الثاني يتم نقاش طبيعة الاستيطان في الأغوار وخاصةً منطقة المالح، حيث يتناول السياسات الإسرائيلية فيهما والهادفة لتقطيع أوصال الضفة، بالإضافة إلى سياسات المؤسسات الفلسطينية وسكان الأغوار الشمالية في مواجهة السياسات الاستيطانية، وأيضاً يتناول الآثار التي ألحقها الاستيطان بالواقع الاقتصادي الفلسطيني في الأغوار ومنطقة الدراسة المالح، وما ينجم عن ذلك من انعكاس على الواقع الاجتماعي للسكان، والتنمية السياسية وحقوقهم سيما حقّهم في قيام دولة فلسطينية.

ونهاية المطاف نبحث في مستقبل الأغوار الاقتصادي في ظلّ استمرار الصراع منذ اشتعاله في نكبة عام 1948، للتعرف إلى أين تتجه الأغوار في ظل استمرار إسرائيل بتوسيع حدودها الاستيطانية، وحرمان الفلسطيني من استغلال أرضه لما تشكله الأغوار من مفتاح للتنمية المستدامة، وتخفيف العجز في الموازنة الفلسطينية، وما يترتب على ذلك من حلّ العديد من الإشكاليات الناجمة عن حرمان المزارع الفلسطيني من أرضه سواء على القطاع الزراعي أو الأيدي العاملة، وتجمع تلك المعطيات لصالح تنمية الاقتصاد الفلسطيني برفع قيمة إجمالي الإنتاج المحلي نتيجة تفعيل عمليات الاستثمار والتنمية بالأغوار.

وفي الختام لن نسعَ في الدراسة لكتابة استنتاجات وتوصيات بنقاط لنمرّ عنها بشكل سريع، للإجابة عن تساؤل عنوان الدراسة **سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية**؛ بل ستشكل الدراسة تحفيزاً لدى القارئ لاستنتاج ما يمكن الخروج به من نتائج فردية عن طريق فتح آفاق التفكير من خلال المعطيات والمعلومات التي سيتم

عرضها عن السياسات الاستيطانية بالأغوار، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية سلبية تنعكس على سكان تلك المناطق وحياتهم، نتيجة استمرار عمليات التهجير شبه اليومي في الغور الذي يثير العقل للتساؤل: الأغوار إلى أين تتجه في ظل سعي إسرائيل لتفريغها من سكانها وتهويدها.

Abstract

This paper aims to address the impact of Israeli settlement policies on the economy of the Northern Jordan Valley, especially in the area of Al-Maleh and Bedouin habitations of the Northern Jordan Valley in the city of Tubas.

Israel control of the Palestinian land is considered as one of the most distinct features of the Palestinian-Israeli Conflict. Palestinians, who are the legal owners of this land, suffer continuous and organized policies that the Israeli successive governments practice, by expelling Palestinians out of their land. In fact, these policies serve the Israeli settlement project in the West Bank which Israel has started since 1967, especially in the Jordan Valley.

Thus, the study sheds light on the Israeli policies through the years of the Israeli Occupation on Palestine, focusing on the settlement activities in the Jordan Valley, in order to study settlement economic dimensions on the Valley's residents and land, consequences of this on different aspects of their lives.

The study begins with an introduction, the methodology of the study, the theoretical frame, as a scientific opening that shows the main claim of this paper, in addition to the goals that it aims at achieving.

Chapter one talks about Israeli settlement policy in Palestine. It also reviews Israeli settlement mechanism move in the Palestinian territories since the Occupation of the West Bank until today, which ratified on different settlement projects carried out on Palestinian land, as well as focusing on the legal vision of settlement in terms of international law and other international resolutions.

Chapter two discusses the nature of the Israeli settlement in the Jordan Valley, especially at Al-Maleh Area. It introduces Israeli policies practiced there which actually divides the land of the West Bank. It also addresses the Palestinian Authority policies in turn, and other Palestinian residents' policies to face the Israeli occupying actions there, at Al-Maleh as a case study, the consequences of these policies on the social life , political development and residents' rights especially to establish the Palestinian State.

Chapter three explores the economic future of the Jordan Valley while the Palestinian-Israeli conflict continues. It examines what future would the Jordan Valley face in the midst of the continuing Israeli policies in expanding settlement, by depriving Palestinians from using their land which would be a key to sustainable development in Palestine; both through farming sector and labor force, decreasing Palestinian budget deficit, and solving some of the problems caused by these policies. Carefully studying of these points may be for the benefit of developing Palestinian economy by raising gross domestic product (GDP) as a result of activating investment process and development in the Jordan Valley.

Last part of the study is not about adding some recommendations and findings, which would answer the question of this paper entitled, “Israeli settlement policies and their impact on the economy of the northern Jordan valley;” This study aims more to help readers and experts find out certain individual results by thinking through information and facts related to the settlement policies practiced on the northern valleys, what economic negative effects reflected on these areas and people lives there, as a result of the continuous activity of almost daily force displacement in the valley. The fact that raises the following question: What future position would the Jordan Valley take, in the midst of Israel actions to empty and judaize the Palestinian land.

المقدمة

منذ 66 عاماً وفلسطين تتعرض لنكبة مستمرة، وتعتبر حرب عام 1948 الشرارة الأبرز لذلك، من خلال سياسة إسرائيل ضد الفلسطينيين من تعذيب وتشريد وطرد وتهجير وحرق القرى والمنازل والاستيلاء على الأراضي، ومنعهم من العودة لممتلكاتهم وبيوتهم، ولم تتوقف تلك النكبة عند ذلك المستوى، ففي العام 1967 تكررت تلك السياسات الإسرائيلية للاستيلاء على الضفة الغربية، وقامت إسرائيل بإنشاء المستوطنات التي تشكل الأساس لوجودها، من خلال جذب المستوطنين وتقديم الحوافز لهم للاستقرار والتوطن الدائم، فالوجود الإسرائيلي قائم على البناء الاستيطاني وهو ما ترتكز عليه العقيدة الصهيونية. والتهجير القسّري لا زال مستمراً منذ النكبة، ومناطق الأغوار الفلسطينية خير شاهد على تلك السياسية الإسرائيلية، من تدمير محاصيل مواطني الأغوار وتسليمهم إخطارات للرحيل من منازلهم لغايات الهدم، وطردهم من أراضيهم للاستيلاء عليها، وإعلانها أراضي عسكرية مغلقة، ومصادرة مواشيهم، والقضاء على كافة سبل وجودهم واستقرارهم، والتخوف من ظهور حالة لجوء جديدة في تلك المناطق، والأغوار الشمالية في طوباس تعتبر مثالاً واضحاً لسياسة الحكومات الإسرائيلية الممنهجة للتطهير العرقي للفلسطينيين من أرضهم وتهويدها.

وهذه الدراسة تسعى للتعرف على مجمل الآثار الاقتصادية الناجمة عن سياسات إسرائيل الاستيطانية في المنطقة، وتبعاتها على الأرض والسكان، وكذلك انعكاسها على حياتهم الاجتماعية ودورها في التنمية السياسية وما قد يشكله من إعاقة لقيام دولة فلسطينية كحق

من حقوق الشعب الفلسطيني، وأن يتمكن سكان الأغوار من تقرير مصيرهم بعيداً عن التوغل الاستيطاني في أراضيهم الزراعية، لأن الاستيطان يمسّ حياة الفلسطينيين بمختلف جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، سيما أن إسرائيل تسعى منذ بدء بناء المستوطنات في الأغوار الفلسطينية بعد احتلال الضفة الغربية لفرض سياسة الأمر الواقع على أراضي الأغوار بتكثيف النشاط الاستيطاني فيها، وزيادة عدد مستوطناتها في الضفة الغربية لتثبيت وجودها، وخاصة بالأغوار، حيث يبلغ عددها حالياً 36 مستوطنة في الأغوار مقامة على حوالي 27 ألف دونم صالح للزراعة، ويعيش فيها ما يقارب 9500 مستوطن، بينما يبلغ عددها في الأغوار الشمالية لمحافظة طوباس 11 مستوطنة، تشمل 1500 مستوطن، وكذلك يوجد في المنطقة ثمانية معسكرات إسرائيلية للتدريب، أمّا عدد السكان في الأغوار عام 2012 حوالي 70 ألف فلسطيني، على مساحة 10 آلاف دونم تقريباً،[1] باستثناء العديد من التجمعات البدوية المتنقلة التي لا تحويها الإحصائية.

ولا يزال عدد المستوطنات في ازدياد وتوسع وبالتحديد في المناطق المصنفة ج الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة أمنياً ومدنياً، حيث تظهر مكانة الأغوار لدى إسرائيل لأسباب أمنية حسب ادعاءاتهم، لحماية دولتهم من أيّ هجوم عليهم من الجهة الشرقية، فعندما احتلت إسرائيل الضفة كانت الأغوار من ضمن الخطة الإسرائيلية ليتم الاستحواذ عليها، بهدف تفريغ المنطقة، لذا تعمل إسرائيل ضمن مخططاتها على استقطاب مليون يهودي

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "قاعدة بيانات الاستعمار ومصادرة الأراضي 2012،" *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني*، 7 نيسان 2013،
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Occupation/sett_2012_A_tab17.htm
(استرجع بتاريخ 2014/2/10).

إليها كما تشير بعض المشاريع الاستيطانية، في مخالفةٍ وانتهاكٍ للقوانين الدولية، وذلك عبر سياسة الهدم المتواصلة للمنشآت والمساكن في الأغوار، حيث لا تزال إسرائيل تتبع سياسة الطرد دون إقامة أدنى اعتبار لمواثيق جنيف والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الاتفاقيات الدولية، إذ تشكل الأغوار حوالي 28% من مساحة الضفة،[2] ولتحقيق مشاريع إسرائيل بالأغوار تعمل على تنفيذها كما جاء في مشروع ألون الذي دعا لضم مناطق لإسرائيل منها شريط عرضه بين 10–15 كم على امتداد غور الأردن، وشريط عرضه بضعة كيلومترات تجري دراسته على الطبيعة من شمالي طريق المواصلات بين القدس والبحر الميت، وما جاء في وثيقة غاليلي من إقامة مستوطنات في شمال البحر الميت وغور الأردن وغوش عتصيون، ومشروع دروبلس لتوطين مليون يهودي في المستوطنات، وكذلك مشروع نتنياهو/ ألون المعدل عام 1997 الذي دعا لمنح الفلسطينيين 45–50% من أراضي الضفة الغربية دون المساس بالمناطق الحيوية مثل الغور، وغوش عتصيون، والقدس الكبرى،[3] وتتبلور طبيعة المشاريع والخطط الاستيطانية في الأغوار بالتعامل مع هذه المنطقة بآلية تختلف عن بقية مناطق الضفة منذ بدء الاستيطان فيها عام 1967، حيث تتبع المنطقة لقوانين إسرائيلية، كما تم إعلان العديد من مناطق الأغوار مناطق عسكرية مغلقة، ومراكز لتدريب الجيش الإسرائيلي، إضافة لإنشاء

---

[2] محمد جابر، "الأغوار الفلسطينية استلاب أم تطوير؟!،" *مجلة شؤون فلسطينية*، عدد 248 (2012): 199–200.

[3] موسى الدويك، "إستراتيجية الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967،" *مجلة المستقبل العربي*، عدد 216 (1997): 35– 38.

المستوطنات على أراضي الأغوار استناداً لقانون أملاك الغائبين، فإسرائيل انتهجت كافة الطرق التي تمكنها من الاستحواذ على الأغوار لما لها من أهمية حالية ومستقبلية.

وتأتي هذه الدراسة سيما بعد بروز مكانة الأغوار في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الأخيرة لعام 2013، نتيجة ما تتعرض له من زيادة التوسع الاستيطاني، وما تشكله مستوطنات الأغوار من أهمية للاقتصاد الإسرائيلي والنهوض به على حساب الجانب الفلسطيني، بسبب سلب مواطن رزقهم من الأراضي والمياه، وانعكاس ذلك سلباً على الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة الخسائر المتزايدة بسبب عدم استغلال أراضي الأغوار لصالحهم، والتي تؤدي دوراً فعالاً لسدّ العجز المالي في الموازنة الفلسطينية إن تم استثمارها، وأثر ذلك على مختلف مجالات حياة مواطني الأغوار، ومنها الشمالية في طوباس.

مشكلة الدراسة

تعتبر الأرض الفلسطينية جوهر الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لذلك سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على تغيير معالم الأرض من خلال النشاطات الاستيطانية المتتالية، وبرز ذلك بمناطق الأغوار الفلسطينية وأراضيها، سواء للسيطرة عليها لإنشاء المستوطنات أو جعلها مراكز عسكرية مغلقة، وقد ازدادت تلك الممارسات بعد القرارات الدولية ضد الاستيطان، والتخوف الإسرائيلي من أن تؤدي محاولات تفعيل عملية السلام بين الجانبين لقيام دولة فلسطينية نتيجة الضغوط الخارجية، نظراً للفوائد التي تجنيها دولة

إسرائيل من استمرار سيطرتها على الأرض الفلسطينية وخاصة الزراعية منها في الأغوار.

لذا تسعى الدراسة لمعالجة خطورة تزايد عمليات الاستيطان الإسرائيلي الممنهج في فلسطين وتحديداً في مناطق الأغوار، منها الأغوار الشمالية ممثلة بمنطقة الدراسة، المالح والمضارب البدوية، وما ينتج عن ذلك من تبعيات سلبية لمستقبل أهالي الأغوار جراء تهجيرهم، خاصة بعد تزايد مصادقة المجلس الأعلى للتخطيط والبناء التابع للإدارة المدنية الإسرائيلية على خطط جديدة لبناء العديد من المستوطنات في الضفة الغربية، بعضها يشمل توسيع مستوطنات والبعض الآخر إضافة مستوطنات جديدة بمنطقة الأغوار، وما ينتج عن ذلك التوسع الاستيطاني من آثار على مستقبل الأجيال اللاحقة، حيث الأبعاد السلبية الاقتصادية لذلك الاستيطان، والمتمثل بتدمير القطاع الزراعي والثروة الحيوانية وسلب المياه، واستغلال المشغلين من المستوطنين للباحثين عن العمل من سكان الأغوار، وجذب المستوطنات لهؤلاء الشباب للعمل فيها وتحويلهم لعمال مصدر رزقهم المستوطنات. ولا نغفل قيام إسرائيل بإنشاء 7 حواجز عسكرية بالأغوار، ثلاثة حواجز منها في الأغوار الشمالية وهي: الحمرا وتياسير وبردلة،[4] وما تشكله تلك الحواجز من معيقات لحركة السكان، حيث لا بدّ لسكان الأغوار امتلاك تصاريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية لدخول مناطق الأغوار، إضافة لعمليات التفتيش التي قد تؤدي لتلف محاصيلهم قبل وصولها للسوق الفلسطيني.

---

[4] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا)، *التهجير وانعدام الأمن في المنطقة ج في الضفة الغربية* (الأمم المتحدة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2011)، 14.

وأيضاً سيتم التعرف على انعكاسات ذلك التوسع الاستيطاني وأثره في عملية التنمية للأغوار والحيلولة دون فعالية عمليات الاستثمار والتنمية فيها سواء الداخلية أو الخارجية لصعوبة الإجراءات من قبل إسرائيل لأية عملية استثمار في مناطق ج الخاضعة أمنياً وإدارياً للنفوذ الإسرائيلي، وما تشكله تلك المستوطنات من عزلة عن بقية المناطق الفلسطينية، وكذلك تهديد الأغوار بما فيها من مستوطنات للقطاع السياحي بالمنطقة لما يشكله من مورد اقتصادي، فضلاً عن السيطرة على موارد المياه التي يحتاجها سكان الأغوار لريّ محاصيلهم الزراعية، وحرمانهم من أدنى احتياجاتهم، وما يترتب على ذلك من تنامي الخسائر الاقتصادية للجانب الفلسطيني نتيجة حرمانه من استغلال أرضه لكسب رزقه، في الوقت الذي تشكلّ فيه مستوطنات الأغوار دوراً فعالاً لنمو إجمالي الإنتاج الإسرائيلي، وبالتالي النهوض بالواقع الاقتصادي في إسرائيل على حساب تراجعه بالاقتصاد الفلسطيني من منتجات الأغوار.

وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الرئيسي:

- ما طبيعة سياسات إسرائيل الاستيطانية للسيطرة على الأغوار الشمالية وأثرها على اقتصاد المنطقة؟

السؤال الفرعي:

- ما السياسة التي تتبعها المؤسسات الفلسطينية خاصة السلطة وكذلك سكان الأغوار لمواجهة السياسة الإسرائيلية من مصادرة الأراضي الزراعية وتدمير ممتلكاتهم للتغلب على سوء الوضع الاقتصادي، ومدى قوة هذه السياسة أو ضعفها؟

فرضية الدراسة

تنطلق فرضية الدراسة من أن تزايد التواجد الإسرائيلي في مناطق الأغوار من خلال تجريف آلاف الدونمات وتدمير المحاصيل الزراعية والاستيلاء على الأراضي، ومصادرة تنكات المياه وإفراغ محتواها منها، والاستحواذ على الآبار والينابيع وسحب مياهها لصالح مستوطنات الأغوار، كما الحال في الأغوار الشمالية في طوباس متمثلة بمنطقة الدراسة المالح والمضارب البدوية، بهدف السيطرة على الأغوار وإنشاء المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية حسب قرار 446 عام 1979، وجلب المستوطنين الإسرائيليين إليها يشكل سياسة مدروسة للسيطرة على الأغوار بطرد المواطن الفلسطيني من خلال القضاء على كافة مقومات الحياة والوجود، ما يسبب ذلك أضراراً سلبية تلحق بأهالي الغور على الصعيد الاقتصادي، وتشكل عائقاً أمام التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية أهمها:

- أن إسرائيل تسعى لتشكيل حالة من التبعية في الاقتصاد الفلسطيني في الأغوار للاقتصاد الإسرائيلي في مستوطنات المنطقة، نتيجة توجه سكان الأغوار للعمل في المستوطنات، كون التواجد الإسرائيلي ضيق النطاق عليهم، ما يشكل فرصة لإسرائيل للاستيلاء على ما بقي من أراضيهم وبسط سيطرتهم عليها من خلال بناء المستوطنات.
- أن المؤسسات الفلسطينية تعاني من الضعف في المنهجية المتبعة لمواجهة خطر السيطرة الإسرائيلية على الأغوار بمختلف سياساتها الاستيطانية.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة بالتعرف على الآثار الاقتصادية الناجمة عن الإنشاء المتزايد لمشاريع الاستيطان الإسرائيلي على أراضي الأغوار، خاصة في الأغوار الشمالية، من حيث آثارها على سكان الأغوار وكذلك انعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني عموماً، باعتبار الأغوار جزءاً من المتنفس الغذائي الرئيسي لفلسطين وسلّة غذائها، وما يترتب على ذلك الاستيطان من تداعيات سلبية على حياة مواطني الغور.

وقد لجأت الباحثة للتعرف على انعكاسات الاستيطان الإسرائيلي في غور طوباس على وجه الخصوص نتيجة الإهمال بحق أهالي الغور، وعدم وجود تحرك محلي أو دولي لحماية أهالي تلك المنطقة بشكل فعلي رغم دعم قرارات الشرعية الدولية، منها: مواثيق جنيف لهؤلاء المواطنين وما يتعرضوا له من تهجير قسّري بشكل شبه يومي، كما تعتبر الأغوار حلقة مركزية في الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي وخاصة في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بشقيها المرحلي والنهائي، حيث كانت حلقة رئيسة في مفاوضات كامب ديفيد وطابا في عامي 2000 و2001 حول الحلّ النهائي.

فضلاً عن أن هذه الدراسة تتناول مسألة الأبعاد السلبية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار جراء تكثيف الاستيطان الإسرائيلي في مناطق ج سيما أغوار طوباس، لاعتماد الكتابات السابقة واقتصارها على التقارير والمقالات المنفردة دون تدوين المعلومات منها جميعاً بشكل متكامل وتحليل أبعادها، وكذلك الارتكاز على القليل من الكتب التي تتناول الأغوار الفلسطينية.

وأيضاً تنبع أهمية الدراسة بسبب ما تشاهده الباحثة من معاناة مرئية لأهالي الغــور دون رادع حقيقي محلي ودولي لإيقاف الاستيطان الذي ينتهك حقهم وحق أبنائهم بشكل يومي، رغم جهود أبناء المنطقة في المقاومة الشعبية السلمية لدعم أنفسهم في البقاء على أرضهم.

حدود الدراسة

- الحدود المكانية: حيث تتركز الدراسة في الأغوار الفلسطينية، تحديداً في منطقة المالح والمضارب البدوية من الأغوار الشمالية في محافظة طوباس.
- الحدود الزمانية: تتناول مراحل الاستيطان في الأغوار منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967 وحتى يومنا الحاضر.
- حدود الموضوع: سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية.

منهجية وأسلوب البحث

تعتمد الدراسة على أكثر من منهج للبحث فيها، ويحدد ذلك مسار الرسالة وفصولها، فتارة يحتاج الفصل استخدام المنهج الوصفي، الذي يقوم على وصف الاســتيطان الإســرائيلي والتهجير القسّري من الناحية النظرية وامتدادها التاريخي والمعرفي، إلى أن يصل للتحليل الذي يعتمد على البيانات المستمدة من واقع الظاهرة، سيما أن حالة اللجوء والنكبة مستمرة والأساليب تختلف بين الفينة والأخرى، وهنا يمكن للباحثة أن تستخدم هذا المنهج لوصف وتحليل الآثار الناجمة عن مشاريع الاستيطان الإسرائيلي والتهجير القسّري للفلســطينيين على أرض فلسطين سيما الأغوار ومناطق ج، من حيث تأثيرها على حق سكان الأغوار

بالعودة لتلك الأرض، والدوافع التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية لخلق المبررات الاستيطانية لشرعنة تواجدها، وذلك من خلال تصريحات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والتقارير المنشورة المتعلقة بهذا الشأن.

وتارة تتطلب الفصول استخدام المنهج القانوني، ويُعدّ من أقدم المناهج المستخدمة في معالجة الظواهر السياسية، وتقوم فكرة هذا المنهج على أنه لا يمكن إقامة مجتمع دولي ما لم يخضع أفراده لقواعد السلوك، والمقصود بذلك خضوع الدول لقواعد القانون الدولي العام ويكون الحكم عندئذ على سياسات الدول وفقاً لانطباقها على قواعد القانون الدولي أكثر من تأثيرها بالمتغيرات والظروف التي تؤثر على سلوك الحكومات،[5] ويتمثل ذلك من خلال معرفة الأطر القانونية التي تعالج الاستيطان الإسرائيلي، والبناء الغير شرعي على أراضي فلسطين المحتلة لعام 1967، وتغيير معالم الأرض وجلب المستوطنين إليها، وبالتحديد في مناطق الأغوار وتهجير أصحاب الأرض الشرعيين منها والسيطرة على أراضيهم وممتلكاتهم، ومدى مخالفة المستوطنات الإسرائيلية للقواعد القانونية الدولية.

كما تعتمد الباحثة على المقابلات بشكل أساسي من خلال إجراء المقابلات مع أهالي مناطق غور المالح والمضارب البدوية في طوباس، والذي يتوجه إلى أصحاب الضرر الأول الناجم عن تهجيرهم القسّري وبناء المستوطنات على أرضهم، للاستماع الواعي لصوتهم ولإسماع صوتهم لكافة بقاع الأرض والجهات ذات الاختصاص للدفاع عنهم، في ظل مقاومتهم السلمية الشعبية تجاه سياسات إسرائيل التعسفية المتمثلة بطردهم من

---

[5] كمال المنوفي، *أصول النظم السياسية المقارنة* (الكويت: دار الربيعان للنشر، 1987)، 61.

أراضيهم وجلب المستوطنين ليسكنوا عليها، والتعرف على واقع حياتهم الاقتصادية نتيجة مصادرة أسباب رزقهم، وكذلك مقابلة الجهات الرسمية التي تدافع عن تلك الفئة المهجرة قسراً، والتعرف على حقيقة دورهم لمساعدة هؤلاء الفلسطينيين الذين يعانون من التهجير وفقدان أراضيهم ليومنا الحاضر، والسياسات المتبعة لمواجهة الاستيطان في مناطق الأغوار.

وسيتم جمع البيانات من خلال تحليل نصوص القرارات والاتفاقيات ذات العلاقة بعدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين عامة والأغوار خاصة، وبالتوائم مع نتائج المقابلات المتعلقة بالبحث، إلى جانب الاعتماد على البيانات المكتبية من كتب ومجلات ونشرات ومواقع إلكترونية، وكذلك الاعتماد على التقارير الإخبارية والإحصاءات والخرائط التي تبين عملية التوسع الاستيطاني في الأغوار وغيرها من الوثائق المساعدة.

الإطار النظري

تشكل الأرض محور الصراع بين المحتلّ والشعب الذي يقع تحت ذلك الاحتلال، والوسيلة التي تمكّن المحتلّ من تحقيق أهدافه في السيطرة على الأرض، من خلال إقامة المستوطنات، حيث يعتبر الاستيطان وسيلة وهدف في الوقت ذاته، ويلجأ المحتلّ لعدة طرق لتحقيق غايته، مثل الاستيلاء على الأرض بالقوة، أو تزوير أوراق الأراضي وإثبات ملكيتها للمستوطنين، وكذلك الاعتماد على الحجج الأمنية باعتبارها مناطق أمنية وعسكرية مغلقة كما الحال في الشأن الفلسطيني بمناطق الأغوار.

فالاستعمار وجد قديماً وليس حديث العهد أو اقتصر على إسرائيل، ففي القرن الثاني الميلادي مثلاً امتدت الإمبراطورية الرومانية من أمريكا إلى المحيط الأطلسي، واستقر السكان في أماكن جديدة وشكلوا جماعات خاضعة لدولتهم الأم دون الاهتمام بالناس الذين كانوا يعيشون فيها من قبل وهم المستعمَرون، وما يرافق ذلك من غزو أراضي وممتلكات شعب آخر والاستيلاء على المصادر المالية واستغلال العمل والتدخل بالبنى السياسية والثقافية للمستعمَرين، وهذا النوع من التدفق البشري أدى إلى وجود الاستيطان والمزارع كما حصل في الأمريكيتين، والتجارة كحال الهند، والاستفادة من الأيدي العاملة للدول التي تم السيطرة عليها،[6] كما أن وجود الحكم الاستعماري المباشر غير ضروري وذلك لأن علاقات التبعية والسيطرة الاقتصادية والاجتماعية تضمن اليد العاملة الأسيرة، بالإضافة للسيطرة على الأسواق والبضائع للبلدان المستعمَرة، وهنا حتى منح الاستقلال السياسي لن يؤثر عليه ذلك،[7] إذا كانت تلك الدول خاضعة بصورة رئيسية للنظام الاقتصادي للبلدان الاستعمارية نتيجة السيطرة على مصادر الخيرات والأسواق، واستخدامها القوة العسكرية والاقتصادية دون سيطرة سياسية مباشرة.

وبناءً على ذلك وما تشكله مزارع الاستيطان من فوائد للمستوطنين، فقد نشأ تصادم بين الفلسطينيين الذين يقاومون محاولات الاستيلاء على أرضهم والمحتلّ الإسرائيلي الذي يسعى لجذب المستوطنين لتوطينهم فيها، لذا تشكل القوة هنا اللغة الوحيدة التي يمكن

---

[6] Ania Lomba, *In theory the colonial and post-colonial literature* (New York: F.A.Praeger, 1996), 17.

[7] Ibid, 21.

التعامل معها، وهذا ما يعتمد عليه المستوطنون في الضفة الغربية منذ احتلالها، كما ويسعى المحتلّ من خلال الاستيطان السيطرة على الاقتصاد نتيجة استيلائه على الأرض ومواردها الطبيعية سيما المياه، إضافة لذلك يلجأ الاحتلال الإسرائيلي لتوفير العمل للعاطلين عنه من الفلسطينيين في المستوطنات وبأجور زهيدة مقارنة مع غيرهم من العمال، كما الحال لسكان الأغوار الشمالية في طوباس وعملهم في مستوطنات الأغوار، وذلك لتجعل اقتصادهم تابعاً لاقتصاد المستوطنات، سيما أن إسرائيل توظّف موارد الضفة لخدمة مستوطناتها، وهذا يؤدي للحيلولة دون قيام اقتصاد فلسطيني مستقل يعتمد على ذاته، فإسرائيل تعتمد على القوة العسكرية وبمساندة خلق حقائق سياسية واقتصادية واستيطانية لتحقيق غايتها الأمنية.

ونتيجة ذلك فقد أظهرت دراسات ما بعد الاستعمار أن النظام الاستعماري يرافقه تغييرات جذرية في البلد المستعمَر وكذلك في المستعمِر، بحيث يتم إعادة بناؤهما من جديد وفقاً لما يرافق النظام فيهما من تغيرات قائمة على العملية الاستعمارية.

فما بعد الاستعمار تشير إلى "عملية تحرر من مجموعة الأعراض الاستعمارية المتزامنة كاملة،" وقد أظهرت دراسات ما بعد الاستعمار أن العملية الاستعمارية تعمل على تغيير المستعمرَة بصورة عميقة،[8] فما بعد الاستعمار لم يعمل على استغلال ثروات وخيرات البلاد التي قام بالسيطرة عليها، بل عمل على إعادة بناء البلدان المستعمَرة وأدخلها في

[8] Ibid, 34.

علاقة شديدة التعقيد مع اقتصاده، بحيث أصبح هناك تدفق ومشاركة للموارد البشرية وكذلك الطبيعية بين البلدان المستعمِرة والمستعمَرة.[9]

لذا فإن نظرية ما بعد الاستعمار تقوم على "نوع من التحليل ينطلق من فرضية أن الاستعمار التقليدي قد انتهى، وأن مرحلة من الهيمنة– تسمى أحياناً المرحلة الإمبريالية أو الكولونيالية– قد حلّت وخلقت ظروفاً مختلفة تستدعي تحليلاً من نوع معين؛" لذلك فنظرية ما بعد الاستعمار تتبلور من خلال طرح عدة إشكاليات تتعرض لعلاقة الأنا بالآخر، أو علاقة الشرق بالغرب، أو علاقة الهامش بالمركز، أو علاقة البلدان المستعمرِة بالشعوب المستعمَرة.[10]

وترتكز هذه النظرية على فهم الشرق والغرب فهماً واضحاً، عن طريق دراسة العلاقات القائمة بينهم سواء أكانت إيجابية كالتفاهم والتعايش أو قائمة على العدوان والصراع الجدلي والحضاري، كما تحارب هذه النظرية سياسة التغريب التي يتعامل بها المستعمِر مع الشعوب المستعمَرة، وتبيان نوايا الدول المستعمِرة القريبة والبعيدة،[11] ومدى جشعها المادي لاستنزاف واستغلال خيرات البلدان المستعمَرة.

فما بعد الاستعمارية تعمل على معرفة الآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي خلفها الاستعمار على الشعوب التي خضعت له، حيث تشير النظرية أن بلورة المنظومة المعرفية الغربية حول البلدان المستعمَرة أساسها علاقات القوة بين الدول الاستعمارية،

---

[9] Ibid, 45.

[10] سعد البازعي وميجان الرويلي، *دليل الناقد الأدبي* (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000)، 91–92.

[11] المرجع السابق، 101.

وانطلاقاً من ذلك فإن القوى الاستعمارية (الأنا) تحدد طبيعة الدول التي تستعمرها (الآخر) وفق أهدافها الاستعمارية في تلك الدول، وقد تم تعريف المستعمَر على أنه غير حداثي وغير ديمقراطي من أجل تبرير العملية الاستعمارية،[12] ولكنه يهدف في حقيقته لاستغلال موارد وثروات الدول المستعمَرة، وإخضاعها للسيطرة.

فنظرية ما بعد الاستعمار تعمل على إعادة صياغة ثقافات العالم الثالث ونشر رأسمالية الاستهلاك، حيث التدفق الكبير للبضائع من الدول الاستعمارية لدول العالم الثالث، فضلاً عن رغبة شعوب هذه الدول بتلك البضائع،[13] فقد تمكنت العديد من الدول الاستعمارية أن تحتكر المواد الأولية للدول الخاضعة لها كالمواد الزراعية والصناعية والسيطرة على التجارة الخارجية، كحال البرتغال التي أصبحت مستعمرة مالية لبريطانيا.[14]

فنظرية ما بعد الاستعمارية تحمّل الدول الاستعمارية مسؤولية الأوضاع السيئة التي تعاني منها الدول المستعمرَة، سيما أن القمع والاستغلال هو جزء من سياسات الدول الاستعمارية لتحقيق أهدافها في السيطرة.

فالممارسات العملية تعتبر جزءاً من بناء الإدارة الاستعمارية من أجل إقامة كيانها والحفاظ على وجودها بتحقيق الفائض الربحي والأموال من خلال استغلال البلدان المستعمَرة، لأجل تكريس التبعية،[15] ويمكن إدراك ذلك على الحالة الفلسطينية في الأغوار عن طريق سياسة إسرائيل للسيطرة على الأرض والمياه واستغلالها لصالح اقتصاد

---

[12] كوامي نكروما، *الاستعمار الجديد.. آخر مراحل الامبريالية* (القاهرة: دار القاهرة، 1966)، 75.

[13] Lomba, *In theory the*, 255.

[14] نكروما، *الاستعمار الجديد*، 57.

[15] إسماعيل الناشف، *النفي في كتابة إسرائيل* (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، 2010)، 11.

المستوطنات في المنطقة لتحقيق الأرباح المادية والتي تشجع المستوطنين على البقاء والاستقرار.

والنظام الاستعماري في فلسطين يتبلور في الحركة الصهيونية بما فيها من توسع بامتدادها في دولة ومجتمع إسرائيل للسيطرة على الكيان الفلسطيني والاستيلاء عليه بما فيه من رزق وخيرات، فالاحتلال الإسرائيلي إحلالي جاء ليكون بديلاً عن المجتمع الفلسطيني بإقامة المجتمع الصهيوني، من خلال تجميع اليهود على أرض فلسطين على أساس أنها أرض لا شعب فيها، فقد جاء الاستعمار الصهيوني ليقيم في فلسطين وليس كما الأنظمة الاستعمارية السابقة التي تأتي فترة من الزمن وترحل، كحال الاحتلال الفرنسي للجزائر، فالهدف كان وما زال الأرض، وبلورت الصهيونية ذلك من خلال نظريات اعتمدت عليها لتحقيق غايتها في السيطرة على فلسطين.

وتبلورت النظرية الأولى لديها بنظرية النشأة أو نظرية البديل، بمعنى إسرائيل بديل لفلسطين واليهود هم بديل للشعب الفلسطيني، رغم أن إسرائيل تفتقد لأهم عناصر إنشاء كيانها وهي الحدود كدولة، وكذلك الشعب المبعثر هنا وهناك والذي لا تربطه علاقة مع أرض فلسطين.[16]

أما النظرية الثانية نظرية الأرض، بمعنى أرض أكثر وفلسطينيين أقل، وذلك عن طريق سياسة التطهير العرقي،[17] لتحقيق الهدف الأساس المتعلق بالنشأة في النظرية الأولى.

---

[16] إسماعيل الناشف، *النفي في كتابة إسرائيل* (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، 2010)، 49.

[17] المرجع السابق، 51.

والنظرية الثالثة تسمى نظرية المجتمع بمعنى إن ذهبت الأرض يقاتل الجميع من أجلها، لذلك تستولي إسرائيل على الأرض الفلسطينية بحكم سيطرتها العسكرية وقيامها بسنّ القوانين التي تتواءم مع أهدافها،[18] من حيث إقامة المستوطنات الإسرائيلية، وجلب المستوطنين إليها واستقرارهم فيها.

وجميع هذه النظريات الصهيونية تجتمع لتحقق هدف السيطرة على الأرض، ويمكن التحقق من ذلك من خلال السياسات الإسرائيلية المتبعة في مناطق الأغوار، فهي تسعى للاحتلال من أجل بسط نفوذها على تلك المناطق، بذريعة الأمن والحفاظ على كيانها من أية هجمات داخلية أو خارجية، والمتتبع لتلك السياسات يدرك خطورة الوجود الاستيطاني في المنطقة والذي يؤدي إلى تحقيق حالة من التبعية لإسرائيل في العديد من المجالات كالتبعية الثقافية والاجتماعية، وكذلك في المجال الاقتصادي، نتيجة وجود المستوطنات الاستثمارية في الأغوار التي تسيطر على أهم الأراضي في فلسطين والتي تعتبر مفتاح التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية.

لذلك من الأهمية التحرر من ذهنية التابع لدى الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، بمعنى أن العلاقة القائمة بين الإسرائيلي والفلسطيني هي علاقة ترتكز على المصلحة الإسرائيلية وسلب الفلسطيني كل ما يملك، وليس على العلاقة التبادلية للمصالح والخبرات والثروات، ويبرز ذلك على الصعيد الاقتصادي من خلال استغلال إسرائيل للأرض الفلسطينية بإنشاء المستوطنات كما الحال في الأغوار، وجلب صاحب الأرض للعمل بتلك المستوطنات

---

[18] إسماعيل الناشف، *النفي في كتابة إسرائيل* (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، 2010)، 54.

لكسب رزقه، لذا من الضروري أن يرتكز المشروع الوطني الفلسطيني على التخلص من هذه التبعية بمواجهة الاستيطان والسياسات الإسرائيلية التي تسعى للسيطرة على الأرض، للنهوض بواقعهم المادي، سواء من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية أو من قبل المستثمرين وكذلك من مواطني الأغوار أنفسهم.

وبالإمكان التحرر من ذلك بالاستفادة من التجربة الجزائرية، حيث أن فرنسا ونتيجة خسارة العديد من المشروعات والاستثمارات في أوروبا الشرقية والصين أثر الحرب العالمية الثانية زادت من أهمية المستعمرات لديها، باتجاه الأنظار للجزائر، حيث احتكار الأرض الخصبة لمصلحة الاستعمار، والسيطرة على المواد الخام واليد العاملة الرخيصة، والسوق لتصريف بضائعه،[19] وظهر طابع استعماري في الجزائر للاقتصاد والتجارة، إذ كان النظام الاقتصادي والتجاري في الجزائر خاضع للاستيراد، بسبب عدم كفاية الإنتاج وما يعانيه من استغلال فرنسي، وحرمان الجزائريين من كافة الخدمات من مساكن ومدارس ومستشفيات وغير ذلك، ما يزيد من حدّة التوتر بين الشعوب الاستعمارية والشعوب المستعمَرة، سيما نتيجة التبعية التي عاشتها الجزائر لفرنسا، سواء تبعية سياسية أو اقتصادية وحتى اجتماعية، بسبب فرض سيطرتهم على البلاد بالقوة، لكن الشعب الجزائري تمكن من الكفاح للتحرر من كل هذه القيود واستعادة سيطرته ونفوذه على أرضه وما في باطنها من خيرات، وبادر الجزائريون لإزالة الاستعمار ووضع حدٍّ نهائي

[19] Claude Henry, Andre Brennan, and Yves Lacoste, *The French colonialism in the Maghreb* (Beirut: Library Knowledge, 1994), 60-68.

له،[20] وذلك ما يسعى الفلسطينيون بتحقيقه ضد الاحتلال الإسرائيلي في مختلف الأراضي المحتلة وبمقدمتها سلة غذاء فلسطين في الأغوار.

فإسرائيل من خلال سياستها الاستعمارية تعمل على إعادة رسم لحدود النشاطات المتنوعة لفلسطين، بحيث تتمكن من توجيهها والسيطرة عليها لصالح إسرائيل، من خلال إفقار المستعمَر لذاته ووجوده،[21] وأنه لا يستطيع تحقيق التطور والتقدم دون التبعية للدول التي قامت باستعماره في جميع مجالات الحياة، كأنها السيد وهو العبد.

فقد تمكنت إسرائيل من تحقيق ضربة مزدوجة باعتبارها دولة استعمارية وذلك بجعل فلسطين المستعمَرة استثماراً وإسكاناً في الوقت ذاته،[22] وذلك أدى لانقسام المجتمعات المستعمَرة إلى مجموعات منفصلة، وأرزاقهم مقسمة، بينما تمكنت إسرائيل من إقامة مستوطناتها لاستقرار وتجميع المستوطنين مع بعضهم، وتوفير مصدر رزق لتثبيت تواجدهم.

وهنا إسرائيل تعمل ولا تزال على مقاومة فلسطين من حيث كثرة العدد والترابط عن طريق كثرة القوة،[23] والمتبلورة في تفرقتهم واستغلالهم كما يحدث في الأغوار، والسعي للتزايد الديمغرافي للمستوطنين على حساب المواطنين في الأغوار، وكذلك التفوق الاقتصادي على اقتصادهم لجعل فلسطين بخيراتها تابعاً لإسرائيل بكل مواردها.

---

[20] Frantz Fanon, Toward the African Revolution (New York: Grove Press, 1967), 144-148.
[21] Homi K. Bhabha, *The Location of Culture* (London: Routledge, 1994), 151-152.
[22] Frantz Fanon, *Wretched of the Earth* (New York: Grove Press, 1963), 18.
[23] Ibid, 57.

الفصل الأول

سياسة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين

تمهيد

قامت إسرائيل نتيجة العديد من العمليات الاستيطانية التي نفذتها الحركة الصهيونية في فلسطين منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فالاستيطان الصهيوني لا يعتبر الوحيد في العالم، فهو ظاهرة أوروبية،[24] إلاّ أن ما يميزه أنه لا يزال متواجداً حتى يومنا الحاضر.

وتسعى الحركة الصهيونية للقضاء على التواجد الفلسطيني من خلال إبادتهم والسعي لتطهير فلسطين عرقياً، عن طريق إصدار العديد من الأوامر العسكرية التي تثير الخوف بين الفلسطينيين، ومحاصرة وقصف القرى والمراكز السكنية، وطرد وهدم بيوت ومنشآت الفلسطينيين، وأيضاً زرع ألغام وسط الأنقاض لمنع السكان المطرودين من العودة إلى منازلهم، وذلك لتنفيذ الخطة الكبرى المعروفة بالخطة دالت، والتي أعدتها الهاغاناة لتدمير قراهم ومدنهن،[25] مثلما فعلت في العديد من القرى من مذابح في دير ياسين، وقبية، وكفر قاسم وغيرها من عمليات الطرد.

فالصهيونية تعمل وفق منهج محدد قائم على الطرد والجلب، من خلال تهجير وطرد الفلسطينيين خارج وطنهم، وفي الوقت ذاته تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، حيث لا مجال لهذه الأرض لاستقبال كلا الشعبين، فإسرائيل لتحقيق ذلك وإقامة دولتها عملت على إنشاء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، وإحضار مستوطنين للعيش فيها لإجبار السكان على ترك أراضيهم ومغادرتها، من خلال استخدام العديد من أساليب القتل والتهجير والتشريد.

---

[24] موسى القدسي، *المستوطنات الإسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي العام* (القاهرة: منشأة المعارف الإسكندرية، 2004)، 4.

[25] إيلان بابه، *التطهير العرقي* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007)، 2-3.

والاستيطان الإسرائيلي في فلسطين تبلور من خلال التقاء الفكر الديني باعتبار فلسطين أرض الميعاد لتكتمل مع نظرة سياسات الحكومات في إسرائيل لأجل قيام المستوطنات فيها، من خلال توفير الحماية لليهود الذين سيتم جلبهم إليها، وتزويدهم بالدعم المالي لإقامة وتطوير تلك المستوطنات، فإسرائيل تسعى للتوسع يوماً تلو الآخر على أرض فلسطين، بحجة أن أمنها في خطر من قبل الفلسطينيين وأن الحركة الاستيطانية وجدت لتوفير الأمان لهم، والتخلص من أي تهديد ضد تواجدهم.

المبحث الأول: فلسفة الأيدلوجية الاستيطانية

إن فلسفة وجود الأيدلوجية الصهيونية سياسة استيطانية،[26] حيث تسعى الحركة الصهيونية لإفراغ الأرض الفلسطينية من أصحابها لجلب اليهود إليها والعمل على استيطانها باستخدام جميع الوسائل المتوافرة.

فقيام إسرائيل على الأرض الفلسطينية لرغبة الأوروبيين سيما البريطانيين بالتخلص من التواجد اليهودي في قارتهم، وأنهم يجب أن يعودوا لأرضهم في فلسطين، وبسبب ما تمتع به بعض اليهود من امتلاكهم للثروات، فقد تم إصدار العديد من القرارات لإنشاء كيان يهودي في فلسطين، حيث عملت حكومة بريطانيا على خدمة اليهود لتحقيق ذلك، وقد أخذ وزير خارجية بريطانيا اللورد بالمرستون على عاتقه إنشاء دولة لليهود في فلسطين، من خلال التدخل لدى الباب العالي لأجل السماح لليهود بالهجرة لفلسطين تحت حمايته، مقابل ما سيعود على الحكومة التركية من خيرات بسبب امتلاك هؤلاء اليهود للأموال والثروات،[27] وندرك من ذلك أن التواجد اليهودي في مختلف بقاع الأرض غاية لا رغبة للشعوب بها.

---

[26] القدسي، *المستوطنات الإسرائيلية، 22.*

[27] جوني منصور، *الاستيطان الإسرائيلي: التاريخ والواقع والتحديات الفلسطينية* (عكا: مؤسسة الأسوار، 2005)، 12-13.

وقد سعى مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتزل لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، فتمكن من عقد أول مؤتمر صهيوني عالمي في بازل بسويسرا في 1897/8/29، والذي استطاع من خلاله إقامة الوكالة اليهودية لتشجيع اليهود على الهجرة لفلسطين، وأيضاً تم إنشاء الصندوق القومي لليهود في لندن لشراء الأراضي في فلسطين،[28] فسياسة هرتزل فتحت الطريق أمام أتباعه وعلى رأسهم حاييم وايزمن لأجل الاعتراف الدولي بحقوق الشعب اليهودي في فلسطين، حيث تمكن من الحصول على وعد بلفور عام 1917،[29] الذي تم خلاله إعطاء اليهود مالا يملكونه من الأرض في فلسطين.

وقد تبلورت دعوات العديد من الكتّاب اليهود لتهجير اليهود لفلسطين لحلّ مشكلتهم، فضلاً عن مغالاتهم في الاضطهاد الذي تعرضوا له خاصة بعد اغتيال قيصر روسيا عام 1881، وذلك أدى لهروب اليهود الروس للعديد من الدول الغربية، بينما وصل لفلسطين منهم وبالتحديد في يافا أكثر من 300 يهودي،[30] فقاموا بالدعوة لأن تكون أرض فلسطين وطنهم الموعود، وقد لقي ذلك استحسان العديد من المفكرين ورواد الحركة الصهيونية.

إن فلسطين بالنسبة للصهاينة أرض لا شعب لها، واليهود شعب يحتاج الأرض، كما يشير إسرائيلي زائغول، مؤسس المنظمة اليهودية للاستيطان، لذلك تم انتهاج سياسة التهجير والترحيل والطرد بالقوة للفلسطينيين، لتسهيل عملية جلب اليهود مكانهم، وقد نجحوا بترحيل أكثر من ثلثي الفلسطينيين،[31] لذا فإسرائيل تنفذ سياسة عملية تُعنى بطرد الفلسطيني من وطنه لأجل استقرار المهجرين اليهود على تلك الأرض واستغلالها لصالح اليهود بعد استقرارهم فيها.

---

[28] محمد طلعت الغنيمي، *قضية فلسطين أمام القانون الدولي* (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1967)، 24.

[29] منصور، *الاستيطان الإسرائيلي*، 15.

[30] القدسي، *المستوطنات الإسرائيلية*، 27-30.

[31] المرجع السابق، 31-32.

المبحث الثاني: تحرك الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية

إن الوجود الاستيطاني على الأرض الفلسطينية المحتلة يتبلور بشكله النهائي عن طريق السعيّ الفعال لطرد الفلسطينيين وتهجيرهم للاستيلاء والسيطرة على أراضيهم، لأن الحركة الصهيونية لا تتحقق إلا من خلال النشاط الاستيطاني، وقيام إسرائيل ينطلق من هذه الرؤية.

والاستيطان في فلسطين وُجد كفكرة بعد ظهور حركة الإصلاح الديني في أوروبا بزعامة مارتن لوثر، وتصاعد وتيرة الحديث عن أن اليهود وطنهم ليس أوروبا بل فلسطين، ويجب العودة لها، وتبلور ذلك من خلال إعداد التاجر الدنمركي أوليجربولي عام 1695خطة لتوطين اليهود في فلسطين، وأيضاً اقتراح نابليون بونابرت عام 1799 إنشاء دولة يهودية في فلسطين أثناء حملته على مصر وسوريا،[32]وهنا ندرك أن فلسطين منذ قبل النكبة كانت مطمعاً لليهود لاستقرارهم.

وقد تعالت الأصوات في أوروبا لتنفيذ المشروع الاستيطاني اليهودي في فلسطين، مستغلين الأوضاع السائدة لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، وقد تولى هذه الدعوات عدد من زعماء اليهود، أمثال: اللورد شاتسبوري الذي دعا إلى حلّ المسألة الشرقية عن طريق استعمار اليهود لفلسطين، وبعد ظهور الحركة الصهيونية سعت هذه الحركة للسيطرة على الأراضي الفلسطينية، وكان من أبرز نشطائها لورنس أوليفانت الذي نادى بتوطين اليهود في فلسطين، بحجة تخليص الدولة العثمانية من مشاكلها الاقتصادية، وقد قام بنشر كتاب بعنوان (أرض جلعاد) اقترح فيه إنشاء مستوطنة يهودية شرقي الأردن شمال البحر الميت، بسيادة عثمانية وحماية بريطانية، كما دعا اليهودي مونتفيوري لاستئجار 200 قرية في الجليل لمدة 50 عاماً مقابل 10%-20% من إنتاجها، إلا أن هذه المحاولة فشلت، بينما تمت موافقة السلطان العثماني لشراء الأراضي في القدس ويافا

---

[32] صالح أبو إصبع وأحمد نوفل، *الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين- دراسات إستراتيجية وقانونية* (بيروت: دار البركة للنشر والتوزيع، 2011)، 23.

وتوطين اليهود فيها، فيما بذل وليم هشلر جهوداً في جمع تبرعات مادية للحركة الصهيونية لتشجيع الاستيطان في فلسطين.[33]

وفي ذات السياق قام الاتحاد الإسرائيلي العالمي (الإليانس) الذي تأسس عام 1860 باستئجار 2600 دونم لمدة 99 عاماً، لإنشاء مدرسة لتدريب المهجرين اليهود على الزراعة، وتم عام 1878 شراء 3375 دونم من أراضى قرية ملبس وتسجيلها باسم النمساوي سلومون، حتى وصل عدد اليهود إلى 3000 يهودي من أوروبا الشرقية قاموا بإنشاء المستوطنات للسيطرة على الأراضي، وظهر عدد من المؤسسات اليهودية لذلك منها منظمة بيكا التي أسسها روتشيلد، والوكالة اليهودية التي انبثقت من المؤتمر الصهيوني الأول، والصندوق القومي اليهودي (الكيرن كايمت)، وصندوق التأسيس اليهودي (الكيرن هايسود)،[34] وذلك للعمل بشكل مدروس على استحواذ أراضي الفلسطينيين واستئجارها لتحقيق غايتهم بالاستيطان.

وقد زادت فعالية تلك المؤسسات بعد حصول الحركة الصهيونية على وعد بلفور القاضي بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ثم وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني حيث تم استيلاء اليهود على العديد من الأراضي في فلسطين نتيجة جعل الأراضي الأميرية أراضي ملكية وسنّ قانون أملاك الغائبين، إذ تمكنوا من الاستيلاء على 2070000 دونم بعد قيام دولة إسرائيل، وقد ظهرت أول مستوطنة عام 1878عندما تمكن مجموعة من يهود القدس بإنشائها وهي مستوطنة بتاح تكفا في قرية ملبس، وفي عام 1882 ثم إنشاء ثلاث مستوطنات، هي مستوطنة ريشون ليتسيون وزخرون يعقوب وروش يبنا، ثم مستوطنتي يسود همعليه وعفرون عام 1883، ومستوطنة جديرا عام 1884، وفي عام 1890 أقيمت مستوطنات رحوبوت ومشمار هيارون، وقد تم عام 1898 إقرار قانون المنظمة الصهيونية العالمية التي اهتمت بالاستيطان، وقد بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية الزراعية 22 مستوطنة بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الثاني، وسيطرت على 200 ألف

---

[33] القدسي، *المستوطنات الإسرائيلية، 35-48.*

[34] المرجع السابق، 39-40.

دونم ارتفعت إلى 418 ألف دونم بعد الحرب العالمية الأولى،[35] فالاستيلاء على الأرض شكّل الهدف الرئيسي لسياسة الحركة الصهيونية، من أجل إحداث تغيير ديمغرافي عليها لصالح اليهود ضد السكان الفلسطينيين.

فقد تمكنت الصهيونية وبالتعاون مع الدول الاستعمارية من إقامة الكيان الاستيطاني الاستعماري من خلال ثلاثة مرتكزات وهي إيجاد السكان اليهود، والاستيلاء على الأرض الفلسطينية ليستوطنوا فيها، وكذلك توفير الكيان السياسي والعسكري لحماية وجودهم،[36] فضلاً عن توافر الاعتراف الدولي بالكيان الإسرائيلي، وتلقيها الدعم من الدول الغربية.

وتتبلور الهجرات اليهودية إلى فلسطين قبل قيام إسرائيل وحتى عام 1948 بعدة مراحل، هي:[37]

المرحلة الأولى: بدأت منذ انعقاد مؤتمر لندن عام 1840 بعد هزيمة محمد علي، واستمرت حتى عام 1903، وشكلت بداية النشاط الاستيطاني، ولم تنجح هذه المرحلة بشكل كبير بسبب توجه اليهود إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث هاجر عشرة آلاف يهودي من روسيا بعد اغتيال قيصرها وما تبعها من اضطهاد لليهود الروس، ومن أبرز نشطاء المرحلة اللورد شافتسبوري.

المرحلة الثانية: بدأت عام 1904 حتى 1918، حيث تمت الهجرة اليهودية إلى فلسطين من أوروبا الشرقية وروسيا، وفي هذه المرحلة بدأت المؤتمرات الصهيونية العالمية وأسست المنظمة الصهيونية العالمية، وقد صل عدد المهاجرين إلى 85 ألف، ومن نشطائها روتشيلد، وهرتزل.

---

[35] أبو إصبع ونوفل، *الاستيطان الإسرائيلي*، 36-37.

[36] مجدي حماد، *النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب أفريقيا* (بيروت: دار الوحدة، 1981)، 45.

[37] محسن صالح، محرر، *الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية* (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، 10-12.

المرحلة الثالثة: وفي هذه المرحلة التي تبلورت بين عامي 1919–1923 تـم تكثيـف استيلاء اليهود للأراضي الفلسطينية، وتزايد عمليات الهجرة اليهوديـة، إذ بلـغ عـددهم حوالي 35 ألف مهاجر بعد الثورة البلشفية الروسية.

المرحلة الرابعة: شكّل عامي 1924–1932 هذه المرحلة، وفيها هاجر 62 ألف يهودي من الولايات المتحدة الأمريكية لفلسطين، سيما بعد إصدار الولايـات المتحـدة قـوانين للسيطرة على عمليات الهجرة إليها.

المرحلة الخامسة: بدأت هذه المرحلة عام 1933 حتـى 1938، وبلـغ عـدد اليهـود المهاجرين لفلسطين 164 ألف، نتيجة التشرد الذي عانى منه يهود المخيمات خلال فترة النازية.

المرحلة السادسة: وتعرف بالمرحلة السرّية، بسبب القيود المفروضة من بريطانيا علـى الهجرة اليهودية كما ورد في الكتاب الأبيض، حتى تكسب العرب إليها في الحرب العالمية الثانية، وتشكلت في فترة الأربعينات.

وقد تمكنت الحركة الصهيونية من تحقيق ما ترنو إليه، سيما عندما تم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل عام 1948على77% من مساحة فلسطين التاريخية، حيث تم طرد الفلسطينيين وارتكاب العديد من المجازر في المدن والقرى لتفريغ سكانها منها، ولتنفيذ الخطة دالت الصادرة في العاشر من آذار عام 1948، إذ تم حرق بيوت المواطنين وزرع الألغام وتشريد الفلسطينيين للبلدان العربية في مخيمات يرثى لحالها حتى يومنا الحاضر، بسبب مخالفة إسرائيل لكافة القوانين الدولية وعدم السماح لهم بالعودة، في الوقت الذي قامت فيه بتشجيع الهجرة اليهودية لفلسطين، بهدف تطهير فلسطين من سكانها، إذ بلغ مجموع المهاجرين اليهود لفلسطين حوالي 650 ألف،[38]بينما تم حرمان

[38] بابه، *التطهير العرقي*، 32.

مالكي الأرض من العودة لممتلكاتهم، رغم أنهم خرجوا لفترة قصيرة كما كانوا يعتقدون، ولم يدركوا حينها أنه ترحيل لعمرٍ قادم.

طرد الفلسطينيين منذ قيام دولة إسرائيل وحتى عام 1967

تمكنت الحركة الصهيونية من إرهاب الفلسطينيين قبل عام 1948، وسعت من خلال ذلك لترحيل الفلسطينيين عن طريق الخطة دالت قبل الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، وتشير الخطة على الإسراع في طرد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، وقد تمكنت الحركة من خلال هذه الخطة تفريغ الأرض الفلسطينية من الوجود الفلسطيني وفرض سيادة عسكرية إسرائيلية عليها، كما حصل في دير ياسين والطنطورة واللّد، وتعتبر الخطة السبب الأبرز في حدوث اللجوء الفلسطيني، ولذلك شهد التاريخ الفلسطيني أكبر عملية تهجير وترحيل وتطهير عرقي بموجب هذه الخطة، ومن خلال القوانين الإسرائيلية ضد الفلسطينيين لحرمانهم من حقوقهم.

قوانين وتشريعات إسرائيلية تشجع الطرد وتمنع العودة:

أ. قانون العودة 1950 والجنسية 1952:

يكتسب كل من قانون العودة وقانون المواطنة أهمية خاصة، حيث يعتبران القاعدة القانونية لجلب اليهود وتوطينهم في الأرض الفلسطينية، بينما هناك تمييز واضح ضد السكان الفلسطينيين نتيجة احتواء القانونين على مواد تسمح بزيادة عدد اليهود مقابل تدني أعداد الفلسطينيين،[39] فالسياسة الاستيطانية في الأرض لصالح المحتلّ الصهيوني دون إقامة أي اعتبار لمالكها الفلسطيني.

فقانون العودة الإسرائيلي مخالف لجميع القوانين الدولية التي طالبت بحق عودة اللاجئين لأراضيهم، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، واتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري 1965، والعهد الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية التي وضعت

[39] بابه، *التطهير العرقي*، 16.

سنة 1966، واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين زمن الحرب، والقرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1948،[40] فقد سمح قانون العودة الإسرائيلي لليهود بالعودة لإسرائيل، وحقهم بالحصول على الجنسية، بينما حرم أصحاب الأرض حقهم بالرجوع لديارهم.

أما قانون الجنسية عام 1952 يحرم الفلسطيني من الحصول على الجنسية الإسرائيلية، وفي عام 1968 تم استحداث القانون بمنح الجنسية الإسرائيلية عن طريق الإقامة والولادة في إسرائيل، بمعنى أن الفلسطيني المولود دون جنسية سيبقى كذلك حتى سن 18 عاماً، وبعدها يتم تقديم طلب للحصول على الجنسية شرط أن يكون مقيماً في إسرائيل ولم يرتكب أية مخالفة أمنية ضد إسرائيل، وإن لم يتحقق ذلك يبقى بلا جنسية ومن يولدون بعده،[41] فإسرائيل من خلال ذلك تسعى لحرمان الفلسطينيين من أبسط احتياجات تواجدهم بالتجنس.

ب. قوانين مصادرة الأراضي:

لم يملك اليهود أكثر من 8% من مساحة فلسطين قبل إعلان قيام دولة إسرائيل،[42]حيث أن الصندوق القومي اليهودي استولى على 97% من أراضي فلسطين المحتلة لعام 1948، بعد قيام الكيان الإسرائيلي، من خلال عدد من القوانين بلغت أكثر من ثلاثين قانوناً أهمها أنظمة الطوارئ بشأن فلاحة الأرض وأملاك الغائبين، واستعمال مصادر المياه غير المستغلة لسنة 1948، وقانون استملاك الأراضي لسنة 1953، وقانون الاستيطان الزراعي سنة 1967،[43]وجميع هذه القوانين تُعنى بمصادرة أراضي الفلسطينيين، ويعتبر قانون أملاك الغائبين أكثرها خطورة، والذي اعتبر ما بين 20-30% من فلسطينيي 48

---

[40] رمضان بابدجي وآخرون، *حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، 6-8.

[41] محسن صالح، *القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة* (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، 74.

[42] سلمان أبو ستة، *سجل نكبة 1948* (لندن: مركز العودة الفلسطيني، 1998)، 7.

[43] صالح، *الترانسفير (طرد الفلسطينيين)*، 19.

(حاضرون- غائبون) يتم مصادرة ممتلكاتهم لصالح إسرائيل، كما تم خلاله مصادرة ممتلكات الوقف الإسلامي.[44] فسياسة الطرد للفلسطينيين بعد قيام الدولة لازالت مستمرة، إذ تم طرد أكثر من 10 آلاف من فلسطينيي 48 خلال السنوات الأولى من قيام إسرائيل،[45] فمثلاً قام الجيش الإسرائيلي بنقل 2700 فلسطيني من مدينة المجدل إلى حدود قطاع غزة، بينما طرد 7 آلاف بدوي عربي بالقوة من النقب لعام 1953، فيما تم طرد 2000-5000 فلسطيني إلى سوريا، من سكان قريتي كراد الغنّامة وكراد البقّارة جنوب الحولة،[46] فإسرائيل من خلال هذه المعطيات تعطي إشارة لطبيعة السياسة التي تقوم بتنفيذها على الأراضي الفلسطينية من مصادرة الممتلكات وعمليات التهجير.

واستمرت سياسة الطرد حتى حزيران عام 1967، والتي أدت لسيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن استمرار تلك السياسة إلى يومنا، لأن إسرائيل أصبحت تحكم سيطرتها على أراضي فلسطين، وذلك ما سنتعرف عليه من خلال العديد من المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية التي وضعتها حكوماتها لتسهيل سيطرتها على المناطق الفلسطينية.

مشاريع استيطانية إسرائيلية

من أجل تنفيذ سياسة إسرائيل الاستيطانية قام حزبا الليكود والعمل الإسرائيليان بتنفيذ مشاريع استيطانية إسرائيلية لإحداث تغييرات ديمغرافية وسياسية في الضفة وغزة، وأهم هذه المشاريع:

- **مشروع ألون/ حزب العمل 1967-1976:** اقترح المشروع وزير العدل الإسرائيلي يغال ألون، ودعا لضمّ مناطق معينة من الأراضي المحتلة إلى إسرائيل كجزء من

---

[44] هليل كوهين، *الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام* 1948 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992)، 39-42.

[45] صالح، *الترانسفير (طرد الفلسطينيين)*، 18.

[46] نور الدين مصالحة، *أرض أكثر وعرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق 1949-1996* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002): 24-32.

سيادتها، وهي شريط يتراوح عرضه بين 10–15 كم على امتداد غور الأردن، وشريط عرضه بضعة كيلومترات من شمالي طريق المواصلات بين القدس والبحر الميت، بحيث يتصل في مكان ما بالمنطقة الواقعة شمالي طريق عطروت– بيت حورون– اللطرون، بما في ذلك منطقة اللطرون، وأيضاً جبل الخليل بسكانه، الممتد من الخليل الشرقية حتى البحر الميت والنقب.[47]

وضمن المخطط فقد تم بناء العديد من المواقع الاستيطانية التي عرفت باسم ناحل، على طول خط الهدنة والأغوار، كما تم إقامة 34 مستوطنة، 12 منها في القدس، وتعتبر كفار عتصيون أول مستوطنة تم إقامتها ضمن المخطط ثم كريات أربع، حتى أن الاستيطان هنا تجاوز مشروع ألون وجميع ذلك بحجج أمنية. أما قطاع غزة فقد تأخر البناء الاستيطاني فيه ضمن المشروع حتى 1970، إذ دعا ألون لضرورة وضع حزام استيطاني للقطاع، مع تقسيمه لثلاثة أقسام، شملت مستوطنات شمال القطاع منها إيرز ونتساريم، وكذلك كتلة مستوطنات دير البلح منها كفار داروم، وأيضاً كتلة مستوطنات خانيونس ومنها غوش قطيف وجاني طال وموراغ،[48] والعديد من المستوطنات الأخرى.

---

[47] أبو إصبع ونوفل، *الاستيطان الإسرائيلي*، 43– 44.

[48] المرجع السابق، 45.

انظر خارطة رقم 1 والتي تبين مخطط ألون والمناطق التي سيتم ضمها لإسرائيل:[49]

- **وثيقة جاليلي ومشروعه:** اقترح وزير العمل الإسرائيلي يسرائيل جاليلي المشروع، واحتوى على العديد من المحاور منها توسيع دائرة الأراضي والأملاك في المنـــاطق المحتلة من قبل مديرية عقارات إسرائيل، والعمل على تطـــوير سياســـة الاســـتيطان بواسطة إقامة المستعمرات خاصةً في شمال البحر الميت وفي غور الأردن وغـــوش

[49] سلطة المياه الفلسطينية– قسم الخرائط، *خارطة مشروع ألون*، 2004.

عتصيون، وقد عدّلت هذه الوثيقة من خلال وثيقة أخرى أقرّها حزب العمل الإسرائيلي سنة 1974 كبرنامج انتخابي ليتناسب مع تطورات حرب 1973، وقد أطلق عليها وثيقة الأربعة عشر بنداً، حيث لم تحدد أماكن الاستيطان.[50] ويهدف المشروع لإقامة 186 مستوطنة في مختلف أرجاء فلسطين، وذلك في خطة تنفيذية بين عامي 1977-1992، منها 49 مستوطنة في الأراضي المحتلة لعام 1967، حيث يكون في الضفة 15 مستوطنة، وقطاع غزة 20، أما الجولان 10، وعلى ساحل خليج العقبة 4 مستوطنات.[51]

- **خطة غوش أمونيم:** وهي حركة دينية قومية غير برلمانية ظهرت عام 1973، وتسعى لفرض سيطرة إسرائيل على فلسطين لأجل التوسع الاستيطاني، ظهرت في أعقاب حرب 1973، وتعتبر الخطة محركة للنشاط الاستيطاني خلال 1975-1977، حيث سعت الخطة في 1976/11/11 لتنفيذ مشروع استيطاني لتوطين مليون يهودي خلال عشرة أعوام في مئة موقع في الضفة الغربية،[52] وتحقيق الأهداف الأمنية التالية:[53]

أ. المحافظة على عمق إسرائيل من نهر الأردن حتى السهل الساحلي.

ب. السيطرة على الجبال في الضفة الغربية.

ت. إنشاء شبكة من الطرق لربط المستوطنات مع بعضها تمتد من نابلس إلى الخليل، عبر القدس، وعلى طول الطريق الواصل مع السهل الساحلي غرباً، وفي غور الأردن شرقاً.

ونتيجة وصول الليكود جراء الانتخابات عام 1977 للحكم مكّن ذلك الحركة من تنفيذ جزء من مشروعها، وتعتبر أولى المستوطنات التي أقامتها الحركة في منطقتي نابلس ورام الله، إذ تم البدء ببناء 3 مستوطنات عام 1977 هي كدوميم ومعاليه أدوميم وعوفرا، علماً بأن خطط غوش أمونيم بتحقيق أكثرية يهودية على أرض إسرائيل من خلال جذب آلاف المستوطنين لم تطبق، إلا أن أفكار الحركة سيطرت إلى درجة ما

---

[50] الدويك، "إستراتيجية الاستيطان،" 35-36.

[51] أبو إصبع ونوفل، *الاستيطان الإسرائيلي*، 46.

[52] المرجع السابق، 47.

[53] صالح، *الاستيطان الإسرائيلي*، 11.

على الخطاب السياسي الإسرائيلي، كما تصاعدت وتيرة الاستيطان، وتوفير الأمـــوال لدعم ذلك، والاتجاه نحو الاستيطان الديني، إذ أقيمت حوالي 120 مستوطنة،[54] نتيجة جهود الحركة الدينية للتوسع الاستيطاني.

- **مشروع ماتتياهو دروبلس:** قام أحد رؤساء قسم الاستيطان في المنظمـــة الصـــهيونية العالمية ويدعى دروبلس بوضع المشروع، والذي يهدف للسيطرة على أرض فلسطين بهدف إقامة المستوطنات بين التجمعات السكانية لتجزئتها ومنها مناطق الأغوار، لأجل منع قيام دولة فلسطين، ويسعى المشروع لاستقطاب 120–150 ألف يهودي،[55] وإقامة 70 مستوطنة مدنية في الضفة الغربية خلال 13 عام بـــين 1979–1993، بمعـــدل 12–15 مستوطنة كل عام، ودعا لعدم إقامة المستوطنات حـــول الأقليـــات الســـكانية الفلسطينية فقط بل بينها أيضاً، وأبرز الكتل التي تحدثت عنها الخطة هي: كتلة ريحان غرب جنين، وكتلة شومرون شمال نابلس، وكتلة كدوميم شرق قلقيلية، وكذلك كتلـــة أيلون موريه شرق نابلس، وأرئيل قرب سلفيت،[56] والعديد من الكتل المنتشرة بمختلف محافظات الضفة الغربية، وقد تم بالفعل تنفيذ إقامة هذه الكتل ولا يزال التوســـع فيهـــا قائماً حتى يومنا هذا.
- **مشروع أرئيل شارون (النجوم السبعة):** وقد وضع شارون هذا المشروع عام 1993 بهدف إنشاء كتل استيطانية تفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، وقيـــام مراكـــز استيطانية على السفوح الغربية لدعم المناطق الساحلية،[57] وقد تم إنجاز جزء من هـــذا المشروع ليتم البدء بتنفيذ مراحله اللاحقة.

---

[54] المرجع السابق، 11– 12.

[55] الدويك، "إستراتيجية الاستيطان،" 47.

[56] أبو إصبع ونوفل، *الاستيطان الإسرائيلي*، 42.

[57] الدويك، "إستراتيجية الاستيطان،" 52.

ويقوم المشروع على أساس إنشاء كتل استيطانية في ثلاث مقاطع، ليتم بعد ذلك ضـــمها لإسرائيل وهي:[58]

1. كتلة اللطرون وتحوي إقامة أربع مستوطنات جديدة إضافة للمتواجدة حالياً، ومركزها مستوطنة هادار.
2. وكتلة غربي رام الله ومركزها مستوطنة مبوحورون، وتشمل 12 مســـتوطنة قائمـــة، إضافة إلى 4 مستوطنات جديدة.
3. حزام استيطاني يمتد من المثلث وكفر قاسم حتى شمالي قلقيلية، وتحوي أكثر من 13 مستوطنة قائمة، وكذلك 7 مستوطنات جديدة.

- **مشروع نتياهو/ مشروع ألون المعدل:** أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو فـــي 1997/3/21 عن مشروع يهدف إلى:[59]

أ. منح الفلسطينيين 45–50% من أراضي الضفة الغربية دون المساس بالمنـــاطق الحيوية مثل الغور، وغوش عتصيون، والقدس الكبرى.

ب. تفكيك بعض المستوطنات البعيدة سيما التي تقع داخل نطاق السلطة الفلسطينية.

ت. عدم التنازل عن السيطرة والسيادة لمدينة القدس.

وأكدّ نتنياهو أن نهر الأردن سيكون الحدود الشرقية لدولة إسرائيل، ويشـــكل حـــدوداً دائمة بين إسرائيل والمملكة الأردنية، وحتى اليوم لم يتم تنفيذ كل المشروع خاصـــة السيطرة الكاملة على مناطق الأغوار، لكن هذا ما تسعى حكومـــة نتنيـــاهو الحاليـــة لتنفيذه.

- **خطة الخطوط الحمراء (يهود هرنيل):** وقد ظهرت عام 1997، واحتوت علـــى مـــا تعتبره إسرائيل خطوطاً حمراء فيما يتعلق بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، من أجل تحديد مناطق الانسحاب لأجل عملية إعادة الانتشار الثانية، وتتبلور الخطوط الحمراء في خطين: الأول، يتعلق بالمناطق التي تحوي مصادر مياه جوفيـــة

---

[58] المرجع السابق، 54.

[59] أبو إصبع ونوفل، *الاستيطان الإسرائيلي*، 44.

والتي لا يمكن الانسحاب منها، والثاني يتناول المناطق المهمة والمتعلقة بالأمن والاستيطان، بحيث تبلور هذا الخط في:[60]

أ. الفصل بين المستوطنين اليهود، والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب. انسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق التي يشكل الفلسطينيون نسبة كبيرة منها.

ت. تخضع مناطق القدس الكبرى، وغوش عتصيون، وغور الأردن، ومستعمرات غوش قطيف في قطاع غزة لسيادة إسرائيل.

ث. بقاء غالبية المستوطنات تحت سيطرة إسرائيل.

وإسرائيل حتى هذا الوقت تتمسك بخطوطها الحمراء رغم عدم تنفيذ كامل الخطة، سيما بانسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق التي يتركز بها الفلسطينيون، وخضوع غور الأردن للسيادة الإسرائيلية الكاملة، كما تطمح غيرها من المشاريع التي تم تناولها سابقاً.

- **مشروع حزب الطريق الثالث:** يسعى المشروع لأن تكون تجمعات الفلسطينيين بمعزل عن بعضها، ومناطق الغور واللطرون والقدس وجنوب غربي نابلس وجنين تحت سيادة إسرائيل، وكذلك يسعى المشروع لإقامة حزام أمني يحوي طولكرم وقلقيلية، إضافة لمناطق عازلة على طول الحدود للقرى الفلسطينية الواقعة على الخط الأخضر، ويكون الفلسطينيون هنا سكان مقيمون وليسو مواطنين كما حالهم في القدس،[61] وذلك بهدف التخلص من الفلسطينيين.

وفي هذا المشروع اشتراك بالأهداف مع العديد من المشاريع الاستيطانية التي لم يتم تحقيقها بشكل كامل على أرض الواقع، خاصة في السيطرة على مناطق الأغوار وضمها للنفوذ الإسرائيلي بشكل كلّي، ما يدلل على أهمية ومكانة هذه المنطقة في الخارطة الإسرائيلية الاستيطانية.

- **مجموعة أوزيفشالوم (اليهود الأرثوذوكسي والمستعمرون):** تهدف المجموعة لأن تكون 6% من الأراضي الفلسطينية فارغة من سكانها، وأن تكون المستوطنات على

---

[60] المرجع السابق، 46.

[61] أبو إصبع ونوفل، *الاستيطان الإسرائيلي*.

الامتداد من الشمال حتى الجنوب تربطها الطرق،[62] لم يتم اكتمال المشروع، ولكن ذلك ما تسعى إسرائيل لتحقيقه خاصة نشر مستوطناتها من الشمال حتى الجنوب ومن الشرق حتى الغرب.

- **مشروع يوسي ألفر:** يُعنى المشروع بتجميع المستوطنين في المستوطنات الإسرائيلية من قلقيلية وحتى غوش عتصيون، بشريط يمتد لـ 15 كم مروراً بغرب نابلس ورام الله، إضافة لمنطقة القدس،[63] وحتى الآن لم يتم تنفيذ المشروع، بالرغم من توزع المستوطنات الإسرائيلية في هذه المحافظات، لكن دون تجميعها كما يتطلب المشروع.
- **خطة قيادة المنطقة الوسطى للعمل الدائم:** وقسمت الضفة لمجموعة من المناطق:[64]

أ. مناطق اللون الأخضر: يشكل المواقع المطلوبة لأسباب أمنية، وتمتد على طول الخط الأخضر والغور، وتعتبر فيها السيادة مفتوحة، وسميت بمناطق اللون الأخضر نسبة إلى اللون الذي رسمت به الخطة الإسرائيلية على الخارطة.

ب. مناطق اللون الأزرق: يُعبر عن الوحدات الاستيطانية في منطقة الحكم الذاتي، (كريات أربع، بيت حجاي، منطقة جبل الخليل)، وسميت بمناطق اللون الأزرق لذات السبب السابق ذكره.

- **مشروع شارون (العمود الفقري المزدوج):** كان يُسمى في بدايته مشروع فوخمان، نسبة إلى أبراهام فوخمان، الأستاذ في معهد الهندسة التطبيقية في حيفا، وتم رفضه في البداية باعتباره غير قابل للتطبيق، فتولاه شارون وعُرف بمشروع العمود الفقري المزدوج لأن إسرائيل ستكون جسراً من عمودين فقريين: الأول قائم على امتداد السهل الساحلي، والثاني سوف يقام على امتداد نهر الأردن، بينما تكون الضفة الغربية بين هذين العمودين، ومحاطة بالكتل الاستيطانية، والتي ستصل حسب المشروع بعد عشرين سنة من وضعه ما بين 7–9 ملايين مستوطن، وذلك بعد أن صعد الليكود إلى الحكم، وتولى أرئيل شارون رئاسة اللجنة الوزارية العليا للشؤون الاستيطانية،[65] وأخذ

---

[62] خليل التفكجي، "الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.. واقع وإشكاليات،" *الجزيرة نت*، 3 تشرين أول 2004، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages (استرجع بتاريخ 2013/10/29).

[63] صالح، *الاستيطان الإسرائيلي*، 13.

[64] المرجع السابق، 14.

[65] الدويك، *إستراتيجية الاستيطان*، 43.

بالعمل على تنفيذ مشروع فوخمان والذي عُرف باسم شارون فيما بعد، لكن لم يتم حتى الآن تحقيق المشروع بالكامل نتيجة قيام إسرائيل بالتوسع الاستيطاني بهذه المناطق أكثر من إنشاء مستوطنات جديدة، وكذلك تخوف المستوطنين أنفسهم من المجيء بسبب ردة فعل الفلسطينيين نتيجة الاستيلاء على أبرز أراضيهم لإقامة تلك المستوطنات.

ونلاحظ من خلال ذلك اشتراك معظم المشاريع الاستيطانية التي سعت إسرائيل لتنفيذها منذ عام 1967 ولا تزال تسعى لتطبيقها كلياً بالعمل الدءوب من أجل الاستيلاء على المناطق الحيوية سيما في القدس والأغوار، لبسط السيطرة الإسرائيلية الكاملة عليها وضمها للنفوذ الإسرائيلي، من خلال إحاطتها بالمستوطنات وربطها بالطرق لتسهيل جلب المستوطنين إليها لتحقيق النمو الديمغرافي للصالح الإسرائيلي على حساب الفلسطينيين في الأغوار، وتشجيعهم نتيجة ذلك على إقامة مشاريعهم الاستثمارية والاستقرار فيها، ما يؤكد على مكانة تلك المناطق لدى الإسرائيليين وحكوماتهم، وعن طريق هذه المشاريع ندرك أن إسرائيل تسعى لهدف رئيسي من خلال إجبار الفلسطينيين على هجرة أراضيهم، للاستيلاء عليها بهدف إنشاء المستوطنات، والعمل على نشر الكتل الاستيطانية في مختلف المحافظات الفلسطينية للحيلولة دون اتصالها وترابطها ولتسهيل التحكم بها وبحركات الفلسطينيين فيها.

النشاط الاستيطاني في الفترة بين 1967-1993

اتخذ الاستيطان الإسرائيلي منذ 1967 وحتى وقتنا الحالي منحنيات عدة، فمنذ عام 1967 وحتى 1972 قامت إسرائيل بتهجير سكان القرى كما فعلت في بيت نوبا ويالو وعمواس وبيت عوا، بينما اتجهت جرافات الاحتلال لتدمير وتجريف بيوتهم لطمس معالمها عن الأرض، بهدف السيطرة على أكثر من 58 كم^{2}من الأراضي، كما تم القيام بهدم حيّ الشرف في مدينة القدس لإنشاء حيّ يهودي، في ظل سياسة إسرائيلية تسعى لتعديل الحدود وضمّ جزء من الأراضي إلى إسرائيل (القدس، اللطرون، منطقة غوش

عتصيون)، واعتبار الغور منطقة أمنية،[66]ومن خلال ذلك ندرك أن الأغوار الفلسطينية كانت ضمن خطة إسرائيل ولم تغفل عنها.

أما الاستيطان الإسرائيلي بين عامي1972–1974 فقد كانت حكومة حزب العمل برئاسة ليفي أشكول، وبعدها جولدا مائير، إذ تم إقامة 9 مستوطنات في غوش عتصيون وغور الأردن، بما يعادل82% من المستوطنات التي أقيمت في ذلك الوقت وعددها 11 مستوطنة، بنسبة 8% من مجموع المستوطنات اليوم، ومستوطنة واحدة على أراضي القرى المدمرة في يالو، بيت نوبا، اللطرون، ولم يتم إقامة أي مستوطنة في الضفة وغزة تلك الفترة.[67]

وفي الفترة بين 1974–1977 كانت الحكومة العمالية بزعامة رابين قد استثمرت نتائج حرب تشرين في تصعيد السياسة الاستيطانية، فأنشأت 9 مستوطنات جديدة، تشكل 6.5% من مجموع المستوطنات اليوم، بينما ازداد عدد المستوطنين إلى2.876 مستوطن أي 0.3% من مجموع السكان في الضفة، فيما تمحور الاستيطان في غوش عتصيون وغور الأردن بإقامة 6 مستوطنات، تعادل66% من المستوطنات الحالية، كما تم إقامة مستوطنات في القدس الكبرى والحي اليهودي وتل بيوت الشرقية ورامات أشكول، ومستوطنة واحدة في الضفة الغربية.[68]

وقد شهدت فترة 1977–1986 تحركاً يمينياً قاده الليكود ممثلين في بيغن وشامير، فأقيمت 43 مستوطنة شكلت31% من مجموع مستوطنات اليوم، وارتفع عدد المستوطنين إلى 28.400 مستوطن بنسبة بلغت 115% (15176عدد المستوطنين)، وشكّل المستوطنون ما نسبته 2.2% من مجموع عدد السكان الفلسطينيين البالغ (1.294.700)، وقد أقيم53% من هذه المستوطنات في مناطق مأهولة بالسكان في نابلس ورام الله،

---

[66] أسعد عبد الرحمن ونواف الزرو، *موجات الغزو الصهيوني: صراع البقاء والإجلاء 1882 – 1990* (عمان: دار اللوتس للنشر والتوزيع، 1990)، 3.

[67] عبد الرحمن والزرو، *موجات الغزو الصهيوني: صراع البقاء والإجلاء 1882 – 1990*، 5.

[68] صالح، *الترانسفير (طرد الفلسطينيين)*، 32–33.

و32.5% من هذه المستوطنات تم إنشاؤه في جبل الخليل وغـزة، و14% فـي غـور الأردن، بينما أقيمت مستوطنة واحدة في غوش عتصيون.[69]

أما الاستيطان الإسرائيلي بين عامي1986–1988 تبلور في إنشاء حكومة ائتلافية مـن الحزبين الكبيرين، حيث تم إقامة 27 مستوطنة تشكل20% من مجمـوع المسـتوطنات اليوم، وارتفع عدد المستوطنين إلى69500 مستوطن بزيـادة 14%، وتصـاعد عـدد المستوطنين إلى4.4% من مجموع السكان، بينما شهدت إقامة مستوطنات جديدة أهمهـا بسغات زئيف، وفي الضفة أُقيم 59% من هـذه المسـتوطنات فـي نـابلس ورام الله، و29.6% في غزة وجبل الخليل.[70]

وخلال عامي 1988–1990 استمرت الحكومة الائتلافية الوطنية الإسرائيلية في سياسة الاستيطان، فأُقيم خمس مستوطنات شكلت 3.6% من مجموع المستوطنات، وتنامى عدد المستوطنين لـ 81200، بينما وصلت نسبة المستوطنين 2% من عدد السكان بالضـفة، وأقيمت ثلاث مستوطنات في رام الله، وواحدة في جبل الخليـل، وأخـرى فـي غـوش عتصيون.[71]

بينما تصاعدت الحركة الاستيطانية في فترة رئيس الحكومة الليكودي إسحق شامير بـين عامي1990–1992 الذي جسّد الفكر الاستيطاني، حيث تم إنشاء سبع مسـتوطنات بمـا يعادل 5% من مجموع المستوطنات، وازداد عدد المسـتوطنين إلـى107000، بنسـبة 5.3% من مجموع سكان الضفة، إذ توزعت المستوطنات في مناطق الضفة باستثناء رام الله، وغور الأردن.[72]

فبشكل عام نلاحظ ازدياد عدد المستوطنين وسيطرتهم للأراضي الفلسطينية، وسعي كـل حكومة لتقديم التسهيلات لجلب أكبر عدد من المستوطنين وإحلالهم بدلاً من الفلسطينيين،

---

[69] المرجع السابق، 37–38.

[70] الرحمن والزرو، *موجات الغزو*، 8.

[71] المرجع السابق، 9.

[72] المرجع السابق، 11.

وعدم وجود حكومة إسرائيلية واحدة تسعى لتخفيف وتيرة النشاط الاستيطاني كبادرة لتحقيق تسوية سلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

النشاط الاستيطاني في الفترة بين 1993-2014

يشكلّ عام 1993 بداية انطلاق اتفاقيات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والتي عرفت باتفاق أوسلو، والتي تناولت ضمنها مسألتي الأمن والاستيطان، ولم تبين الاتفاقية طبيعة التعامل مع الاستيطان خلال المرحلة الانتقالية، كما لم تطالب بوقف عملية الاستيطان على الأرض الفلسطينية، حيث تم تأجيل ذلك للمرحلة النهائية كما الحال في شأن القدس واللاجئين، وندرك من ذلك أن إسرائيل ضمن الاتفاقية عملت على تأجيل أهم القضايا العالقة مع الجانب الفلسطيني والذي يحدد مستقبل قيام دولة فلسطين.

وقد قامت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بعد توقيع اتفاقية غزة- أريحا أولاً في واشنطن، بإصدار قرار يتضمن ملكيتها لمنطقة الحرم القدسي، وذلك لكي تتمكن من الهرب من التزامات حكومات إسرائيل فيما يتعلق بعدم بناء الكتل الاستيطانية، إذ عملت على توسيع المستوطنات القائمة دون بناء مستوطنات جديدة،[73] وهي بذلك تزيد من أعداد المستوطنين وبيوتهم، والنتيجة واحدة أن هذا التوسع سيكون على حساب الأراضي الفلسطينية.

ومن ذلك التناقض الإسرائيلي ندرك نوايا الحكومات الإسرائيلية فيما يتعلق بالتعامل مع اتفاقيات السلام، حيث تحتال إسرائيل على تلك الاتفاقيات بعدم البناء ولكن سياسة التوسع مستمرة، فهي لا تتعاطَ مع أي سلام لا يحقق مصالحها، أو يعمل على تقييد وتحجيم مشروعها الاستيطاني، لذا فقد انتهج الفلسطينيون سياسة التفاوض لوقف أعمالهم التوسعية الاستيطانية، ورغم ذلك ترفض إسرائيل بحكوماتها أي سلام يدعو لوقف البناء الاستيطاني.

---

[73] بلال إبراهيم، *الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية* (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، 2010)، 99.

وعند توقيع اتفاقية أوسلو فقد وقّع حزب العمل الإسرائيلي اتفاق السلام مع الفلسطينيين، بينما عارض الليكود الاتفاق، وعندما استلم الليكود زمام الحكم في انتخابات عام 1996 وجد التزامات قانونية دولية، فأعلن نتنياهو مشروع ألون/ نتنياهو المعدل، فيما عرض وزير البنى التحتية أرئيل شارون خريطة شارون الأمنية، ومن جهته قدّم اسحق مردخاي وزير الدفاع خطة للحلّ النهائي، وجميع الخطط لم تقدم للفلسطينيين سوى ما يقارب 45% من مجمل مساحة الضفة، إضافة لاستمرار تواجد الكتل الاستيطانية التي تقطّع أوصال تلك المساحة، وأن تكون القدس عاصمة إسرائيل،[74] بينما أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هذه الفترة لم تشهد قيام أية مستوطنة سيما في الأغوار، حيث أقيمت 10 مستوطنات في الضفة،[75] ما يعني تراجع في حركة البناء، ويعود ذلك لتزايد الضغوط الدولية على إسرائيل لتجميد البناء الاستيطاني.

ومع ذلك فالتوسع في المستوطنات الإسرائيلية بقي مستمراً، رغم ما ورد في اتفاقيات أوسلو من ضرورة عدم اتخاذ أي إجراءات من الجانب الفلسطيني أو الإسرائيلي، كي لا يؤدي ذلك للتأثير السلبي على قضايا الوضع النهائي،[76] إلا أن إسرائيل لم تعطِ تلك الالتزامات أهمية واستمرت في سياساتها الاستيطانية من بناء مستوطنات جديدة والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية أو من خلال بناء الوحدات السكنية وإقامة البؤر الاستيطانية.

وفي هذه الجزئية من الدراسة البحثية سنتناول الاستيطان في الضفة بين عامي 1993-2014، علماً بأن هناك تباين في الأرقام المتعلقة بالاستيطان، نتيجة التحفظ الإسرائيلي على تلك المعلومات، وتبين إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن المستوطنين في الضفة تضاعف عددهم أكثر من أربعين مرة خلال عامي 1972-

---

[74] إبراهيم، *الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية*، 100-101.

[75] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية* (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007-2008)، 30.

[76] أحمد قريع، *الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق- مفاوضات أوسلو 1* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005)، 433.

2010، حيث بلغ عددهم 518.974 مستوطناً نهاية 2010، ويعيشون في 144 مستوطنة، منها 26 مستوطنة في القدس، و16 تم ضمها لإسرائيل، و24 مستوطنة في محافظة رام الله.[77]

ومن جهته يشير مركز بتسيلم أن المستوطنين يتركزون في القدس، بنسبة 51% من مجموع المستوطنين، أي حوالي 262.493 مستوطناً، ثم في محافظة رام الله بعدد 96.364 مستوطناً، يليها بيت لحم 56.202، يليها محافظة سلفيت 33.159 مستوطناً، فمن أوسلو وحتى عام 1999 صادرت إسرائيل 222 ألف دونم، وقامت ببناء 65 ألف وحدة سكنية، وهدمت 578 منزلاً، وشقت 24 طريقاً التفافياً بطول180كم،[78] فهذه الأرقام تشير لأهمية القدس والمدن الرئيسة في الخارطة الإسرائيلية لأجل تفكيك مراكز التواصل فيما بينها وجعلها مناطق معزولة بانتشار أكبر عدد ممكن من المستوطنين والمستوطنات فيها.

وفي الفترة بين 2000– 2005 وقعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وازداد خوف المستوطنين من التنقل على الطرقات، لذلك قامت إسرائيل بإنشاء أكثر من عشرين وحدة استيطانية في الضفة لتبديد خوف المستوطنين، وشقت لهم طرقاً التفافية، ومنحتهم سيارات مصفحة، وصاعدت وتيرة الحماية لهم، وقلصت الضرائب، ورغم ذلك كان هناك هروب من المستوطنين لخارج الضفة، فالفترة الأولى من الانتفاضة زاد الاستيطان في القدس

---

[77] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "بيان صحفي حول المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية،" *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني*، 3 آب 2011، http://www.bcps.gpv.ps (استرجع بتاريخ 2013/10/1).

[78] Btselem, "By hook and by crook: Israeli Settlement Policy in the West Bank," *Btselem*, 2July 2010,http://www.btselem.org/publications/summaries/201007_by_hook_and_by_crook (retrieved on 24/11/2013).

بينما لم يزداد في الضفة،[79] كما ظهرت تلك الفترة خطط إسرائيلية للحدّ من هروبهم من الضفة، أهمها خطة باراك للفصل وخطة شارون، بالإضافة إلى خطة خارطة الطريق.[80] وخلال فترة 2001–2005 أنشأت إسرائيل 232 بؤرة استيطانية مدنية وشبه عسكرية في الضفة دون إقرارها رسمياً من حكومة إسرائيل، وما تلبث أن تصبح مستوطنات رسمية معترف بها،[81] وذلك بهدف التحايل على الانتقادات الدولية التي تطالب إسرائيل بوقف البناء الاستيطاني.

---

[79] داني روبنشتاين، "الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام 1967،" *مجلة قضايا إسرائيلية*، عدد 5 (2002): 42–44.

[80] خطة باراك للفصل برزت هذه الخطة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000 ، فقد أعلن أيهود باراك أنه في حال استمرار الانتفاضة سيتوجه إلى الفصل أحادي الجانب، فالهدف هو العمل على الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين، وإذا لم ينجح هذا من خلال المفاوضات سيتم فعل ذلك بصورة أحادية الجانب، وهذه الخطة تقوم على تجميع المستوطنين في الضفة الغربية في ثلاث تجمعات استيطانية رئيسة ثم ضمها لإسرائيل، وإنشاء حدود غير مغلقة بين الجانبين تسمح بالتبادل التجاري ضمن معابر خاصة. لمزيد من المعلومات انظر بلال إبراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2010).

خطة شارون: اقترح شارون في هذه الخطة إقامة دولة فلسطينية على 42% من الضفة الغربية، كما أنه وضع حلولاً مسبقة لأي إعلان للدولة الفلسطينية من جانب واحد من قبل الفلسطينيين، ويظهر ذلك من خلال الآتي:

أ. تقوم القوات الإسرائيلية بعملية إعادة انتشار في ثلاثة قطاعات رئيسية في الضفة الغربية وهي الأغوار والقدس والخط الأخضر الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل.

ب .التمسك بمستوطنات الضفة الغربية وعدم التخلي عن أي منها حتى لو كانت في العمق الفلسطيني.

ت .إن قيام الدولة الفلسطينية مرهون بالتقدم في المسار السياسي. لمزيد من المعلومات انظر بلال إبراهيم، المرجع السابق.

خطة خارطة الطريق: أشارت هذه الخطة التي نشرت من قبل وزارة الخارجية الأمريكية في 2003 فيما يتعلق بموضوع الاستيطان والمستوطنات إلى:

1. تقوم الحكومات الإسرائيلية بتفكيك المستوطنات التي أقامتها على الفور عام 2001.
2. تقوم الحكومات الإسرائيلية بتجميد الاستيطان الأفقي والرأسي بكافة أشكاله.

ولم تلتزم الحكومات الإسرائيلية بأي من بنود خارطة الطريق، ولم تجد من يلزمها بذلك، في حين يكرر الفلسطينيون التزامهم بخريطة الطريق فيما يتعلق بالتعاون الأمني ومكافحة الإرهاب الذي تنص عليه الوثيقة في مرحلتها الأولى، وكان أفضل رد على الهجمة الاستيطانية في هذه الفترة يتمثل بما يلي:

1. عدم تطبيق أيٍّ من بنود خارطة الطريق إلا إذا التزمت الحكومات الإسرائيلية بها، خاصة فيما يتعلق بالاستيطان ووقفه.
2. إطلاق يد المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية لمواجهة الاستيطان بكافة أشكاله، وتفعيل وتطوير أسلوب بلعين ومساندته. لمزيد من المعلومات انظر بلال إبراهيم، المرجع السابق.

[81] إبراهيم، *الاستيطان الإسرائيلي*، 112.

وسعت حكومة أولمرت في الفترة بين 2006–2009 لتنامي عدد المستوطنين ليصل إلى 50 ألف في الضفة، وهيأت حكومته الطريق للحكومة الجديدة بقيادة نتنياهو لإنشاء 3200 وحدة سكنية في الضفة، إضافة لقيامه ببناء حوالي 20 بؤرة استيطانية،[82] وهنا ندرك سياسة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي تنتهج ذات الإستراتيجية للتوسع والبناء الاستيطاني.

من جهته أفاد تقرير لمركز بتسيلم أصدره في منتصف 2010 أن حوالي نصف مليون مستوطن يعيشون في الضفة، وأن 300 ألف منهم يقطنون في 121 مستوطنة معترف بها من وزارة الداخلية الإسرائيلية، وأن 100 بؤرة استيطانية غير معترف بها، و42% من أراضي الضفة تخضع لسيادة تلك المستوطنات والبؤر، أما الجزء المتبقي يسكنون في 12 مستوطنة خاضعة لنفوذ بلدية القدس، كما أشار التقرير أن 21% من الأراضي المقام عليها تلك المستعمرات ملكية فلسطينية فردية،[83] وهذا يؤكد ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات واضحة لحقوق الفلسطينيين في أراضيهم وسيطرتهم عليها بالقوة. انظر الرسم أدناه الذي يبين عدد المستوطنات لعام 2012:

---

[82] إبراهيم، *الاستيطان الإسرائيلي*، 115–118.

[83] معهد الأبحاث التطبيقية– أريج، "إضفاء الشرعية على ما هو غير شرعي: مخططات هيكلية جديدة لخمس مستوطنات إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة،" *موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)*، 3 نيسان 2011،
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID (استرجع بتاريخ 2013/10/9).

رسم بياني رقم 1: عدد المستوطنات الإسرائيلية حسب المحافظة نهاية 2012[84] *

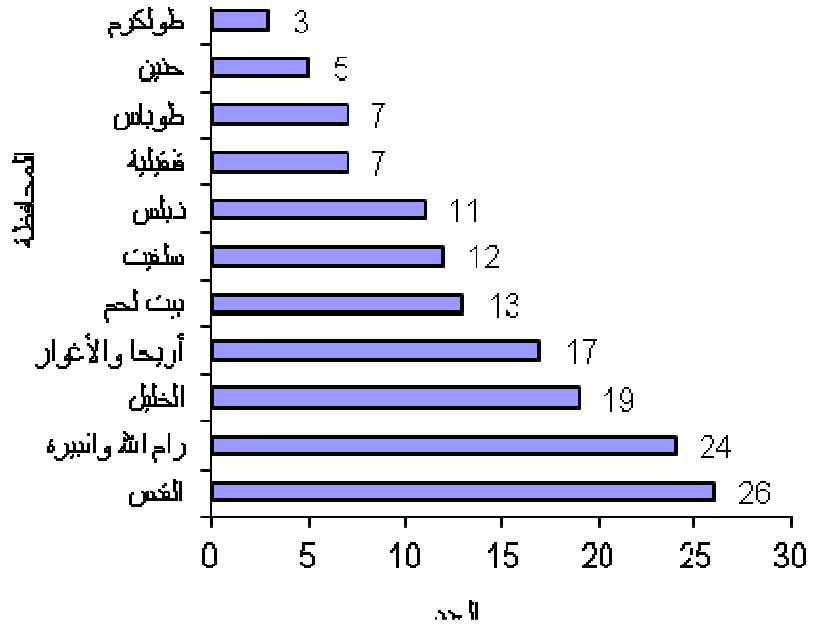

* **ملاحظة: يبلغ عدد المستوطنات في محافظة طوباس والأغوار الشمالية 11 مستوطنة وليس 7.**

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن الكتل الاستيطانية تتركز في القدس إذ يبلغ عددها 26، يليها رام الله بواقع 24، فالخليل بعدد 19 مستوطنة، يليها أريحا والأغوار 17 مستوطنة، ويتقارب العدد بين بيت لحم وسلفيت ونابلس وطوباس، حيث تبلغ 13 و12 و11 و11 على التوالي، مع العلم أن عدد مستوطنات طوباس ليس 7 كما ذكر في الرسم استناداً لأعيان المنطقة والمسئولين في المحافظة، وفي قلقيلية 7، أما جنين 5 وطولكرم 3 مستوطنات.

وقد وصل عدد المستوطنين في الضفة 563.546 نهاية 2012، بينما كان عددهم 538.781 نهاية 2011، فالنمو بين العامين بلغ 4.6%، ويفيد مركز الإحصاء

---

[84] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين، 2012،" 13 آب 2013،
http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=860&mid=3915&wversion=Staging (استرجع بتاريخ 2013/11/20).

الفلسطيني تضاعف عدد المستوطنين في الضفة لأكثر من 40 مرة خلال فتــرة 1972–2013،[85] وهذا يؤكد أن إسرائيل تسير وفق خطة التزايد المخطط لها دون رادع لتوسعها الاستيطاني، رغم مرور العديد من السنوات التي أوجدت الاتفاقيات الدولية دون تطبيقهــا على إسرائيل، انظر الجدول التالي الذي يشير لعدد المستوطنين عام 2012:

جدول رقم 1: عدد المستوطنين في المستوطنات الإسرائيلية نهاية 2012[86]

المحافظة	عدد المستوطنين بالألف
طوباس	1.452
جنين	2.277
طولكرم	2.696
أريحا والأغوار	5.549
نابلس	14.019
الخليل	17.629
قلقيلية	33.308
سلفيت	35.138
بيت لحم	66.392
رام الله والبيرة	107.586
القدس	277.501

ونلاحظ من الجدول السابق أن معظم المستوطنين يتواجدون في القدس، بنسبة 49.2% من مجموعهم في الضفة، أي277.501 مستوطناً، ثم محافظة رام الله والبيرة 107.586، و66.392 في بيت لحم، و35.138 في سلفيت، أمّا أقل المحافظات من

[85] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين.
[86] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "قاعدة بيانات."

حيث عدد المستوطنين هي محافظة طوباس 1.452 مستوطن. انظر الجدول التالي الذي يوضح أعداد المستوطنين بين عامي 2005-2012، والذي يشير لتزايد عدد المستوطنين:

جدول رقم 2: عدد المستوطنين في المستوطنات خلال الفترة 2005-2012[87]

السنة / المنطقة	الضفة الغربية*	القدس	الضفة الغربية
2005	260.916	187.573	448.489
2006	274.885	190.534	465.419
2007	288.726	193.485	482.211
2008	304.283	197.071	501.354
2009	318.971	192.768	511.739
2010	322796	196.178	518.974
2011	339.134	199.647	538.781
2012	360.370	277.501	563.546

- **ملاحظة: البيانات لا تشمل الجزء الذي ضمته إسرائيل من القدس بعد احتلالها للضفة سنة 1967.**

وتجدر الإشارة أنه رغم إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو فترة تجميد للاستيطان في 2009/11/25 والتي استمرت لعشرة أشهر، فالبناء والتوسع بقي متواصلاً، فقد بيّن تحليل لمعهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) للصور الجوية لعام 2010 أنه خلال فترة التجميد أقامت إسرائيل 1.819 بناية في الضفة والقدس، تحوي 7.276 وحدة سكنية على مساحة 902 ألف م^2، كما تم إيجاد 1.433 من البيوت المتنقلة

[87] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الإحصاء الفلسطيني يصدر."

والتي تسمى كرفانات،[88] فهذه الأرقام تشير لتجاوز إسرائيل بحكوماتها حتى قراراتها التي تتعلق بالشأن الاستيطاني، فخارطة التنامي الاستيطاني متواصلة لا يثنيها أي تجميد أو قرار رسمي.

كما يشير معهد الأبحاث التطبيقية أن النشاط الاستيطاني خلال فترة التجميد تركز في المستوطنات الواقعة غرب الجدار الفاصل (المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر)، حيث استولى البناء الاستيطاني على 69.865 دونماً من الأراضي، أي 73.3% من مجموع ما تم بناؤه خلال تلك الفترة، فيما استولى البناء شرقي الجدار مساحة 20.381 دونماً، بنسبة 26.7%، إذ تركزت محافظة القدس الصدارة بنسبة 23.1%، يليها رام الله بواقع 17.8%.[89]

وخلال عامي 2006-2009 أشار المعهد في دراسة له في آب 2009 أن حكومة إسرائيل قامت ببناء 311 كرفاناً، و1.416 بناية غرب الجدار، بينما شرق الجدار تم بناء 644 كرفاناً، و371 بناية.[90]

وتتوزع مستوطنات الضفة الغربية على ثلاثة محاور، إضافة لمجموعة من الكتل والأحزمة الاستيطانية لقطع أواصر الضفة، فلا توجد مدينة إلا واستفحل الاستيطان على أراضيها، وسنتناول هنا تلك المحاور والكتل والأحزمة بشكل مقتضب، وهي:

1. **المحور الشرقي (غور الأردن):** تقع الأغوار في الجزء الشرقي من الضفة الغربية، وتمتد من الشمال في طوباس إلى الجنوب من أريحا، ومن البحر الميت شرقاً وحتى السفوح الغربية لطوباس وأريحا غرباً، وتشكل الأغوار مساحة 1.6 مليون دونم، أي

---

[88] معهد الأبحاث التطبيقية- أريج، "المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تشهد توسعا ملحوظاً خلال فترة التجميد الإسرائيلي المزعوم،" *موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)*، 8 شباط 2011، http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2898 (استرجع بتاريخ 2013/12/2).

[89] معهد الأبحاث التطبيقية- أريج، "معهد أريج يرصد التوسعات الاستيطانية الإسرائيلية خلال الأعوام 2006-2009،" *موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)*، 24 آب 2009، http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2083 (استرجع بتاريخ 2013/12/12).

[90] المرجع السابق.

حوالي 28% من مساحة الضفة،[91] وتعتبر الأغوار المتنفس الرئيس للمنتجات الزراعية في الضفة وسلة غذاء فلسطين نتيجة ما تحويه من الموارد المائية الجوفية والسطحية وملائمة مناخها لكافة أنواع المحاصيل، فضلاً عن إمكانية التنمية والاستثمار فيها.

وتتبلور طبيعة المشاريع والخطط الاستيطانية في الأغوار بالتعامل مع هذه المنطقة بآلية تختلف عن بقية مناطق الضفة منذ بدء الاستيطان فيها عام 1967، حيث تتبع المنطقة لقوانين إسرائيلية خاصة، كما تم إعلان العديد من مناطق الأغوار مناطق عسكرية مغلقة، إضافة لإنشاء المستوطنات على أراضي الأغوار استناداً لقانون أملاك الغائبين،[92] فإسرائيل انتهجت كافة الطرق التي تمكنها من الاستحواذ على الأغوار لما لها من أهمية حالية ومستقبلية.

2. **المحور الغربي (الخط الأخضر):** تتمركز مستوطنات المحور الغربي في منطقة تبعد حوالي 3 كم من الخط الأخضر، وبدأ النشاط الاستيطاني هنا عام 1971، إذ تم إقامة ثلاث مستوطنات استناداً لخطة ألون في الفترة بين 1971-1974،[93] ويشمل المحور حوالي أربعين مستوطنة، عدا التي تحيط بالقدس، وتمتد تلك المستوطنات في الشمال من جنين وفيها مستوطنة ريحان، وشاكيد، وحينانيت، إلى الجنوب في الخليل وتضم مستوطنات تينا وشيمعا، ويحوي المحور الغربي ثلاث كتل استيطانية تعتبر من أكبر التجمعات الاستيطانية في الضفة من حيث عدد المستوطنين، وهي كتلة غوش عتصيون وتقع بين الخليل وبيت لحم، وغلاف القدس، وكتلة موديعين عيليت بين القدس ورام الله.[94]

ويشكل المحور الغربي أهمية لإسرائيل لعدة أسباب، منها الأمنية نتيجة عزل سكان الضفة عن أراضي 48، سيما بعد بناء جدار الفصل، والذي أدى بدوره لضم المزيد

---

[91] نحاس، *إسرائيل والأغوار*، 13.

[92] صالح، *الاستيطان الإسرائيلي*، 20.

[93] الدويك، *إستراتيجية الاستيطان*، 34.

[94] The Central Bureau of Statistics (Israel), "Statistical Abstract of Israel 2011," *The Central Bureau of Statistics (Israel),* 12 May 2012, http:www.cbs.gov.il/reader/MIval=cw (retrieved on 5/3/2014).

من الأراضي لتحقيق التوسع وإنشاء المستوطنات، وكذلك السيطرة على موارد المياه الجوفية في الضفة والقريبة من المستوطنات والذي ينعكس على الاقتصاد الإسرائيلي من موارد تلك المستوطنات خاصة الزراعية، وذلك كلّه يستقر في بوتقة الأسباب السياسية والتي من خلال البناء الاستيطاني في هذا المحور تشكل عائقاً أمام عملية السلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

3. **محور أرئيل (عابر السامرة):** يمتد هذا المحور من سلفيت ليتقاطع مع طريق رام الله ونابلس بالقرب من زعترة شرقاً ليلتقي مع طريق الغور ليصل أريحا، ومن بلدة كفر قاسم القريبة من خط الهدنة غرباً، وقد أنشأت إسرائيل فيه 17 مستوطنة، منها أرئيل، والتي تعتبر أكبر مستوطنة في الضفة، ويعيش فيها حتى نهاية 2010 حوالي 17.7 ألف مستوطن.[95] وتبرز خطورة محور أرئيل بعدة أسباب، منها قدرته على تقسيم الضفة لقسم شمالي يحوي جنين وطولكرم ونابلس وقلقيلية وطوباس وسلفيت، وآخر جنوبي يضم رام الله والقدس وأريحا وبيت لحم والخليل، كما يساعد سكان المستوطنات للوصول بسرعة لمنطقة الغور للتحرك العسكري عند وقوع أي خلاف مع الدول المجاورة، وندرك من ذلك الآلية التي تختار فيها إسرائيل المناطق التي تقيم عليها مستوطناتها، حيث لا تتم بشكل عبثي.

4. **الأحزمة الاستيطانية:**

أ. **حزام الخليل الاستيطاني:** بعد حرب 1967 تعتبر الخليل من أبرز المدن التي تركز فيها الاستيطان، ويظهر ذلك من خلال المشاريع الاستيطانية سيما خطة ألون، التي طالبت بضم جزء من الأراضي المحتلة عام 67 لإسرائيل ومنها جبل الخليل، من مشارف الخليل بالشرق حتى البحر الميت والنقب،[96] وخطة غوش أمونيم التي دعت لإقامة 15 مستوطنة في الخليل وبيت لحم، ومشروع شارون أو العمود الفقري المزدوج والذي دعا لإقامة 3 مراكز مدنية في الضفة، بالقدس، والخليل، والمثلث الشمالي للضفة، وأيضاً خطة دروبلس والتي دعت لإنشاء

[95] Ibid.

[96] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الإحصاء الفلسطيني يصدر."

مستوطنات زراعية على جبال نابلس والخليل،[97] فهذه الخطط توضح مساعي إسرائيل لإقامة المستوطنات الإسرائيلية في منطقة الخليل.

وتبين إحصاءات للجهاز المركزي الفلسطيني أن حزام الخليل يحوي 19 مستوطنة، يسكن فيها 17.629 مستوطن، إضافة لـ 5 بؤر استيطانية في البلدة القديمة، يسكنها 530 مستوطن.[98]

ب. **حزام بيت لحم الاستيطاني:** تعتبر مستوطنة كفر عصيون من أوائل المستوطنات التي أقيمت في بيت لحم عام 1967، وبعد ذلك بدأ النشاط الاستيطاني بالنمو لتحقيق أهداف إسرائيل وعلى رأسها مشروع ما يسمى القدس الكبرى، ويشير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد المستوطنات في بيت لحم لعام 2013 بلغ 13 مستوطنة،[99] تضم حوالي 66.392 مستوطن، إضافة لقيام إسرائيل منذ عام 1996 وحتى عام 2007 بإنشاء 19 بؤرة استيطانية فيها.[100]

ج. **حزام رام الله الاستيطاني:** أقيمت على أراضي رام الله العديد من المستوطنات، وتعتبر عوفرا أول مستوطنة أقيمت فيها بتاريخ 1975/1/20 على أراضي عين يبرود وسلواد.[101]ويتمحور النشاط الاستيطاني في رام الله من خلال حزام استيطاني ينتشر بالمحافظة ويقطع سبل تواصلها، ومصادرة الأراضي لتحقيق تلك الغاية كما جرى بعد أوسلو من مصادرة أراضي تابعة لقرى الجيب وبدو والنبي صموئيل وبيت

---

[97] الدويك، *إستراتيجية الاستيطان، 45.*

[98] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الإحصاء الفلسطيني يصدر."

[99] المرجع السابق.

[100] معهد الأبحاث التطبيقية– أريج، "الهجمة الاستيطانية على محافظة بيت لحم خلال عقود الاحتلال الإسرائيلي،" *موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)*، 14 نيسان 2009، http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1898 (استرجع بتاريخ 2013/12/19).

[101] صالح، *الاستيطان الإسرائيلي، 29.*

سوريك،[102] وهذا يؤكد منهجية النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة سيما في المدن الرئيسية فيها.

وتشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد المستوطنين في محافظة رام الله والبيرة بلغ 107,586 مستوطناً نهاية 2012، ويعيشون في 24 مستوطنة.[103]

5. **البؤر الاستيطانية:** عام 1996 تم إقامة أول بؤرة استيطانية في الضفة، ويعتبر أرئيل شارون صاحب فكرة إنشاء البؤر خاصة على السفوح الجبلية وبالقرب من المستوطنات،[104] بهدف السيطرة على الأراضي الفلسطينية، وتحويلها مستقبلاً لمستوطنة رسمية بمباركة دولتهم.

وقد قامت الحكومات الإسرائيلية بتوفير الدعم المالي والحماية الأمنية لاستمرار وجود تلك البؤر خاصة بعد 2001، عندما استلم شارون الحكومة وشجع إقامتها بشكل رسمي، وقد بلغ عدد تلك البؤر 232 عام 2009، استناداً لتقرير معهد أريج في نيسان 2011.[105]

6. **الطرق الالتفافية الإسرائيلية:** وقد أنشأتها حكومات إسرائيل بعد اتفاقيات أوسلو، بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية مع بعضها، ولتسهيل حركة المستوطنين، وهذه السياسة تؤثر على إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً، فقد تم إنشاء 875 كم من الطرق الالتفافية خلال عامي 1996-2010، وتبعاً لأوسلو فقد سمح للفلسطينيين باستخدام هذه الطرق، ولكن بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في 2000/9/28، قامت

---

[102] المرجع السابق، 30.

[103] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الإحصاء الفلسطيني يصدر."

[104] معهد الأبحاث التطبيقية- أريج، "أريج يكشف حقيقة البؤر الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية،" *موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 15 تشرين أول 2005،* http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=675 (استرجع بتاريخ 2013/12/14).

[105] معهد الأبحاث التطبيقية- أريج، "إضفاء الشرعية على ما هو غير شرعي: مخططات هيكلية جديدة لخمس مستوطنات إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة،" *موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)*، 3 نيسان 2011، http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3081 (استرجع بتاريخ 2013/11/22).

إسرائيل بمنع الفلسطينيين من استخدام هذه الطرق، بحجة المبررات الأمنية، كما تم في الـ 2004 طرح مقترح لتحويل طرق الفلسطينيين لشبكة طرق بعيدة عن طرق إسرائيل الالتفافية،[106] وهذه سياسة واضحة لتقطيع اتصال مناطق الضفة والاستيلاء على الأراضي المقام عليها الطرق والتي تكون تحت التصرف الإسرائيلي فقط.

وفي ذات الإطار ورغم كافة القرارات الدولية التي تطالب إسرائيل بالتوقف عن الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية لصالح النشاط الاستيطاني، إلا أن سلسلة الاستيطان متواصلة وقد شكل عام 2012 توسعاً ملحوظاً في عمليات بناء المستوطنات عن غيره من السنوات السابقة، ففي هذا العام صادقت حكومة الاحتلال على بناء 12 ألف وحدة سكنية في القدس، إضافة لإنشاء 3 آلاف وحدة في الضفة،[107] كما ورد في تقرير لحركة السلام الآن، ما يدلل على منهجية السياسة الإسرائيلية في التنامي الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية دون رادع للحكومات الإسرائيلية.

وأكّد الخبير في شؤون الاستيطان عبد الهادي حنتش أن عام 2012 شكّل نقطة اختلاف في التوسع الاستيطاني منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وقد ازداد الاستيطان هذا العام بنسبة 50% عن عام 2011، الذي بدورة شهد توسعاً بلغ 30% عن عام 2010،[108] وكل ذلك من شأنه أن يعمل على احتلال الأراضي الفلسطينية وتهويدها، والحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية.

وأفاد تقرير حركة السلام الآن أنه في 2012 أقيمت 4 بؤر استيطانية، تسوفين تسفون في قلقيلية، ونحلات يوسيف و إيتمار– غفعاه في نابلس، وناحالي طال في رام الله، كما تم بناء 317 وحدة سكنية دون تراخيص، ما يؤكد أن إسرائيل لن توقف نشاطها الاستيطاني.

---

[106] إسحق وبنورة، *السياسات الإسرائيلية*، 19.

[107] Peace Now movement, "West Bank settlements – Facts and Figures," *Peace Now,* 20 February 2013, http://peacenow.org.il/node/297 (retrieved on 15/11/2013).

[108] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، "العملة: 2012 عام الاستيطان والمستوطنين،" *وكالة* الأنباء والمعلومات الفلسطينية– *وفا، 26 أيار 2012*،
http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=154345.(استرجع بتاريخ 2013/10/29)

وعلى الرغم من تجميد الاستيطان قالت الحركة أن عام 2013 وخلال الشهور الثلاثة الأولى منه تم بناء 865 وحدة سكنية، وهذا يشكل ثلاثة أضعاف ما تم البدء فيه خلال نفس الفترة من العام 2012، وعند مقارنتها مع الشهور الثلاثة الأخيرة من العام الماضي ندرك وجود زيادة بنسبة 355%، بمعنى أن الحركة الاستيطانية تتصاعد وبشكل ملحوظ في هذا العام عن سابقه من الأعوام، وهذا يشكل حافزاً للمستوطنين للمجيء للأراضي الفلسطينية والسيطرة عليها.

وأوضح مدير مركز أبحاث الأرض في الخليل لعام 2013 جمال طلب العملة أنه خلال العام عملت إسرائيل على إعداد مخططات لحوالي 25 ألف وحدة سكنية، وصادرت ما يزيد عن 14 ألف دونم في الضفة، كما تم هدم 246 مسكناً فلسطينياً تؤوي 1200 مواطناً، منهم 650 طفلاً سيما بمناطق الأغوار، وهدد بهدم ما يزيد عن 500 منشأة، كما تم تسجيل الأراضي المصادرة للشركات الاستيطانية، إضافة لأوامر هدم لـ 3 آلاف منزل، مؤكداً أن إسرائيل ضاعفت ميزانية الاستيطان من 58 مليون شيقل خلال آب 2013، إلى 614 مليون شيقل خلال تشرين ثاني 2013،[109] فالهدف واضح والسياسة في تطور وتسارع مستمر لإخضاع الأرض الفلسطينية لسيادة إسرائيل والتحكم فيها من قبل الحركة الاستيطانية، وهذا مؤشر على أن عام 2014 ستكون فيه العملية الاستيطانية في توسع وتزايد ملحوظ، وذلك ما ندركه من خلال مصادقة الحكومة الإسرائيلية على بناء الوحدات الاستيطانية في مختلف مناطق الضفة وغور الأردن، ويتوقع أن تكون إحصاءات نهاية عام 2014 عن الاستيطان الأسوأ في تاريخ الأراضي المحتلة.

---

[109] وزارة الإعلام الفلسطينية، "وزارة الإعلام تعقد مؤتمر بعنوان: 2013 عام تغول وطغيان الاستيطان،" *وزارة الإعلام الفلسطينية، 5 كانون الثاني 2014*، http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=5150 (استرجع بتاريخ 2014/1/25).

المبحث الثالث: الاستيطان في ضوء القانون والقرارات الدولية

يعتبر إنشاء الكتل الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية المحتلة مناقضاً للقانون والقرارات الدولية الصادرة من قبل الأمم المتحدة وهيئات حقوق الإنسان، التي تحكم طبيعة العلاقات بين أصحاب الأرض والمحتلّ في ظل الحرب، حيث أن هذه المستوطنات تخالف القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، بسبب ما ينتج عن تلك المخالفات من أضرار تتعلق بالفلسطينيين، وتؤثر على إمكانية الوصول إلى سلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وفيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني يمنع نقل مواطني الدولة المحتلة من أرضهم للأرض الواقعة تحت سيطرة قواتها، بمعنى لا يجب نقل سكان إسرائيليين مدنيين من داخل إسرائيل للمستوطنات التي قامت بإنشائها على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك استناداً للبند 49 من ميثاق جنيف الرابع، والذي ينص على أن "الدولة المحتلة لا تقوم بطرد أو نقل مجموعات سكانية مدنية خاضعة لها إلى المناطق التي قامت باحتلالها،"[110] أما تعليمات هاغ في المادة 56 تمنع إحداث أي تغيير في معالم المناطق المحتلة إلا في حالة الضرورات العسكرية، أو أن هذه التغييرات تحقق فائدة لأصحاب الأرض المحتلة، وتشير المادة 55 أن الدولة المحتلة تعتبر أمينة على الأملاك العامة ولا تصبح مالكة لها بأي شكل من الأشكال،[111] وفيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان فإن إسرائيل من خلال إنشاء تلك المستوطنات والاستيلاء على الأراضي فإنها تنهك حقوق الفلسطينيين بسبب ما تؤدي له تلك المستوطنات من حرمانهم لحقوقهم منها حق تقرير المصير، وحق التنقل والحركة، وحق التعليم بسبب تقطيع مناطق الأراضي المحتلة وفصلها جغرافياً عن بعضها، ولا نغفل عن أن انتشار الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش في جميع المناطق

---

[110] مؤسسة الحق، *اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة في 12 آب 1949: الاتفاقية الرابعة* (رام الله: مؤسسة الحق، 2010)، 17.

[111] منصور، *الاستيطان الإسرائيلي*، *61*- 65.

الفلسطينية، إضافة لإغلاق المدن والقرى والمخيمات يؤثر على حياة الفلسطينيين وتحرمهم من ممارسة حقوقهم في أرضهم، وتُراكم الحقوق المسلوبة لهم نتيجة البناء الاستيطاني على امتداد مناطق الأراضي المحتلة.

فجميع ممارسات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة من الاستيلاء على الأراضي وإقامة المستوطنات وجلب المستوطنين للعيش فيها يعتبر إخلالاً بمختلف القوانين والمواثيق الدولية، وتجاوزاً واضحاً لحقوق الفلسطينيين في أرضهم وحقهم بالانتفاع منها، وتدمير لأي عملية تطوير أو تنمية ممكن تحقيقها في تلك المناطق.

وبالإضافة لذلك هناك تجاوزات إسرائيلية للمادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تمنع تدمير الممتلكات الخاصة، إلا في حالات الاحتياجات العسكرية، وكذلك المادة 46 من أنظمة لاهاي التي تمنع مصادرة الممتلكات الخاصة، والمادة 55 من لاهاي والتي تجبر الاحتلال على إدارة وتوجيه الأرض المحتلة من أجل الانتفاع منها،[112] فإسرائيل تنتهك وتتجاوز مختلف المواد القانونية إذ تقوم بتدمير الممتلكات الخاصة للمواطنين، والانتفاع من أراضيهم لصالح إسرائيل، وحرمان أصحابها من حقهم بالاستفادة منها.

وفيما يتعلق بالقدس قد تم حرمان مواطنيها من معاهدة جنيف ومزاياها، فضمّ إسرائيل للقدس الشرقية يعني حرمانها من الحماية،[113] فقد تم فعلياً دمج المناطق والمستوطنات داخلها في إسرائيل واعتبارها منطقة إسرائيلية غير محتلة.

ولم تكتفِ إسرائيل عند هذا الحد من انتهاك القانون الدولي الإنساني، إذ تتجاوز أيضاً العديد من مبادئ القانون الدولي، حيث تستولي قوات الاحتلال على أراضي المواطنين بالقوة، بهدف الادعاء بملكيتها لتلك الأراضي، ويعتبر ذلك انتهاكاً لقرار مجلس الأمن رقم

---

[112] الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي 18 تشرين أول 1907، http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/62tc8a.htm.

[113] اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، 12 آب 1949، http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b093.html.

242 بالانسحاب من الأراضي المحتلة والذي ينطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967،[114] كما أنه على إسرائيل الالتزام بما ورد في المادة 2 فقرة 3 من ميثاق الأمم المتحدة بحل النزاعات بالطرق السلمية،[115] فالبناء الاستيطاني يخالف جميع السبل السلمية ويهدد قيام الدولة الفلسطينية وينعكس سلباً على مختلف نواحي وجودها من حيث الجوانب السياسية والاقتصادية.

كما وتخالف عمليات البناء الاستيطاني في فلسطين من إقامة كتل استيطانية أو توسيع المستوطنات المادة 31 الفقرة 7 من الاتفاقية الانتقالية، التي تطالب الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بعدم القيام بأية خطوات وتدابير من شأنها تغيير الضفة وقطاع غزة حتى يتم إنهاء مفاوضات الوضع النهائي، كما تتجاهل سلطات الاحتلال قرار مجلس الأمن 242، والذي يدعو لعدم جواز الاستيلاء والسيطرة على الأراضي بالقوة، وحسب القانون الدولي تلزم إسرائيل بدفع تعويضات عن تلك الانتهاكات والممارسات الاستيطانية، إضافة لإزالة المستوطنات وتعويض أصحاب تلك الأراضي المقامة عليها عن خسائرهم وتدمير ممتلكاتهم،[116] ولكن إسرائيل تنتهج كل ما يخالف القانون من حيث البناء للمستوطنات واستمرار سياسة الاستحواذ على الأراضي.

فإسرائيل تتعامل مع القانون الدولي وقواعده بما يتلاءم مع مصالحها ويوائم نشاطاتها في الأراضي المحتلة، حيث أصدرت أمراً عسكرياً خاصاً منشور رقم 3 بتعليمات الأمن جاء بمضمون المادة 35 منه بأنه على المحكمة العسكرية الإسرائيلية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وأنه إذا وجد ما يخالف المعاهدة مع غيرها من الأوامر والقرارات تكون الأولوية لمعاهدة جنيف، وقد تم وقف المادة 35 من المنشور من القيادة العسكرية في إسرائيل بموجب الأمر العسكري رقم 107 الصادر بتاريخ

---

[114] قرار مجلس الأمن رقم 242 ، بتاريخ 22 تشرين الثاني 1967،
.http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp-symbol=S/RES

[115] ميثاق الأمم المتحدة، 26 حزيران 1945،
.http://www.un.org/ar/documents/charter

[116] منصور، *الاستيطان الإسرائيلي*، 72.

1967/10/11 على صعيد الضفة، بحجة أن القانون الإسرائيلي يعلو على الاتفاقية الرابعة، وأن ما ورد في المادة 35 تم التراجع عنه.[117]

وقد تناولت أحكام ونصوص لائحة لاهاي لعام 1907 في مواضع متفرقة من مضمونها حقوق والتزامات المحتلّ، فقد جاء بالمادة 47 بأنه يحظر السلبّ من ممتلكات المواطنين، كما ذكرت المادة 55 منها بأن الدولة المحتلة ليست سوى مسئولة عن أملاك الدولة الواقعة تحت الاحتلال، من مباني وأراضي وغيرها، وأنه يجب على الدولة المحتلة الانتفاع من تلك الممتلكات والحفاظ عليها بما يعود بالفائدة على أصحابها الشرعيين.

كما تعرضت اتفاقية جنيف الرابعة ما يتعلق بمصادرة ملكيات الأراضي المحتلة وإنشاء المستوطنات ونقل وترحيل سكان الدولة المحتلة للأراضي التي احتلتها، فقد نصت المادة 33 على السلب محظور، والمادة 49 الفقرة السادسة من معاهدة جنيف الرابعة تشير بأنه يمنع على الدولة المحتلة نقل مواطنيها إلى الدولة التي قامت باحتلالها، وفي هذا البند انتهاك مباشر من قبل الإسرائيليين والذي يؤدي إلى إحداث إخلال في الناحية الديمغرافية لصالح الإسرائيليين ضد الوجود البشري الفلسطيني. في حين عالجت المادة 53 موضوع هدم وتخريب الممتلكات المحظورة "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو بالسلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية،" بالإضافة إلى عدة مواد تنظّم علاقة المحتلّ بالسكان المدنيين في إدارة شؤون حياتهم.

من جهته تناول بروتوكول جنيف الأول حقوق وواجبات المحتل تجاه الملكيات العامة والخاصة ومواردها وخيراتها، حيث جاء نص المادة 54 منه "يحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين... مهما كانت البواعث سواء كان تجويع بعض المدنيين أو لحملهم على النزوح أو لأي باعث

---

[117] منصور، *الاستيطان الإسرائيلي*، 79.

آخر،"[118]إلا أن إسرائيل ممثلة بحكوماتها تقدم مبررات تتعلق ببقاء السكان المدنيين لتحقيق مطامعها الاستيطانية من خلال ممارساتها بالتدمير وتعطيل موارد الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بموقف اتفاقية جنيف من الأعمال التي ترافق الاستيطان من تدمير وتخريب، فقد جاءت المادة 147 من الاتفاقية "المخالفة الجسيمة التي تشير إليها المادة السابقة هي التي تتضمن أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية، منها القتل العمد، التعذيب، المعاملة اللاإنسانية بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمد إحداث آلام شديدة، أو إلحاق أضرار خطيرة بالسلامة البدنية أو بالنفي أو النقل غير المشروع....، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره الضرورة الحربية، وعلى نطاق كبير وبطريقة غير مشروعة وتعسفية."[119] وبموجب مضمون المادة 58 من بروتوكول جنيف الأول يجب اتخاذ احتياطات لضمان سلامة المدنيين من أي هجوم عسكري، وقد جاء في البند الأول من المادة السالفة "السعي لنقل ما تحت سيطرتها من السكان المدنيين بعيداً عن المناطق المجاورة للأهداف العسكرية، وذلك مع عدم الإخلال بالمادة 49 من الاتفاقية الرابعة،"[120]بمعنى ضرورة اتخاذ الدولة المحتلة الاحتياطات اللازمة لكل ما هو تحت سيطرتها لإبعاد المدنيين عن مخاطر الحرب والهجمات العسكرية.

والانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان لا تشكل التجاوز الوحيد، حيث تخالف إسرائيل وتنتهك قرارات دولية متمثلة بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنها قرارات مجلس الأمن رقم 446 لسنة 1979 الذي أكدّ على أن الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعي،[121] وكذلك

---

[118] مؤسسة الحق، *البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب 1949 المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة* (رام الله: مؤسسة الحق، 2010)، 31.

[119] مؤسسة الحق، *اتفاقية جنيف*، 47.

[120] مؤسسة الحق، *البروتوكول الأول*، 35.

[121] قرار مجلس الأمن رقم 446، بتاريخ 22 آذار 1979،
.http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp-symbol=S/RES

قرار رقم 452 للعام نفسه الذي يؤكد على وقف الاستيطان في القدس وعدم الاعتراف بضمها،[122] وقرار تفكيك المستوطنات رقم 465 لسنة1980، بالإضافة لقرار الجمعية العامة المتعلق بهذا الشأن،[123] فإسرائيل لا تُقيم أي مكانة للقرارات الدولية وتستمر بمنهجية انتهاك كل ما هو قانوني بممارساتها التعسفية.

وندرك من خلال هذه الانتهاكات أن إسرائيل بحكوماتها المتعاقبة تخالف القانون الدولي بإقامتها المستوطنات ونقل سكانها المدنيين إليها، كما وتخالف الاتفاقيات الدولية ومنها لاهاي، واتفاقيات جنيف الرابعة، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والحقوق المدنية والسياسية، وأيضاً انتهاكها لميثاق حقوق الإنسان، ولا نغفل تجاوزها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بعدم شرعية المستوطنات وضرورة وقفها وتفكيكها، فإسرائيل لا قانون يحكمها سوى القانون الإسرائيلي الذي يشجع الاستيطان ويخلق المبررات له، مخالفة بذلك كل ما هو دولي فيما يتعلق بالاستيطان الذي يشكل تقسيماً واضحاً للأرض الفلسطينية بمدنها وقراها، وكذلك من خلال قيامها ببناء جدار الفصل العنصري الذي يفصل بين أبناء القرية الواحدة، ويستولي على الأراضي الفلسطينية وتحديداً الزراعية منها، للقضاء على الاقتصاد الزراعي في فلسطين والحيلولة دون نهوضه.

---

[122] قرار مجلس الأمن رقم 452، بتاريخ 22 تموز 1979،
.http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp-symbol=S/RES

[123] قرار مجلس الأمن رقم 465، بتاريخ 1 آذار 1980،
.http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp-symbol=S/RES

الفصل الثاني: الاستيطان في الأغوار الفلسطينية

نموذج دراسة منطقة المالح والمضارب البدوية في الأغوار الشمالية من محافظة طوباس

الأغوار الفلسطينية

تعتبر الأراضي السهلية المنخفضة في الدول مناطق أغوار، وكل دولة تحتوي على هذه النوعية من الأرض يطلق عليها الغور نسبة إلى تلك الدولة، وتحوي فلسطين على مساحات واسعة من هذه الأراضي التي تسمى الأغوار الفلسطينية، ولكن إسرائيل تطلق عليها جميعها غور الأردن،[124] وبسبب تلك التسمية فقد تجاهلت إسرائيل عن الخارطة كل ما هو فلسطيني، فالسعي الإسرائيلي متواصل للقضاء على كلمة فلسطين من كل الوجود على الأرض.

والمقصود بمصطلح الأغوار في السياسة الإسرائيلية الجزء الشرقي من الضفة الغربية والذي تم الاستيلاء عليه عام 1967، حيث يمتد من عين جدي بالقرب من البحر الميت جنوباً، وحتى قرية عين البيضاء شمالاً في الأغوار الشمالية بمحافظة طوباس في الجنوب من بيسان، بطول 120 كم، وعرض يتراوح بين 5-25 كم، إذ تحوي ربع أراضي الضفة، وقد تم اعتماد مصطلح الأغوار بالمفهوم الإسرائيلي في خطة ألون، بهدف بسط نفوذهم على المناطق بين جبال الخليل ونابلس ونهر الأردن، والتي تحتوي على عدة كتل استيطانية، هي: بكعات هيردن، مغيلوت ومعليه أفرايم، إضافة لضم البحر الميت كجزء غير منفصل عن الأغوار.[125]

وحسب المصادر الفلسطينية تبلغ مساحة الأغوار الفلسطينية حوالي 593 كم^2، أي نحو 10.5% من إجمالي مساحة الضفة، من جهتها أشارت المصادر الإسرائيلية أن مساحة

---

[124] جابر، "الأغوار الفلسطينية،" 197.

[125] نحاس، *إسرائيل والأغوار*، 13-14.

الأغوار تبلغ ما يقارب 1600 كم^2، بما يعادل 28.8% من مساحة الضفة، والسبب في اختلاف نسب المساحة أن المصادر الفلسطينية فصلت المناطق البرية للخليل وبيت لحم والقدس وطوباس، بينما المصادر الإسرائيلية عملت على إدخالها فيما أطلقت عليه مسمى غور الأردن،[126] لذلك فالنسب تتباين تبعاً لاختلاف المناطق التي تشملها وفقاً لإحصاءات الطرفين.

وأشار مركز العمل التنموي/ معا في نشرة لعام 2012 بعنوان (الأغوار الفلسطينية هل ستصبح كنزاً مفقوداً وحلماً مستحيلاً؟)،[127] أن المساحة الصالحة للزراعة في الأغوار حوالي 280.000 دونم، يستغل منها من قبل المزارعين الفلسطينيين 50.000 دونم، بينما تصل نسبة المُصادر منها لأغراض زراعية ملحقة بـ 36 مستوطنة على أراضي الأغوار حوالي 27 ألف دونم.

وفيما يتعلق بحدود الأغوار هناك اختلاف بين كلا المصدرين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث تشير المصادر الفلسطينية أن حدود الغور من الشرق نهر الأردن، ومن الشمال طوباس والجنوب بيت لحم والقدس ومن الغرب رام الله ونابلس، من جهتها أفادت المصادر الإسرائيلية أن حدود الغور الشرقية نهر الأردن، والغربية المنحدرات الشرقية لظهور الجبال، والشمالية والجنوبية ما يعرف باسم الخط الأخضر،[128]وهو الخط الفاصل بين الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 وعام 1967.

بينما عدد السكان في الأغوار الفلسطينية وصل حوالي 250 ألف فلسطيني قبل عام 1967، وخلال حرب حزيران تم تهجير 230 ألف منهم إلى الأردن ومنهم من عاد بعد

---

[126] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "السيدة عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية عشية الذكرى السادسة والستين لنكبة فلسطين،" *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني*، 14 أيار 2014، http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/PressAr.aspx (استرجع بتاريخ 2014/5/19).

[127] مركز العمل التنموي/ معا، *الأغوار الفلسطينية هل ستصبح كنزًا مفقودًا وحلمًا مستحيلاً* (رام الله: مركز العمل التنموي، 2012)، 2.

[128] جابر، "الأغوار الفلسطينية،" 198.

ذلك لأرضه، وفي الوقت الحالي تشير المصادر الفلسطينية أن عددهم يبلغ 44.183، فيما ذكرت المصادر الإسرائيلية أن عدد الفلسطينيين 64.451 نسمة، موزعين على اثنتين وثلاثين مدينة وقرية فلسطينية، أهمها أريحا وطوباس،[129]إذ تبلغ نسبة سكان الأغوار حوالي 2.7% من مجموع السكان الفلسطينيين في الضفة، وفيها ما يقارب 9500 مستوطن منتشرين على 36 مستوطنة كما تفيد وزارة شؤون الجدار والاستيطان لعام 2013، وبحسب البيانات الفلسطينية سكن الأغوار عام 2013 حوالي 70 ألف فلسطيني في 28 تجمعاً، تبلغ مساحتهن حوالي 10 آلاف دونم، من أصل 2.8 مليون نسمة في الضفة الغربية، فضلاً عن العديد من التجمعات البدوية المتنقلة غير المشمولة بالإحصائية،[130] وتندرج تجمعات الأغوار الفلسطينية إدارياً لثلاث محافظات هي:[131]

- محافظة أريحا "الأغوار الجنوبية": وتضم فصايل، العوجا، مخيم عين السلطان، مخيم عقبة جبر، دير حجلة، دير القلط، النويعمة، عين الديوك، مرج نعمة، والجفتلك.
- محافظة طوباس "الأغوار الشمالية": وتشمل بردلة، عين البيضاء، الرأس الأحمر، وحمصة، عاطوف، كردلة، العقبة، ابزيق، يرزا، الفارسية، المالح.
- محافظة نابلس "الأغوار الوسطى": ويتوزعون في ست قرى وهي النصارية، وبيت حسن، عين شبلي، فروش بيت دجن، الطيبة، والعقربانية.

ويشير رئيس مجلس الوزراء السابق سلام فياض في كلمته خلال مؤتمر لمؤسسة الدراسات الفلسطينية بعنوان:"واقع ومستقبل المنطقة ج والأغوار،" أن نسبة الفقر في المناطق المصنفة ج ومنها الأغوار حوالي 23%، بينما بلغت النسبة في مختلف مناطق الضفة حوالي 18%،[132] وهذا ما أكدّه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2012، بينما أكدّ جهاز الإحصاء أن نسبة البطالة في الضفة لعام 2013 بلغت 18.6%، من

---

[129] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "السيدة عوض."

[130] المرجع السابق.

[131] جابر، "الأغوار الفلسطينية،" *199*.

[132] سلام فياض، "واقع ومستقبل المنطقة ج والأغوار،" *مؤتمر الدراسات الفلسطينية*، 6 تموز 2012، http://palestine-studies.org/ar_conferences.aspx?id=9 (استرجع بتاريخ 10،2013/12).

أصل 23.4% من حجم البطالة في فلسطين، وفي الربع الأول من 2014 حافظت البطالة في الضفة على معدلها في العام 2013،[133] ويشير ذلك لحجم المعاناة التي يعيشها سكان المناطق ج الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية خاصة الأغوار، كما يؤكد على ذلك تزايد نمو البطالة الناجم عن استغلال أراضي الفلسطينيين وبالتالي تجريدهم من العمل في أراضيهم. وتبرز مكانة وأهمية الأغوار بقدرتها على تحقيق التنمية والتطوير، بسبب ما تحويه من المخزون الجغرافي للأراضي الزراعية، فضلاً عن مناخها المناسب لزراعة الخضراوات والفاكهة والأشجار مثل الموز والنخيل، وكذلك تتميز الأغوار بموقعها الاستراتيجي، فحدودها الشرقية مع الأردن ضرورية من الناحية التجارية،[134] لذا فقيام إسرائيل بالسيطرة عليها يشير لحصار الضفة اقتصادياً، كما أن هذه الأهمية الإستراتيجية تجعلها ذات مكانة لقيام الدولة، وإقامة مشاريع إسكان ومرافق عامة لبناء دولة ناجحة، ونـدرك من خلال سياسة إسرائيل لفصل الأغوار عن بقية الضفة الغربية أنها لا ترى بتلك المناطق وحدة جغرافية واحدة مع باقي الضفة، إذ تم فصل الفلسطينيون من أصحاب الأراضي في الأغوار والذين يسكنون خارج حدودها عن ممتلكاتهم ومصادر رزقهم فيها، إضافة لحرمان من يقطنون فيها من أراضيهم، باعتبار المستوطنين في الأغوار جزءاً من دولة إسرائيل، لما يشكلوه من خطٍ دفاعي عن الحدود من الجهة الشرقية، فإسرائيل تسعى لتفريغ أي مصدر للقوة الاقتصادية في الأغوار إذا ما سيطرت فلسطين على الحدود الشرقية لها، لما تحويه من خيرات قادرة على تشكيل عمود فقري اقتصادي بالمنطقة في مختلف المجالات سواء الزراعية أو الصناعية أو السياحية وكذلك الاستثمار بقطاع الإنشاءات وغيرها، وما يرافق ذلك التطور من توسع ديمغرافي فلسطيني وهو ما تتخوف منه إسرائيل.

---

[133] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "السيدة عوض."

[134] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة– بتسيلم، "غور الأردن"، *بتسيلم*، 9 أيلول 2013، http://www.btselem.org/arabic/jordan_valley (استرجع بتاريخ 2014/1/2).

كما تكمن أهمية الأغوار للجانب الإسرائيلي باعتبار السيطرة على المنطقة بدواعٍ أمنيـــة، لحماية إسرائيل وأمنها داخلياً من خطر العمليات الفلسطينية، وكذلك لحماية دولتهم خارجياً من تهديد الجهة الشرقية بما تحويه من الدول المجاورة وخطورتها على أمنهم، ومـــا قـــد تشكله من اتحاد فيما بينها ضد إسرائيل، لكن ما يحصل في العالم من تقـــدم تكنولـــوجي عسكري سيما في إسرائيل يؤدي لتقليل التخوف الإســـرائيلي مـــن خطـــر الاعتـــداءات الخارجية وتقليل أهمية الأغوار من الناحية العســـكرية، لأن أي اعتـــداء علـــى القـــوات الإسرائيلية والمستوطنات المتواجدة على سفوح الجبال لن يكون تقليدياً؛ بل مـــن خـــلال الصواريخ، وأماكن تواجدهم تتيح تشكيل حصار عليهم لأن الأغوار منخفضة من الناحية الطبوغرافية، ولا نغفل ما مرت به الدول العربية من أزمات وما رافقها من ربيع عربي جعلها في انطواء على مشاكلها الداخلية سعياً لإيجاد مخرج لأزماتها، بعيداً عن النظر لما تعانيه فلسطين من سياسات إسرائيلية بحق أهلها خاصة بالأغوار.

ومن ناحية سياحية تضم الأغوار ما يزيد عن ثمانين موقعاً تاريخياً ودينياً، وتشكل منطقة جذابة للسياح العرب والأجانب لكونها تلتقي مع مدن القدس وبيت لحـــم، وكـــذلك تـــربط فلسطين بالأردن،[135] لذا يمكن استغلالها اقتصادياً من حيث الاهتمـــام بقطـــاع الســـياحة وتنظيم وتسهيل حركة الوفود العربية والأجنبية من السائحين لمناطق الأغوار الأثريـــة، إضافة لذلك فإن البحر الميت يعتبر ركيزة هامة للسياحة، بسبب غنى مياهـــه بالمعـــادن والتي تستخدم لغاية العلاج الطبيعي سيما لأمراض الجلد، وصنع مستحضرات التجميل، ولهذه المزايا للبحر فإن إسرائيل تسيطر على جزء كبير منه وتمنع الفلسطينيين الاستفادة منه.

كما تحتل المستوطنات وفقاً لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضـــي المحتلة- بتسيلم ما يقارب نصف الأراضي التي يعيش فيها الفلسطينيون، باعتبارها بيئـــة ملائمة للزراعة وتربية الثروة الحيوانية، وحالياً يسيطر الجيش الإسرائيلي على 44% مما

---

[135] معا، الأغوار الفلسطينية، 4-5.

تبقى من الأرض، لغاية الاستيطان وبحجة إعلانها مناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية.

لذلك فإن الأغوار تعتبر مخزوناً قيماً يستحق الاستغلال للنهوض بالحال الفلسطيني من خلال إقامة المشاريع والاستثمار فيه، سيما وأن إسرائيل تسعى للسيطرة عليها لتحقيق مخططاتها الاستيطانية من الناحية السياسية، وكذلك السيطرة على الموارد الرئيسة لتحقيق الاستثمار الاقتصادي بالمنطقة من أراضي خصبة ومياه وفيرة.

منطقة الدراسة المالح والمضارب البدوية

تقع المالح والمضارب البدوية على بعد 15 كم^2 إلى الشرق من مركز محافظة طوباس والأغوار الشمالية،[136]ويشير رئيس مجلس المالح والمضارب البدوية عارف دراغمة أنه ليس هناك معرفة محددة لمساحة المنطقة لوقوعها ضمن مناطق ج الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وفيها العديد من المستوطنات والمعسكرات على أراضيها، إلا أنها تشكل حوالي ثلثي الأغوار الشمالية، ويضم المجلس 15 قرية وخربة، بتعداد سكان حوالي 3500 شخص، بما يعادل420 عائلة، منهم 40 عائلة من اللاجئين،[137]موزعين على القرى والخرب.

---

[136] محافظة طوباس من أكبر المحافظات الفلسطينية، حيث تبلغ مساحتها 410 كم^2، وتقع هذه المحافظة في الشمال الشرقي من الضفة الغربية حيث يحدها شرقاً نهر الأردن وتمتد غرباً إلى المرتفعات الجبلية في وسط شمال الضفة الغربية، بمحاذاة محافظتي جنين ونابلس، وجنوباً محافظة أريحا والأغوار، وتمتد شمالاً حتى بيسان. يبلغ عدد سكان المحافظة 60582 نسمة حسب تعداد 2013 يقطنون في 23 تجمعاً سكانياً. لمزيد من المعلومات انظر موقع المحافظة http://www.tubasps.com/news.php?action=list&cat_id=14.

الأغوار الشمالية: تضم جميع الأراضي المترامية الأطراف شمال الأغوار الوسطى لتصل جنوباً حتى سهل بيسان، وشرقاً نهر الأردن، لتمتزج غرباً بحدود مدينتي طوباس وطمون. وتبلغ مساحة الأغوار الشمالية حوالي 231.7 كم^2 يعيش فيها حوالي 5200 نسمة يسمح لهم باستغلال 30 كم^2 فقط، أي أن نصيب الفرد الفلسطيني الواحد من المساحة حوالي 6 دونم، بينما يبلغ معدل نصيب المستوطن الإسرائيلي الواحد 129 دونم. ومن أبرز التجمعات السكانية في الأغوار الشمالية: عين البيضاء، بردلة، كردلة، والمالح والمضارب البدوية، تمتاز المنطقة بخصوبة تربتها وغزارة إنتاجها الزراعي وتنوعه واحتياطها الاستراتيجي لمخزون المياه. لمزيد من المعلومات انظر موقع محافظة طوباس http://www.tubasps.com/news.php?action=list&cat_id=14.

[137] عارف دراغمة، رئيس مجلس قروي المالح والمضارب البدوية، مقابلة شخصية، طوباس، 9 /11/ 2013.

وتعتبر الثروة الحيوانية والقطاع الزراعي المصادر الأساسية لكسب رزقهم، ويبلغ عدد المواشي في المالح حوالي 22 ألف رأس من الماعز والأغنام، وما يقارب 1300 رأس من الأبقار، و60 رأس من الجمال،[138]وذلك ما أكده مسئول ملف الأغوار في محافظة طوباس معتز بشارات.

وأفاد دراغمة أنه من القرى والخرب التي يشملها المجلس، بعد تقسيمها تبعاً للاتجاهات هي:

- **في الشمال من منطقة المالح والمضارب البدوية يوجد:**

خربة الحمّة: تم إزالتها من قبل إسرائيل في شباط 1969، إذ هدمت مدرسة للبنين ومخفراً للجيش الأردني، وقد أنشأت إسرائيل في الخربة فترة السبعينات وادياً صناعياً يمتلئ شتاءً بالمياه ويدمر محاصيل المزارعين، وفي الوقت الراهن يعيش في الخربة حوالي240 مواطن، في ظروف سيئة وبيوت من الخيم والزينكو،[139]نتيجة ممارسات إسرائيل ضد سكان المنطقة من هدم وتدمير.

خربة الفارسية: تم تدميرها من قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1948، ومصادرة أراضيها والتي تشكل المساحة الأكبر من منطقة المالح، وذلك لغاية البناء الاستيطاني فيها، منها مستوطنة روتم ومستوطنة شدموت مخولا،[140] وأشار دراغمة أن عدد سكان الفارسية

---

[138] مركز العمل التنموي/ معا، "وادي المالح.. تشريد السكان الفلسطينيين باستخدام أساليب متعددة للاضطهاد،" *جريدة القدس*، 25 تشرين الثاني 2012، http://www.maan-ctr.org/pdfs/FSReport/Aghwar-Episods/ep1.pdf (استرجع بتاريخ 2013/11/30).

[139] عز الدين الرزي، *الاستيلاء على الأرض والاستيطان ومضايقة المزارعين في منطقة طوباس والأغوار الشمالية* (رام الله: مؤسسة الحق، 1997)، 13.

[140] روتم: أقيمت عام 1984، وهي تصنف بأنها مستوطنة زراعية، أقيمت على نحو 50 دونماً من أراضي منطقة المالح في الأغوار الشمالية بمحافظة طوباس. لمزيد من المعلومات انظر عز الدين الرزي، *الاستيلاء على الأرض والاستيطان ومضايقة المزارعين في منطقة طوباس والأغوار الشمالية* (رام الله: مؤسسة الحق،1997).

شدموت مخولا: أقيمت عام 1983 وتعتمد على الزراعة، وتقع على بعد 4 كم غربي نهر الأردن، فيها مزارع لتربية الأسماك والأبقار، ويوجد فيها بعض الصناعات الزراعية ومصنع ألبان، كما وضع تحت تصرفها أراضي خاصة ومساحات شاسعة من الأراضي الرعوية باعتبارها أراضي حراج، وبلغ مسطحها 609 دونماً، والآن ما يزيد عن 1291 دونم. لمزيد من المعلومات انظر المرجع السابق للكاتب عز الدين الرزي.

حوالي 630 مواطناً، كما لا يتوافر في المنطقة أي بناء بسبب عدم سماح الإدارة المدنية الإسرائيلية للسكان بإنشاء الأبنية، وتحتوي الخربة على عدة ينابيع دمّرها الاحتلال، منها نبع احميّر ونبع غزال.

خربة جباريس: يوجد في الخربة جدران أبراج هدمها الاحتلال، وأساسات وأعمدة وأرض مرصوفة بالفسيفساء، وعتبات أبواب عالية، ومدافن محفورة في الصخر، ويضيف دراغمة يعود للخربة أربع عائلات فقط تقوم برعي مواشيها فيها، ولا يسمح الاحتلال لهم بالتواجد الدائم في الخربة، حيث الرعي في جباريس نهاراً والمبيت في خربة الحمّة ليلاً.

خربة الحمامات: وتتجاوز مساحتها 7000 دونم، وهي من أراضي الوقف الكنسي المسيحي في فلسطين، فهي تعود للكنيسة وليست ملكية خاصة، وفيها عيون ماء تدعى عيون المالح، وبالقرب منها يوجد فندق عثماني قديم، ومطحنة قمح، وأقيم فيها منتجع سياحي طبّي قديماً لحرارة مياهها.

خربة تل العمدان "الدير": وقد تم تدميرها من قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، ولا يزال سكان الدير يتعرضون للمضايقات وعمليات التهجير لمغادرة أراضيهم وهجرها.

قاعون: كان يتواجد بها 5 آلاف مواطن عام 1967، وهي اليوم مقسمة إلى جزأين أحدها يقع في الأراضي المحتلة عام 1948 والآخر عام 1967، واليوم فيها 5 عائلات فقط، يعيشون في خيم وبيوت قديمة، وتحوي المنطقة على آبار جففها الاحتلال.

- **في الجنوب من منطقة المالح والمضارب البدوية يوجد:**

خربة الحديدية وخربة حمصة، وكذلك خربة سمرة وخربة مكحول، وهذه الخرب الأربعة كما يؤكد دراغمة يقوم الاحتلال بتدميرها وترحيل سكانها منها لأجل بناء وتوسيع

المستوطنات، أو بحجة إعلانها مناطق تدريب عسكرية مغلقة، ومنها معسكر بيلس،[141] ومحميات طبيعية.

وحمصة تقع جنوب شرق مدينة طوباس في سهل البقيعة، على بعد 28 كم، ومواطني الخربة ينحدرون من الحديدية على بعد 1.5 كم من الشرق عن حمصة، بسبب تهجيرهم من الحديدية بقوة الاحتلال، وهم عرضة منذ تواجدهم في حمصة عام 2007 للتهجير إضافة لمضايقات المستوطنين لهم، إذ تبعد مستوطنة بقعوت وروعي 4 كم إلى الشمال الشرقي من حمصة.

ويشير دراغمة أن عدد سكان هذه الخرب يبلغ حوالي 450 مواطناً يقطنون فيها، ويعملون في زراعة أراضيهم وتربية مواشيهم، ورغم ما يتعرضوا له من انتهاكات إسرائيلية متواصلة بحقهم من هدم مساكنهم والسيطرة على أراضيهم إلا أنهم لا يزالون يدافعون عن حقهم في الأرض والوجود.

- **في الشرق من منطقة المالح والمضارب البدوية يوجد:**

الجوبية: يعيش في المنطقة ست عائلات، أي ما يقارب 60 مواطناً، يعملون على زراعة أراضيهم وتربية الأغنام كمصدر رزق رئيسي لعيشهم، كما يقوم البعض منهم على تأجير قسم من هذه الأراضي للبدو للعمل فيها إلى جانب عملهم بأراضيهم.

عين الحلوة: يبلغ عدد سكانها حوالي 350 مواطناً، وقد صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي أراضيها، وذلك لبناء مستوطنة مسكيوت،[142] وتعتبر من أكبر المستوطنات في المنطقة.

---

[141] معسكر بيلس: أقيم عام 1975، ويستغل منطقة تدريبات بمساحة لا تقل عن 1500 دونماً من الأراضي المغلقة، وجميع الأراضي المقام عليها مملوكة ملكية خاصة لمواطنين فلسطينيين، ويبلغ مسطحه 75 دونماً. لمزيد من المعلومات انظر المرجع السابق للكاتب عز الدين الرزي.

[142] مسكيوت: أقيمت عام 1986 على أراضي عين الحلوة من منطقة المالح، وبنيت على أراضي الطبقة من منطقة العين، وصادرت آلاف الدونمات لأجل إقامتها، وهي مستوطنة عسكرية. لمزيد من المعلومات انظر المرجع السابق للكاتب عز الدين الرزي.

- **في الغرب من منطقة المالح والمضارب البدوية يقول دراغمة يوجد:**

البرج والميتة: وهما عبارة عن مناطق رعوية، تتعرضان لعمليات الترحيل والتهجير التي تسبب خسائر للمواطنين، ويتراوح عدد العائلات فيها بين 240– 280 عائلة، يعملون في تربية الأغنام وزراعة الأراضي، وبلغ عدد سكان خربة الميتة قبل العام 1967 حوالي 120 مواطناً، وأبنيتها من الحجر القديم، وفيها من الأراضي المملوكة ملكية خاصة حوالي 3000 دونم، وفي هذه الخربة يوجد نبع عين الميتة ويمر ماء العين في أراضي منطقة الطبقات.

خربة أم القبا: تتعرض الخربة للتهجير القسّري والتدمير من قبل الاحتلال منذ عام 1967 وحتى وقتنا الحالي، يعيش فيها حوالي 100 عائلة، يعتاشون من عمل أيديهم بالأرض وتربية المواشي، ويؤكد عارف دراغمة أن الإدارة المدنية الإسرائيلية لا تسمح لسكان الخربة بالإقامة أو السكن فيها، لذا ينامون بالمناطق القريبة منها.

يرزا: تبلغ مساحتها حوالي 15 ألف دونم، وسكن فيها العديد من الفلسطينيين في حوالي 50 منزلاً من الحجر القديم، وقد هدمها الإسرائيليون مرات عديدة منذ الستينات لغاية يومنا، ولا تزال أسرتان تعيشان فيها في منزلين إضافة إلى عدة بيوت من الشعر.

وفي المالح العديد من الأماكن الأثرية والسياحية، وقد أشار جميل ضبابات، مدير وكالة الأنباء الفلسطينية وفا في مدينة نابلس،[143] وصحفي مهتم بشأن الأغوار الشمالية في طوباس، خلال جولة سياحية لطلبة الإعلام من جامعة النجاح الوطنية في المنطقة أن المالح تضم العديد من المواقع المهمة والتي تستحق التعرف عليها، منها: قلعة البرج، ومطحنة الحبوب التي لا تزال شامخة حتى اليوم، المعلقات الجبلية، لوحات الفسيفساء، تل الحمّة، وفندق عثماني قديم تسكنه إحدى العائلات في وادي المالح، وادي المالح ذو المياه العذبة، ونبع أم طيون بمياهه المالحة والتي تعتبر مياه علاجية خاصة للأمراض الجلدية، مؤكداً في الوقت ذاته أن هناك العديد من الينابيع والآبار الارتوازية التي قامت قوات

[143] جميل ضبابات، مدير وكالة الأنباء الفلسطينية وفا– نابلس، مقابلة شخصية، المالح والمضارب البدوية، 2014/2/5.

الاحتلال بتدميرها وتجفيفها وسحب مياهها لصالح المستوطنات في المنطقة، أهمها: نبع غزال ونبع احميّر في الفارسية، ونبع الميتة في خربة الميتة، ونبع عين عيادّ في منطقة الحمامات، وكذلك نبع المشفى ونبع الحلوة في عين الحلوة.

ويفيد رئيس مجلس قروي المالح والمضارب البدوية أنه يقطن منطقة المالح العديد من العائلات والعشائر، منها عائلة دراغمة، صوافطة، ضبابات، أبو محسن، أبو عامر، أبو مطاوع، أبو عليان، أبو صبحة، أبو عواد، فقها، بشارات، بني عودة، نبهان، الكعابنة، الزواهرة وغيرهم.

المبحث الأول: السياسة الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية

منذ وقوع النكبة عام 1948 قام الاحتلال بتطوير أساليبه للاستيلاء على أراضي فلسطين، فبعد إعلان قيام إسرائيل في 1948/5/15 عقب قرار التقسيم رقم 181 الصادر في 1947/11/29،[144] ووعد بلفور في 1917/11/2، بدأت حكومات إسرائيل بتشريع القوانين لمصادرة الأراضي لإقامة المستوطنات، وإنشاء المؤسسات الإسرائيلية لدولتهم الجديدة، حيث تم الاستيلاء على الأراضي لغايات عسكرية تتمثل بإقامة المعسكرات والمصانع الحربية، ومناطق تدريب مغلقة لدواعي أمنية سيما على الحدود، ومن ناحية اقتصادية تم تخصيص العديد من الأراضي لإقامة المزارع والمستوطنات لجني الأرباح،

[144] قرار 181: هو قرار أصدره مجلس الأمن الدولي في 29 تشرين الثاني 1947، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتم بموجبه تقسيم فلسطين التاريخية بين العرب واليهود، ونسبة التقسيم 45% للعرب وما يتبقى لليهود، وتبقى القدس منطقة دولية، وإسرائيل وافقت على القرار وأعلنت قيام دولتها، أما العرب رفضوه وأعدوا الجيوش لمنع تطبيق القرار، وقد تحرك الجيش المصري والجيش الأردني، أما الجيش السوري واللبناني فقد حارب قليلاً ثم توقف عند حدود الهدنة، وكان الجيش المصري قد عبر ووصل إلى حدود القدس، وأعلن وقف إطلاق النار. لمزيد من المعلومات انظر موقع وزارة الخارجية الفلسطينية
http://www.mofa.pna.ps/index.php/ar/homepage/106-arabic-ar/main-issues/september-maturity.

استناداً لقوانين الدفاع وأنظمة الطوارئ وأملاك الغائبين،[145] لسلب ممتلكات المواطنين من أراضي ومصادر مياه، وما يرافق ذلك من تدمير البنية الزراعية وزعزعة الاقتصاد الفلسطيني.

وفي العام 1967 احتلت إسرائيل الضفة الغربية، وكانت الأغوار من ضمن الخطة الإسرائيلية ليتم الاستحواذ عليها، من خلال الحيلولة دون إقامة أي بناء في الأغوار ومنع أي تطور فيها، وكذلك الاستيلاء على حركة أصحاب الأرض والسيطرة على مصادر رزقهم، بهدف تفريغ المنطقة، ويعتبر ذلك مؤشراً على سياسات إسرائيل لتهجير الفلسطينيين منها، إذ نفذت إسرائيل سياسة المصادرة والتهويد التي شنتها في حربها عام 1948، باستخدام عدة وسائل أهمها:

أولاً: الاستيلاء على الأراضي

حيث أنه في العام 1979 تم الإعلان عن الأراضي المراد الاستحواذ عليها أراضي حكومية وتسجيلها على هذا الأساس، بالاعتماد على قانون الأراضي العثماني لعام 1858، إذ تم تقسيم الأراضي لوقف ومتروكة ومُلك، وأراضي الوقف توضع تحت إشراف وزارة الأوقاف الإسلامية، أما المتروكة أو الموات تعتبر جميعها أراضي حكومية لصالح الاحتلال، بينما أراضي المُلك فقد منحت للمسلمين، وأراضي الخراج لغير المسلمين،[146] كما تم إصدار أوامر عسكرية تتعلق بهذا الشأن منها الأمر العسكري رقم 59 والمعّدل بالأمر العسكري 364، والذي يدعو لاعتبار الأرض الفلسطينية أرضاً لدولة

---

[145] قانون أملاك الغائبين: ما إن قامت دولة إسرائيل حتى أصدرت الحكومة الانتقالية تشريعاً خاصاً بأموال الغائبين في كانون الثاني 1948، وكان هذا التشريع الأول لأموال الغائبين، والمقصود بالغائبين المواطنين العرب أصحاب الأموال والأراضي في فلسطين، والغاية منه قطع الطريق أمام الغائبين العرب بمن فيهم المواطنين المقيمين داخل إسرائيل أمام احتمال استعادة أملاكهم وعقاراتهم، رغم أن قرار الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم وإقامة دولة إسرائيل لا يسمح بمصادرة واستملاك الأراضي العائدة للمواطنين العرب في دولة إسرائيل إلا لأغراض المصلحة العامة، وفي حالة المصادرة يجب إعطائهم تعويضاً كاملاً حسب قرار محكمة العدل العليا. وقد وضعت أموال الغائبين تحت تصرف دائرة تعرف باسم حارس أملاك الغائبين، ثم جاءت الكنيست الأولى وأصدرت عام 1950 قانوناً للغائبين يتيح للحارس بيع الأراضي والعقارات العربية لسلطة التطوير، والتي تقوم بدورها بتأجير الأملاك إلى الأفراد والمؤسسات اليهودية. لمزيد من المعلومات انظر المرجع السابق للكاتب عز الدين الرزي.

[146] الرزي، *الاستيلاء على الأرض، 20-21.*

إسرائيل في حال تم إعلانها كذلك، وأن على فلسطين أن تثبت عكس الادعاء الإسـرائيلي بأنها أرضاً حكومية باستثناء الملكيات الخاصة، ومن يقف للحكم في ذلـك هـي لجنـة الاعتراضات العسكرية،[147] فالكرة في ملعبهم للقضاء والحكم بتلك الاعتراضات، وهنا يتم فرض سياسة الأمر الواقع على الأرض الفلسطينية.

وأشار تقرير لـ بتسيلم أن إسرائيل تمنع الفلسطينيين من استخدام أغلب الأراضي فـي غور الأردن وشمال البحر الميت بذريعة أنها أراضي دولة، وتبلـغ نسـبتها 48.7%، وأكثر من نصفها معرّفة كأراضي دولة منذ فترة الحكم الأردني وقبله،[148]ويعتبـر هـذا مؤشراً على هيمنة القانون الإسرائيلي والأوامر العسكرية على واقع الأرض الفلسـطينية للاستحواذ عليها لصالح إسرائيل.

كما تم الإعلان عن الأراضي بأنها مناطق عسكرية، إذ قامت إسرائيل بمصادرة مساحات كبيرة من أراضي الأغوار في السنوات العشر الأولى من احتلال الضفة، وقـد كشـفت خرائط الإدارة المدنية للحكم العسكري للعام 2007 أنه تـم مصـادرة 11.878 دونمـاً للاحتياجات العسكرية، تم تحويلها بعد ذلك لصالح 9 مستوطنات أقيمت في غور الأردن، كما تم إعلان 11 منطقة عسكرية مغلقة قدرت مساحتها بحوالي 736.437 دونماً، يمنع التواجد الفلسطيني فيها سواء للرعيّ أو الزراعة، إذ يتم استخدام تلك الأراضي للتدريبات العسكرية، وإقامة وتوسيع المستوطنات، وإنشاء الطرق لربط تلك المستوطنات ببعضـها، فقد شكّل شارع 90 (شارع رحفعام زئيفي) المعروف بشارع الغور، نقطة مهمة لـربط المستوطنات في الغور وداخل إسرائيل، ما أدى لعزل غور الأردن عن بقيـة المنـاطق الفلسطينية سيما بعد إقامة الحواجز العسكرية،[149] وأعلنت إسرائيل2012 حـوالي 400 ألف دونم تحت ذريعة الأمن مناطق عسكرية مغلقة، بما يعادل 3-5 كـم مـن عـرض المناطق المحاذية لنهر الأردن، ومنعت إقامة أي نشاط فلسطيني بتلك الأراضـي، كمـا

---

[147] جابر، "الأغوار الفلسطينية،" 210.

[148] بتسيلم، "غور الأردن."

[149] جابر، "الأغوار الفلسطينية،" 209-211.

أنشأت 90 موقعاً عسكرياً و7 حواجز عسكرية ثابتة، أربعة منها تحيط أريحا، و3 منهـا في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، وتقيد بعض الحواجز إمكانية وصول الفلسطينيين إلى الأغوار أكثر من غيرها، وهي: تياسير، الحمرة، معاليه أفرايم وبيطاف،[150] حيث يتم تعطيل مصالح المواطنين بسبب الحواجز سيما التجار ونتيجة عمليـات التفتـيش علـى شاحناتهم بما تحويه من محاصيل زراعية.

وأيضاً تم مصادرة الأراضي لاحتياجات دولة إسرائيل من خـدمات لهـا وللمسـتوطنين لتثبيت تواجدهم، حيث لم تكتفِ إسرائيل بالسيطرة على الأراضي واعتبارهـا أراضـي حكومية، بل قامت بالسيطرة على الأراضي الخاصة بحجة إقامة المشاريع العامة، وقـد استندت إلى القانون الأردني رقم 2 لسنة 1953، إذ تم تعديل القانون بموجب الأمـرين العسكريين 321 و941، الذي استطاعت إسرائيل خلاله السيطرة على الأراضـي لبنـاء خزانات المياه والبرك وشق الطرق من وإلى المستوطنات لتكون متصلة مـع إسـرائيل بشبكة طرقها الرئيسية،[151] فباتت الأراضي الحكومية وأراضي المواطنين الخاصة تحـت النفوذ الإسرائيلي لخدمة نشاطاتها ومشاريعها.

وكذلك تم الاستيلاء على الأراضي عن طريق قيام إسرائيل بشرائها من أصحابها بالتحايل والتزوير، إذ تستعين إسرائيل بالعملاء والسماسرة لعقد صفقات لبيع الأراضـي لليهـود، ومثال ذلك أنه في العام 1986 تم إبطال صفقة لبيع أراضي أجزاء من الحـي الشـرقي والجنوبي من طمون وتمتد حتى غور الأردن في محكمة بداية نـابلس، وذلـك نتيجـة التلاعب بالأوراق الثبوتية والوكالات الدورية، حيث كانت الأوراق مزورة، وكان سمساراً فلسطينياً وراء تلك الصفقة لصالح إسرائيلي يدعى ايلي بركون، وهو ناشط في بيع وشراء الأراضي لليهود من الفلسطينيين، وتكررت محاولات السمسار فـي العـام 1992 لبيـع أراضي في سهل البقيعة بالأغوار الشمالية تبلغ حـوالي 3.292 دونمـاً، لكنهـا بـاءت

---

[150] فادي نحاس، *إسرائيل والأغوار بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم* (رام الله: المركـز الفلسـطيني للدراسـات الإسرائيلية– مدار، 2012)، 15.

[151] جابر، "الأغوار الفلسطينية،" *208.*

بالفشل،[152] وندرك من هذه الأساليب مخالفة القوانين، وعدم اهتمام إسرائيل بنوعية الأساليب التي تتبعها سيما أنها تحقق من وراءها غايتها بالاستيلاء على الأرض، وعلى الرغم من إفشال أغلب المحاولات إلا أن إسرائيل تمكنت من تحقيق بعض النجاحات المتفرقة، حيث تمت ملاحقة هؤلاء السماسرة وإيقاع العقوبات بهم، رغم أن إسرائيل تمكنت في بعض الأحيان من حماية البعض منهم وتهجيرهم لدول أخرى.

كما عملت إسرائيل على تدمير مضخات مياه الفلسطينيين ومصادرتها، إذ تم تدمير ومصادرة أكثر من 140 مضخة مياه في الأغوار، وذلك للاستيلاء على الأراضي التي تحوي المياه العذبة لصالح استغلالها للمستوطنات وسحب مياهها لانتفاع المستوطنين،[153]بهدف القضاء على مصدر رزقهم من القطاع الزراعي، إضافة للقضاء على ثروتهم الحيوانية من الإبل والأغنام والأبقار، وبالتالي إجبارهم على ترك أراضيهم والرحيل منها بحثاً عن مناطق تتوافر بها المياه.

ثانياً: منع البناء والتعمير

تسعى إسرائيل لاستغلال كافة المعطيات المتوافرة لمنع الفلسطينيين سيما بالأغوار من البناء بحجة أنها مناطق ج، فاتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في 1995/9/28 تطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وتصنيف الأراضي إلى مناطق أ، ب، ج، إذ تقع مناطق أ تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة أمنياً ومدنياً، أما مناطق ب فتخضع مدنياً للسيطرة الفلسطينية وأمنياً لإسرائيل، بينما المنطقة ج فتخضع للنفوذ الإسرائيلي الكامل،[154] إذ لا يسمح لمواطني الأغوار بالبناء والتعمير في تلك المناطق إلا بتصريح صادر عن الإدارة المدنية الإسرائيلية، وبدورها لا تقوم إسرائيل بجهاتها المختصة بالسماح لسكان الأغوار بالاستفادة من تلك المناطق عن طريق البناء

---

[152] الرزي، "الاستيلاء على الأرض،" 24-25.

[153] نحاس، *إسرائيل والأغوار، 17.*

[154] المرجع السابق.

بحجة أنها مناطق تقع للنفوذ الإسرائيلي الكامل. انظر الجدول التالي الذي يبين تقسيمات أوسلو للأغوار:

جدول رقم3: تصنيف مناطق الأغوار حسب أوسلو[155]

المنطقة	المساحة التقريبية كم مربع	من مجموع المساحة
أ سلطة فلسطينية	85	%7.4
ب تقاسم فلسطيني إسرائيلي	50	%4.3
ج سيطرة إسرائيلية	1020	%88.3
المجموع	**1155**	**%100**

ويشير الجدول أن مناطق السيطرة الإسرائيلية والتي تعتبر مناطق ج تشكل ما نسبته 88.3% من أراضي الأغوار، لذا فهي مناطق يمنع على الفلسطينيين البناء فيها إلا بتصريح، حيث يتم استغلال تلك المساحة لغايات البناء الاستيطاني والتوسع فيها لجلب المستوطنين إليها، وإعلانها مناطق عسكرية مغلقة، مع العلم أن المواطنين في المناطق ج يتعرضون للعديد من عمليات الهدم لمنشآتهم بحجة البناء غير المرخص، وفي المقابل يتم إنشاء المستوطنات وإقامة الوحدات السكنية لتوسعتها، أما منطقة أ ذات الحكم الفلسطيني تشكل 7.4% فقط، بينما المنطقة ب المشتركة تضم ما نسبته 4.3%. انظر الرسم التالي الذي يوضح نسبة الهدم والتهجير بالأغوار في المناطق المصنفة ج:

[155] نحاس، *إسرائيل والأغوار، 18.*

الرسم رقم 2: الهدم والتهجير بين 2009-2012 في الأغوار من المناطق ج[156]

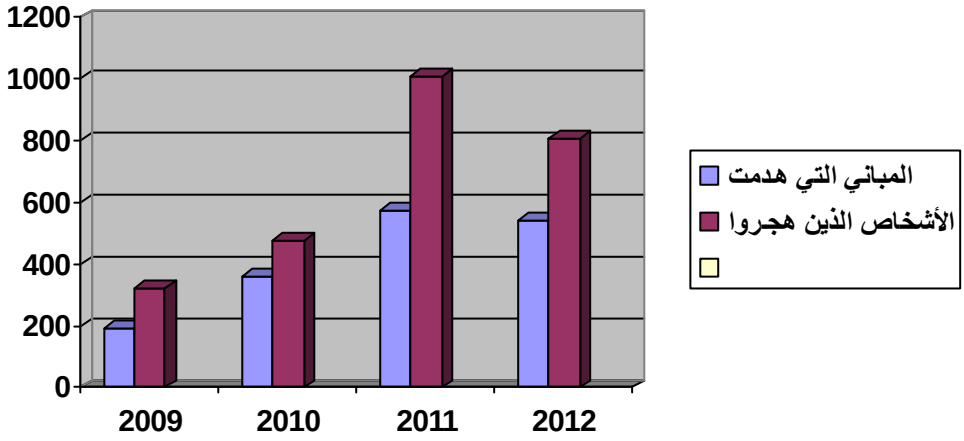

ويشير الرسم التوضيحي أنه في العام 2009 بلغ عدد المنازل التي هدمت في الأغـــوار 191 منشأة سكنية، بينما عدد المهاجرين 319، وفي عـــام 2010 هـــدم 375، وهُجّـــر 478، فيما بلغ عدد المنازل المهدومة عام 2011 حوالي571، أما المهجـــرين 1006، وعام 2012 تم هدم 540 منزل وتهجير 809 مواطنين من أماكن تواجدهم فـــي تلـــك المنطقة، حيث يتم هدم المنشآت والخيم أكثر من مرة، ونلاحظ من خلال ذلك عموماً تزايد سياسة إسرائيل تجاه مواطني المنطقة ج في الأغوار المتمثلة بالهدم والتهجير عاماً تلـــو الآخر، بهدف القضاء على الوجود الفلسطيني وتفريغ أصحاب الأرض منها وتطهيرهـــا لصالح الإسرائيليين وجلب المستوطنين.

وفي ذات السياق فإن إقامة الجدار الفاصل شكّل منعطفاً مهماً في السياســـة الإســـرائيلية، حيث قسّم الضفة الغربية لثلاثة أقسام، منطقة أمنية شرقية علـــى امتـــداد غـــور الأردن بمساحة 1237كم^2، أي حوالي 21.9% من مجمل مساحة الضفة، كما يشكل منطقة أمنية من الجهة الغربية بمساحة 1328 كم^2، بما يعادل 23.4% من مساحة الضفة، ما يعني أن إسرائيل ستستولي على 45.3% من مساحة الضفة الغربية، والمساحة المتبقية من الضفة

---

[156] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة (أوتشا)، *المنطقة ج في الضفة الغربية: مخاوف إنسانية رئيسية* (الأمم المتحدة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة، 2013)، 2.

بما يعادل 3090كم^2، أي 54.7% سيتم تقطيعها لـــ 8 مناطق تحوي المدن الرئيسية،[157] إذ تم إنشاء قسم من الجدار بالأغوار عام 1999 قرب نهر الأردن، على امتـــداد البحـــر الميت حتى خط وقف إطلاق النار عام 1967 شـــمالاً، كمـــا أعلـــن رئـــيس الـــوزراء الإسرائيلي عام 2003 خططاً لعزل وادي الأردن من خلال بناء الجـــدار مـــن الجهـــة الشرقية، حيث تم عزل 6000 دونم من الأراضي نتيجة بناءه من نهـــر الأردن شـــرقاً وحتى قرية المطلة الواقعة شرقي جنين في الغرب، وشملت أراضي قريـــة بردلـــة فـــي الأغوار الشمالية، وأيضاً عزلت 1000 دونم من الأراضي عن رابا في جنين،[158] وكـــل تلك السياسة من العزل لغايات استيطانية من خلال الاستيلاء علـــى الأراضـــي وإقامـــة المستوطنات عليها، فضلاً عن تقسيم أراضي الأغوار للحيلولة دون الاستفادة منها.

وفي 12 كانون الأول عام 2006 تم إخراج الأغوار من مفاوضات الوضع النهائي، حيث أعلنت حكومة إسرائيل عزل الأغوار عن بقية الضفة، ما أدى لبسط النفـــوذ الإســـرائيلي على مساحات شاسعة من أراضيها، واستخدامها لإقامة المستوطنات والحواجز العسكرية، وأدى كل هذا لإخلال عجلة الاقتصاد بالأغوار في 24 تجمعاً مقابل إقامة 36 مســـتوطنة تدعم الاقتصاد الإسرائيلي،[159]وهذا يدل على عمق الخارطة الإسرائيلية للاســـتفادة التـــي تكمن من باطن الأغوار.

سياسة إسرائيل في منطقة المالح والمضارب البدوية من الأغوار الشمالية

وفي المالح والمضارب البدوية قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 باللجوء إلى إتباع سياسة التهجير الجماعي والفردي والإبعاد للسكان وهدم منازلهم كما كانت تفعل في نكبة 1948 من تهجير القرى وتدمير ممتلكات الفلسطينيين وحرقها وعمليات تعـــذيب وقتل، فالسياسة لم تتغير وهي التهجير ولكن الأساليب تختلف تبعاً لاختلاف الزمان وتغير

---

[157] أوتشا، *المنطقة ج*، 4-5.

[158] نحاس، *إسرائيل والأغوار*، 17-18.

[159] المرجع السابق، 65.

الظروف، فبعض الأساليب السابقة كالتهجير القسري لازالت مستمرة، والذي يختلف حالياً قيام سلطات الاحتلال بتسليم سكان المالح إخطارات لهدم بيوتهم بحجة أنها مناطق عسكرية وخاضعة لإسرائيل، وأيضاً ردة فعل هؤلاء الفلسطينيين على هذه الممارسات تختلف، فقديماً كان يتم التهجير مستغلين خوف المواطنين، وحالياً رغم ما يمارس بحقهم من تهجير إلا أنهم لا يزالون فوق أراضيهم أو بالقرب منها للعودة إليها دون الرحيل عنها، فإسرائيل بذلك تتجاهل كافة القرارات الدولية فيما يتعلق بالأراضي المحتلة، وتواصل سياسة التدمير والحصار الاقتصادي ضد الفلسطينيين.

فالاحتلال الإسرائيلي عمل في المالح على مصادرة الأراضي، وذلك لإقامة المستوطنات وجلب المستوطنين للعيش فيها، مثل مستوطنة مخولا، التي تعتبر أول مستوطنة زراعية أقيمت على أراضي الضفة الغربية بعد احتلالها في العام 1969،[160] كما تم الاستحواذ على بعض أراضي المنطقة لإقامة المعسكرات، وكذلك إعلان بعض الأراضي مناطق عسكرية مغلقة، والبعض الآخر لإنشاء المحميات الطبيعية، وأيضاً سعى الاحتلال لتوفير كافة الخدمات لتلك المستوطنات من مياه وطرق وكهرباء وغير ذلك، بينما حرم الفلسطينيين من حقهم في تلك الأراضي، ومنعهم من توفير البنى التحتية اللازمة لحياتهم، سيما شبكات المياه الحاجة الرئيسية للزراعة.

والمنهج الإسرائيلي للسيطرة على أراضي الأغوار الشمالية لم يتوقف يوماً، فمنطقة المالح تعاني بشكل شبه يومي من السياسات الإسرائيلية لتهجير مواطنيها للاستيلاء على أراضيهم، فمثلاً في 21 حزيران 2009، قامت الإدارة المدنية الإسرائيلية بتسليم أربعة عائلات في المنطقة إخطارات لهدم منشآتهم السكنية وأربعة بركسات للمواشي بحجة عدم الترخيص، مع العلم أن إسرائيل لا تقوم بإعطاء سكان المنطقة تراخيص بناء، مستغلة

---

[160] مخولا: أقيمت عام 1969 على أراضي عين البيضاء، وهي مستوطنة مدنية ثم أصبحت زراعية، بلغ مسطحها 285 دونماً عند إنشائها والآن مساحتها حوالي 1759 دونم، تقع في المنطقة الحرام وهي الشريط الأمني الممتد على طول نهر الأردن، بعرض 3-7 كم، يستغلها المستوطنون في زراعة العنب والبطيخ والشمام وأصناف من الفاكهة الاستوائية. لمزيد من المعلومات انظر المرجع السابق للكاتب عز الدين الرزي.

ذلك لإبعادهم وتهجيرهم عن المنطقة بعد مكوثهم في العراء دون مأوى يحميهم وعائلاتهم ومصدر رزقهم، كما عانى سكان المالح من 3 حملات هدم لـ 93 مبنىً سكنياً لعام 2010، والتي تشكل 52% من مجمل عمليات الهدم في وادي الأردن لذلك العام، وفي 2011 تم هدم مساكن في المالح والتي بلغت 16.5% من مجموع عمليات الهدم الـ 128 المسجلة في وادي الأردن ذلك العام،[161] وذلك لأن تلك المناطق خاضعة للسيطرة الإسرائيلية ولا يسمح بالبناء فيها إلا بترخيص من الإدارة المدنية الإسرائيلية وفقاً لما ورد في اتفاقية أوسلو الثانية، وتؤكد هذه النسب على المخططات الإسرائيلية لاستهداف تلك المنطقة لغاية تفريغها، بغرض إحلال المستوطنين بالمناطق الفلسطينية التي يتم تهجير أصحابها منها بحجة التدريب العسكري فيها.

فالممارسات الإسرائيلية كما يؤكد تقرير الانتهاكات الإسرائيلية السنوي لمحافظة طوباس والأغوار الشمالية ضد سكان المالح لعام 2011،[162] تبلورت في إخطارات الهدم والترحيل بمجموع 192، وتدمير 54 منشأة، وأيضاً هدم دور عبادة (مساجد) في يرزا مرتين، وإتلاف 21 بئراً ارتوازياً، إضافة لـ 3 إصابات من مخلفات الاحتلال من الألغام، ونقل ملكية 1944 دونم في سهل البقيعة والمالح بعد مصادرتها، لأجل بناء وحدات سكنية في مستوطنات روتم ومسكيوت ومخولا.

وفي عام 2012 شهدت الأغوار الشمالية 315 إخطاراً بالهدم، منها 196 إخطاراً لمنطقة المالح والمضارب، بينما تم الهدم الفعلي لـ 78 من المنشآت سواء منازل أو بركسات، منها 45 في المالح، بالإضافة إلى إتلاف 150 دونم في مناطق الفارسية والحديدية جراء التدريبات العسكرية، وإتلاف 400 دونم في خربة ابزيق نتيجة التدريبات، و120 دونم

---

[161] معهد الأبحاث التطبيقية– أريج، "بذريعة التدريبات العسكرية بالذخيرة الحية سلطات الاحتلال الإسرائيلية تستهدف تجمعات فلسطينية بالكامل في منطقة الأغوار الشمالية بالرحيل،" *موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)*، 10 تشرين الثاني 2012،
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=5413 (استرجع بتاريخ 2014/1/1).

[162] محافظة طوباس والأغوار الشمالية، "تقرير انتهاكات قوات الاحتلال في مناطق الأغوار الشمالية في العام2011."

تقريباً في وادي المالح، و200 دونم في منطقة حمصة، بالإضافة لمصادرة 32 آلية زراعية (جرارات) وصهاريج مياه وسيارات شحن، و5 وحدات صحية، وتدمير خطوط نقل للمياه و200 دونم في منطقة البقيعة، كما تم بتاريخ 2012/9/23 مصادرة 100 رأس من الأبقار من عين الحلوة واحتجازها في معسكر سمرة بالأغوار الشمالية، و120 رأس من البقر في منطقة الميتة بتاريخ 2012/8/7، وكذلك تم الحصول على عدد من الأوامر الاحترازية من أجل منع الهدم في الأغوار الشمالية في الفترة ما بين 2012/1/1 ولغاية 2012/7/31، حيث أُصدر24 أمراً احترازياً من أصل 138 أمراً بالهدم للمنشآت في الأغوار الشمالية، منها 11 أمراً احترازياً في منطقة المالح والمضارب لـ 116 أمراً بالهدم للمنشآت في تلك المنطقة، بالإضافة للحصول على سندات التراخيص من أجل عدم الهدم وبلغت 27 من أصل 108 أمراً بالهدم للمنشآت في الأغوار الشمالية، بينما بلغ عددها في منطقة المالح 7 من مجموع سندات التراخيص لـ 41 مُنشأة،[163] وذلك استناداً لتقرير الانتهاكات من المحافظة لذلك العام، وجميع هذه الممارسات تجتمع ضمن الخسائر الاقتصادية التي تلحق بسكان التجمعات التابعة للمالح، وأثر ذلك على حياة سكان المنطقة ومستقبل وجودهم فيها.

وأشار محمود الملاح المستشار القانوني في المحافظة[164] أنه في العام 2012 تم إرجاع بعض الممتلكات المصادرة، وذلك بالتعاون مع هيئة الشؤون المدنية والوحدة القانونية في مجلس الوزراء، ووزارة الدولة لشؤون الجدار، ومركز القدس للشؤون القانونية، إذ تم إعادة سيارتين شحن تم مصادرتها وفرض الاحتلال غرامات على أصحابها بقيمة 13.000 شيقل، وأيضاً تم استعادة جرارين زراعيين وصهريج ماء، مع غرامة مالية على الجرارين بقيمة 9700 شيقل، مفيداً أنه يتم التعامل مع السياسة الاستيطانية فقط من حيث الإخطارات التي يتم توجيهها للسكان، إذ يتم من ناحية قانونية رفع القضايا لمركز

---

[163] محافظة طوباس والأغوار الشمالية، "تقرير انتهاكات قوات الاحتلال في مناطق الأغوار الشمالية في العام 2012."

[164] محمود الملاح، المستشار القانوني لمحافظة طوباس والأغوار الشمالية، مقابلة شخصية، طوباس، 2014/3/11.

القدس للشؤون القانونية، ووزارة الدولة لشؤون الجدار، والدائرة القانونية في المحافظة وبالتنسيق مع المحامي توفيق جبارين من مجلس الوزراء لأجل الحصول على أوامر احترازية لوقف الهدم لمدة محددة، أو الحصول على سندات تراخيص زراعية في المنطقة، وكلا الحالين لكسب الوقت فقط، بسبب عدم إعطاء تراخيص في منطقة المالح، فالإسرائيليون يعتبرونها مناطق عسكرية مغلقة يمنع التواجد الفلسطيني فيها، بينما يسمح للمستوطنين البناء والعيش فيها.

وفي العام 2013 أشار تقرير الانتهاكات في المحافظة أنه ازداد عدد الإخطارات بالهدم والترحيل ووقف البناء عن الأعوام السابقة بسبب سياسة إسرائيل الممنهجة لتزايد التهجير وإحلال المستوطنين مكانهم، فقد بلغ عدد الإخطارات الإسرائيلية لأهالي الأغوار الشمالية 380 إخطاراً، منها 301 إخطار في منطقة المالح والمضارب البدوية، كما تعرضت الأغوار الشمالية لـ 33 عملية إخلاء للمواطنين من بيوتهم بحجة التدريبات العسكرية، منها 24 عملية إخلاء في منطقة المالح، بينما بلغت عمليات الهدم للمنشآت في غور طوباس 227، منها 175 في المالح ، وأيضاً تم إتلاف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، حيث أنه بتاريخ 2013/3/7 تم تدمير ما يقارب 50 دونم من أراضي منطقة حمصة بفعل التدريبات العسكرية، وفي 2013/3/7 قامت قوات الاحتلال بشق طرق بالبلدوزرات العسكرية وإتلاف ما يقارب 20 دونم من أراضي المالح نتيجة التدريبات العسكرية، وفي 2013/3/12 تم تدمير ما يقارب 55 دونم من أراضي الرأس الأحمر، وبتاريخ 2013/4/30 وأثناء التدريبات العسكرية في عدد من مناطق الأغوار الشمالية قامت دبابات الاحتلال بإتلاف مساحات من المزروعات في أم الجمال، بالإضافة إلى التسبب في نشوب حرائق أتلفت2000 دونم من المراعي التي يدّعي الاحتلال أنها محميات طبيعية.

وفيما يتعلق بأنواع المصادرات لأهالي الأغوار الشمالية في 2013 والغرامات المفروضة على البعض منها انظر الجدول التالي:

الجدول رقم 4: ممتلكات سكان الأغوار الشمالية المصادرة من الاحتلال في 2013[165]

الرقم	تاريخ المصادرة	نوع المصادرة	المنطقة	الغرامة المفروضة
1	2013/1/17	32 خيمة	الميتة والمالح	------
2	2013/1/29	3 رؤوس من الأبقار	يرزا	2780 شيقل
4	2013/3/4	جرار زراعي	الفارسية	5000 شيقل
5	2013/4/7	تخدير 6 رؤوس أبقار ومصادرة 2	عين الحلوة	15000 شيقل
7	2013/5/13	صهريج مياه/ سلطة المياه	البقيعة الشرقية	3000 شيقل
8	2013/6/2	3 شاحنات	إبزيق	18708 شيقل
9	2013/6/30	شاحنة (مرسيدس 608) تحوي خيمتين مقدمة من مؤسسة آكتد	الرأس الأحمر	5171 شيقل
10	2013/7/1	6 رؤوس من الأبقار	المالح	12000 شيقل
11	2013/8/27	شاحنة	إبزيق	7363 شيقل
12	2013/9/16	سيارة مرسيدس شحن	مكحول	5171 شيقل
14	2013/9/18	3 خيم من الصليب الأحمر + الهلال الأحمر	مكحول	-------
15	2013/9/20	سيارة مرسيدس محملة بالمساعدات (5) خيم من آكتد	مكحول	5173 شيقل
16	2013/10/15	صهاريج مياه عدد 2 سعة 3 كوب	حمصة الفوقا	4350 شيقل
17	2013/12/17	8 رؤوس أبقار	المالح	-------
18	2013/12/29	جرار زراعي	حمصة التحتا	-------

ندرك من خلال الجدول محاولات الاحتلال لتضييق الخناق على مواطني غور طوباس بمصادرة ممتلكاتهم الأساسية والتي تعتبر أساس معيشتهم، سواء من أماكن السكن ومصادر المياه والاستيلاء على الماشية من أغنام وأبقار، ووسائل مواصلاتهم التي تمكنهم من قضاء احتياجاتهم الرئيسة بسبب بعدهم عن مركز المدينة في طوباس، فضلاً عن ذلك

[165] محافظة طوباس والأغوار الشمالية، "تقرير انتهاكات قوات الاحتلال في مناطق الأغوار الشمالية في العام 2013."

الغرامات المالية الباهظة والتي تعادل ثمن الممتلكات المصادرة، والتي تتجاوز قدرات مواطني تلك المناطق، لغاية تهجيرهم من أراضيهم والبحث عن أماكن أكثر أمناً لهم ولعائلاتهم، وهو ما تسعى إسرائيل لتحقيقه.

وفيما يتعلق بالأوامر الاحترازية التي تم الحصول عليها من أجل منع الهدم في الأغوار الشمالية يشير محافظ محافظة طوباس والأغوار الشمالية ربيح الخندقجي[166] أنها بلغت 9 أوامر، لـ 72 عائلة، جميعها في منطقة المالح، أما عدد سندات الترخيص التي تم الحصول عليها لمنع الهدم حوالي 17 سند، من مجموع 37 مهددة بالهدم، كما تعرض مواطنو الأغوار الشمالية سيما في منطقة المالح لعدد من الانتهاكات على مدار العام 2013، منها وضع عدد من المستوطنين موادً سامة في مراعي المواطنين في الجوبية بتاريخ 2013/4/10، ما أدى لتسمم 6 رؤوس من الأبقار، وبتاريخ 2013/4/11 وضع السموم مرة أخرى في نفس المنطقة وتسمم 10 رؤوس من الأغنام التابعة للمواطن عبد ربه محمد عبد الله بني عودة، حيث نفق 9 رؤوس من الأغنام، كما تعرضت بتاريخ 2013/4/20 حوالي 10 رؤوس أبقار للمواطن فوزي يوسف مفضي دراغمة للتسمم في منطقة، وكذلك بتاريخ 2013/10/7 تم وضع حاجز عسكري على مدخل خربة مكحول وإعلانها منطقة عسكرية مغلقة، حيث توجه بعض أهالي السكان لتلك المنطقة وتم إرجاعهم وعدم السماح لهم بالمرور، وغيرها الكثير من الانتهاكات الإسرائيلية.

فإسرائيل تسعى خلال ذلك إلى إحداث خلل ديمغرافي مفتعل لصالح مستوطنيها، وذلك عن طريق زيادة مساحة المستوطنات وسكانها في الأغوار الشمالية على حساب تقليص الأراضي والسكان الفلسطينيين في المنطقة، بواسطة سياسة التهجير ومنع تشييد الأبنية في التجمعات الفلسطينية في المنطقة ج بالأغوار، من خلال استغلال الاستحواذ الجغرافي على الأراضي لتزيد عدد المستوطنين ديمغرافياً، لتثبيت وجودهم على الأراضي في الأغوار.

---

[166] ربيح الخندقجي، محافظ محافظة طوباس والأغوار الشمالية، مقابلة شخصية، طوباس، 2013/12/18.

ويمكن إبراز ذلك من خلال ما تشهده مستوطنة بقعوت من تزايد في عدد المستوطنين، بسبب عمليات مصادرة أراضي خربة عاطوف لصالح المستوطنة، إذ بلغت مساحة ما تمت مصادرته من الأراضي لإنشاء المستوطنة عام 1972 حوالي 400 دونم، وحوالي 1000 دونم مُصادر من الأراضي ملحقة بالمستوطنة لأغراض زراعية، واليوم تصل مساحة المستوطنة السكنية حوالي 675 دونماً، و 2500 دونم بهدف زراعة العنب والورود والأعشاب الطبية،[167] إذ تحرم إسرائيل أصحاب الأرض من حقهم بالانتفاع فيها وحصر تواجدهم على بقعة جغرافية صغيرة، بينما توفر كل ما يلزم المستوطنين من الأراضي للسكن والعمل.

كما يعاني سكان المالح من صعوبة وصول أقاربهم لتجمعات المنطقة، حيث يستغرق المواطنون ساعات عدة في بعض الأحيان للوصول للمنطقة المنشودة، وهي في طبيعة الحال لا تستغرق أكثر من 30 دقيقة، وذلك نتيجة الحواجز التي تعيق حركة المواطنين والتجار من والى المنطقة، والهدف واضح كما الشمس إفراغ الأرض من أهلها، وجعلها جزء من مستوطناته ومعسكراته، فعلى سبيل المثال المدارس يمنع إقامتها في تجمعات المالح، لذلك ترى الطلبة كل صباح مشياً على الأقدام أو باستخدام الحمير يذهبون للمدارس القريبة في تياسير وعين البيضاء، حيث تبعد عدة كيلومترات عن مناطق سكنهم، فضلاً عن معاناتهم على حاجز تياسير العسكري الذي يوقفهم لساعات طوال في الصيف أو الشتاء لإذلالهم قبل الوصول لتلك المدارس.

كما أن الحواجز العسكرية على مداخل المالح تشكل عائقاً أمام حرية حركة ووصول المزارعين والتجار للمنطقة، ورغم ما تدّعيه إسرائيل من إتّباع سلسلة من التسهيلات على الحواجز للتجار، إلا أن ما يتم فعلياً هو الحيلولة دون وصول منتجات الأغوار للأسواق الفلسطينية والعربية عبر حاجزي الحمرة وتياسير، وللسوق الإسرائيلية عبر معبري بيسان المغلق منذ بداية العام 2008، والجلمة في جنين، وذلك من خلال ساعات التفتيش الطويلة التي تؤدي في بعض الأحيان لتلف تلك المنتجات سيما فترة الصيف، وبيعها بأسعار أقل

---

[167] عبد الستار الشريدة، "الأغوار بين معيقات التنمية للمزارعين الفلسطينيين ومحفزات الإنتاج للمستوطنين،" *مجلة سياسات*، عدد 11 (2010): 129.

مما يجب فيما لو قامت تلك الحواجز بالسماح للشاحنات بالمرور دون احتجازها،[168] ومن خلال ذلك ندرك قيمة الخسائر التي يتكبدها المزارعون والتجار بسبب سياسات إسرائيل الرامية لعدم إقامة أي نشاط زراعي في المنطقة.

وإلى جانب ذلك وضمن الإطار الزراعي فقد قامت قوات الاحتلال بتدمير الآبار وحرمان الفلسطينيين من مصادر المياه، وذلك بهدف إجبارهم على الهجرة للبحث عن مصدر مائي لقضاء حاجاتهم سيما الزراعية، إذ عملت على منعهم من استخدام مياه نهر الأردن، كما قامت بتخريب وتجفيف 9 آبار ارتوازية في الأغوار الشمالية ، لذلك قام السكان بشراء الماء لسدّ حاجاتهم رغم غلاء أسعارها، سيما في ظل منع إسرائيل منح الفلسطينيين تصاريح لحفر آبار جديدة في المالح وغيرها مما يعرف بمناطق ج، وهنا ندرك حجم العوائق التي تبنى أمام المزارع الفلسطيني بالأغوار لترك أرضه ومياهه لإسرائيل. انظر الجدول التالي الذي يبين عدد الآبار الفعالة للاستخدام وتلك التي تم تدميرها من قبل السلطات الإسرائيلية، حيث قامت بتدمير 58 من أصل 169، بينما يبلغ عدد الآبار الصالحة للاستخدام 111، منها واحداً فقط في الأغوار الشمالية، ما يشكل أزمة للمياه في تلك المنطقة لمحدودية طاقتها وتزايد عدد سكان أغوار طوباس:

انظر الجدول رقم 5: الآبار العاملة في الأغوار[169]

المنطقة	إجمالي الآبار	الآبار العاملة	الآبار غير العاملة
الأغوار الشمالية	10	1	9
الأغوار الوسطى	68	55	13
الأغوار الجنوبية	91	55	36
المجموع	**169**	**111**	**58**

وفي ذات الإطار تعمل إسرائيل على الحدّ من حركة الرعاة في منطقة المالح، حيث تصادر المراعي والأراضي لغايات التدريب العسكري، وبالتالي الحيلولة دون وصول

---

[168] الشريدة، "الأغوار بين معيقات،" 131- 132.

[169] المرجع السابق، 132.

الأبقار والأغنام لتلك المناطق، كما أنها بعد عمليات التدريب تكون غير صالحة للرعي بسبب حركة الآليات والجنود عليها، ما يشكل تهديداً للثروة الحيوانية التي تعتبر مصدراً أساسياً للرزق لسكان المالح بسبب وفرة المراعي، إضافةً لقيام القوات الإسرائيلية بهدم الحظائر والبركسات لتلك الحيوانات، فمن أصل الـ 93 من عمليات الهدم التي تمت في المالح عام 2010 ، فإن 58 من المباني التي تم هدمها والتي تشكل 62% من عمليات الهدم كانت حظائر للماشية، وفي عام 2011 تم هدم 12 حظيرة للماشية من مجموع 21 عملية هدم،[170] فكل سبل الرزق من زراعة ومواشي مهددة من قبل الانتهاكات الإسرائيلية في المنطقة.

وكغيرها من تجمعات الأغوار الفلسطينية فلا يسمح للفلسطينيين بالمالح وتجمعاته بأي عملية بناء أو تنمية وتطوير، فكل شيءٍ فيه متهالك إن وجد، بدعوى عدم وجود أي تنظيم هيكلي للبناء في المالح، مع العلم أن اتفاق أوسلو سمح للسكان الذين يحتاجون لرخص البناء الحصول عليه من الإدارة المدنية في إسرائيل، في حين تقوم الإدارة وبشكل متعمد رفض أي رخصة للبناء،[171] ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ حيث أن إسرائيل تقوم بإعلان المناطق السياحية في المالح مناطق عسكرية مغلقة، والتي تحوي عدداً من الينابيع منذ زمن العثمانيين، والفندق العثماني الذي لا زال حتى يومنا الحالي، وقلعة البرج ومطحنة الحبوب وغيرها من المواقع القديمة، فضلاً عن قيام الجيش بالتدريب والتفجير بالقرب من تلك الأماكن لغرض إحداث التشققات والصدوع فيها لهدمها، إضافة لزرع الألغام في مواقع التدريب القريبة من الأماكن السياحية ما يعرقل حركة السياحة فيها، وينشر الخوف بين سكان المالح على حياتهم وأطفالهم ومواشيهم، وفوق ذلك تعاني المالح من عدم توفر الخدمات الأساسية التي تشكل قيام أي منطقة، سواء من حيث التعليم أو الخدمات الصحية، وعدم توافر وسائل الاتصالات والمواصلات، والحرمان من شبكات المياه والكهرباء

---

[170] معا، "وادي المالح."

[171] الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، "الأغوار الفلسطينية بين الصمود والأسرلة،" *مجلة فلسطينيات*، عدد2 (2007): 78-79.

والصرف الصحي، فالبنية التحتية في المنطقة تشهد نقصاً حاداً، وذلك بسبب سياسة إسرائيل الهادفة منذ احتلال المنطقة لعزلها عن جميع وسائل الحياة والوجود.

ويشير عارف دراغمة أنه الآن ونتيجة سيطرة إسرائيل على الأراضي وتهجير سكانها منها في الأغوار الشمالية، يوجد 11 مستوطنة وثمانية معسكرات لتدريب الجيش على أراضي طوباس، وهي معسكر سمرة ، بقعوت، ومعسكر تياسير، ومعسكر بيلس، ونعمات، والمزوقح، وحمامات المليح، ومعسكر فوق مراح علاّن، هذا باستثناء الحواجز في المحافظة، وهي: الحمرة، تياسير، بردلة، وكذلك مخطط الجدار من الجهة الشرقية والذي يستولي على أكثر من نصف مساحة المحافظة، والتي تعتبر من أفضل المناطق الزراعية.

فأساليب السيطرة الاستيطانية على الأغوار ومنها المالح متنوعة، وذلك لأجل بسط النفوذ والهيمنة الإسرائيلية عليها، لما تملكه من خيرات زراعية وثروة مائية، وتقع على الحدود مع نهر الأردن الذي تستولي إسرائيل على مخزونه لصالح مستوطناتها الزراعية.

ويشير مركز المعلومات الوطني الفلسطيني أنه تم تأسيس أول مستوطنتين في الأغوار الفلسطينية عام 1969، وهما مخولا في الأغوار الشمالية، ومسواة في الأغوار الجنوبية، وأن المستوطنات المتواجدة في الأغوار الشمالية ذات طابع مدني وزراعي، وهنّ مستوطنة مخولا، روعي، بقعوت، حمدات، روتم، شدموت مخولا، بلاس، مسكيوت، سلعيت، شيلح، معالي جلبوع، وتتوزع هذه المستوطنات ضمن محورين:[172]

1 . مستوطنات تمتد من وادي الأردن من شدموت مخولا شمالاً، حتى مرج نعجة جنوباً.

2. مستوطنات تمتد من السفوح الشفا غورية، من مخولا حتى بقعوت، بعمق 15–20 كم عن نهر الأردن، ضمن مشروع ألون الهادف للاستيلاء الأمني والاقتصادي في

---

[172] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني– وفا، "الاستيطان في محافظة طوباس،" *وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا*، د.ت، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4093 (استرجع بتاريخ 2013/11/4).

المنطقة. انظر الجدول أدناه للتعرف على مستوطنات الأغوار الشمالية والمساحات التي تسيطر عليها:

الجدول رقم 6: المستوطنات الإسرائيلية في الأغوار الشمالية منذ عام 1969[173]

الرقم	اسم المستوطنة	سنة التأسيس	المنطقة	مساحة المستوطنة بالدونم	التصنيف
1	مخولا	1969	الفارسية	1759	زراعية
2	بقعوت	1972	البقيعة/ طمون	2353	زراعية
3	بلاس	1975	عين الحلوة	400	زراعية
4	روعي	1976	الحديدية	1573	زراعية
5	شيلح	1977	الفارسية	1000	زراعية
6	حمدات	1982	سمرة ومكحول	317	مدنية
7	شدموت مخولا	1983	الفارسية	1291	زراعية
8	روتم	1984	الفارسية	51	زراعية
9	مسكيوت	1986	عين الحلوة	47	مدنية
10	معالي جلبوع	1992	قاعون	3000	مدنية
11	سلعيت	2007	الفارسية	400	مدنية

وتعتبر الهجمة الاستيطانية ضد سكان المالح من هدم لمساكن ومنشآت زراعية وحيوانية، وتهجير أهلها وتركهم دون مأوى بحجة عدم الترخيص، بسبب وقوع تلك المنشآت ضمن السيطرة الإسرائيلية الكاملة في الأغوار, استهداف واضح لتطهير المنطقة لغاية تهويدها.

[173] الشريدة، "الأغوار بين معيقات،" *130.*

وما يؤكد ذلك تقرير محافظة طوباس حول انتهاكات قوات الاحتلال في مناطق الأغوار الشمالية خلال الربع الأول من العام 2014 حيث يشير لحصول 25 عائلة في منطقة المالح على 12 إخطار بالهدم ووقف البناء، وهدم 72 منشأة لـ 28 عائلة في يرزا وحمصة وأم الجمال، وأيضاً إتلاف أراضي مزروعة بمساحة 25 دونم بين الخندقين الأول والثاني في منطقة البقيعة، بالقرب من مستوطنة بقعوت، من أجل شق طريق طوله 2 كم، إضافة لمصادرة 5 جرارات زراعية، وفرضت غرامة مالية على جرارين منهما بقيمة 8855 شيقل، وتم خلال تلك الفترة الحصول على 6 سندات تراخيص لمنع الهدم من أصل 34 منشأة مهددة بالتدمير، وهذه السياسة التهجيرية لسكان المالح تتفاقم سوءاً مع مرور الوقت، سيما في ظل غياب الحراك الدولي، ومحدودية الفعاليات الشعبية التي تطالب بحماية سكان الأغوار من تلك الانتهاكات التي تسعى لتفريغها.

وفي المالح ودون وجه حق أقدمت مجموعة من المستوطنين بالتعرض والهجوم على منزل عبد الرحمن محمود[174] ليخرجوه وعائلته في العراء، قائلاً:"بحكولنا اطلعوا وما بنسمع كلامهم، بدهم يخلونا نرحل وندور على أرض جديدة وياخدوا أرضنا ويعيشوا في بيوتنا، وإحنا مش طالعين، انخلقنا هون وبدنا نموت هون، دايماً مستوطني مسكيوت بحرقوا محصولنا قبل الحصيدة وبيطلعوا بسياراتهم على حلالنا، ومع هيك هينا بهل أرض لحد ما يفرجها ربنا، وترجع البلاد لأهلها،" وأضاف محمود:"صرنا نعرف أساليب الجيش والمستوطنين إما تهجير أو ترحيل أو بيوخدوا مواشينا وبطالبونا بغرامات، وإحنا المفروض حفظونا عن غيب، هل أرض مش طالعين منها، وإلي بدهم إياه يعملوه،" بهذه الكلمات تكاد تُختصر مسيرة المحتلّ الإسرائيلي على أرض فلسطين، خاصة في الأغوار، فمواطنو تلك المناطق يتمسكون بتراب أرضهم رغم تهجيرهم.

[174] عبد الرحمن محمود، مواطن من المالح والمضارب البدوية، مقابلة شخصية، المالح والمضارب، 2013/11/22.

أما المواطن عبد الله سعيد أبو موسى[175] من المالح يكاد يتجاوز عقوده الستة، فهو يتعرض بشكل دائم لعمليات الإخلاء والهدم لمنزله، وتعب جسده وتجاعيد وجهه لم تشفع له عند المحتلّ، قائلاً:"عايشين على هل أرض وكواشينها معنا، ومن أول ما جيت عالدنيا بيسلمونا إخطارات وبيهدموا بيوتنا، وبنرجع نعمرها من جديد، المية وصادروها وصرنا نشتريها، وإحنا المنطقة كلها ينابيع بس جفت من المستوطنين، لو بدنا نرحل من زمان رحلنا ولا شفنا القهر والذل بعيونا، رح نموت بس ما يحلموا يطلعوا ولادنا من هل بلد، كل رزقتنا هون، ما حدا بترك أرضه وبرحل." وهنا يختصر أبو موسى الزمن السالف والقادم، فالاحتلال يهدم وكأن البناء يصعب على هؤلاء المواطنين الذين يتنفسون أراضيهم، فلم تثنيهم سياسة إسرائيل من هدم لمنازلهم وتهجيرهم، ومصادرة جراراتهم الزراعية وتنكات المياه، وتدمير الآبار وحرق المحاصيل والاستيلاء على مواشيهم وغيرها من الأساليب الغير مشروعة في البقاء والمقاومة، فإسرائيل تسعى لاقتلاع مواطني المالح من جذورهم، ولا يدركون أن تلك الجذور استقرت بالأرض، ولا سبيل لقطعها.

[175] عبد الله سعيد أبو موسى، مواطن من المالح والمضارب البدوية. مقابلة شخصية، المالح والمضارب، 2013/11/22.

المبحث الثاني: سياسات المؤسسات الفلسطينية في مواجهة السياسات الاستيطانية

في هذا المبحث نستعرض آليات العمل التي تنتهجها المؤسسات الفلسطينية بالتعاون مع السلطة لمقاومة التوسع الاستيطاني في الأغوار الشمالية، سيما في منطقة المالح والمضارب البدوية، وما الذي حققته لمواطني الأغوار نتيجة ما يتعرضون له من سياسات إسرائيلية للسيطرة على أراضيهم والذي يزداد عاماً تلو الآخر، لأجل تفريغهم من أراضيهم وبسط المستوطنين نفوذهم عن طريق بناء مستوطنات جديدة وتوسيع الموجود منها، خاصةً وأنه كان من المفترض نقل الصلاحيات الأمنية والمدنية من الجانب الإسرائيلي للفلسطينيين في المناطق المصنفة ج خلال 18 شهراً من توقيع إعلان المبادئ وتشكيل المجلس التشريعي الفلسطيني الأول، ولكن تم تأخر توقيع الاتفاقية لعام 1995 بمعنى أن تستلم السلطة زمام الأمور في المناطق المصنفة ج في العام 1997، إضافة لنقل الصلاحيات الأمنية في المناطق ب للسلطة الفلسطينية، بحيث تقوم السلطة ببسط نفوذها على كامل المناطق المحتلة منذ عام 1967، وأن تبقى قضايا الوضع الدائم من لاجئين وحدود ومياه وملف القدس والأمن حتى عام 1999، ولكن إسرائيل بحكوماتها لم تلتزم بتلك الاتفاقيات، وعملت على التوسع بحدود عام 67 بهدف جلاء أصحابها منها وتهويد المناطق سيما القدس ومناطق الأغوار المصنفة ج، لتصبح الاتفاقيات بالمرحلة الانتقالية مفتوحة زمنياً، ولذا تستغل إسرائيل ذلك للنشاط الاستيطاني باعتباره أساساً لتواجدها، ونتيجة هذه السياسات الإسرائيلية سنتعرف على الخدمات التي يتم تقديمها من قبل المؤسسات الفلسطينية لسكان المالح بالأغوار الشمالية باعتبارها ضمن المناطق المصنفة ج، والعثرات التي تواجهها، وطبيعة التعاون بين السلطة ومواطني المالح للوقوف في وجه المخططات الاستيطانية وتعزيز صمودهم في البقاء بشعارهم الدائم "هنا باقون"، فهل تلك الخدمات متوافرة فعلاً أم مجرد خطابات إعلامية ينتهي مفعولها بتوقف عدسات المصورين عن التقاط الصور والأقلام عن الكتابة.

وفي السياق فإن رئيس الوزراء الفلسطيني السابق سلام فياض ولتحقيق التحرر الوطني وتلبية احتياجات البناء الديمقراطي لدولة فلسطينية، اقترح خطة للعامين 2009-2011 من أجل بناء المؤسسات الفلسطينية لتوفير احتياجات المواطنين في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية سيما مناطق ج، ولتعزيز صمود مواطني الأغوار بالبقاء والتمسك بأراضيهم، وذلك تحت شعار (البناء في تجاه تحقيق الدولة بالرغم من الاحتلال)، ويشير فياض في كلمته أمام مؤتمر لمؤسسة الدراسات الفلسطينية بعنوان:"واقع ومستقبل المنطقة ج والأغوار"، أن الخطة بدأ العمل بها في آب 2009، لتشكل مواجهة فعالة ضد المشروع الاستيطاني في ظل قيام إسرائيل بفرض سيطرتها على المناطق ج ومحاولة عزلها عن بقية العالم، وأفاد فياض أن مواجهة النشاط الاستيطاني بهذه الخطة يتطلب 3 محاور، أولها دعم مقومات البقاء والصمود لدى الشعب الفلسطيني سيما بالقدس الشرقية والمناطق ج باعتبارها مناطق حيوية لمستقبل فلسطين وخلف الجدار العازل، وذلك من خلال نوعية الخدمات التي يتم تقديمها لهم، وثانياً تعزيز روح المقاومة الشعبية السلمية، وثالثاً يتبلور من خلال النضال السياسي في الساحة العالمية للمطالبة بحق الشعب الفلسطيني ضمن القوانين والقرارات الدولية، مؤكداً أن خطة العامين تشمل جميع الأراضي الفلسطينية سواء المصنفة أ، ب، ج، دون إقامة أي اعتبار لتلك التصنيفات والسلطات الخاضعة لنفوذها، من أجل تحقيق التنمية فيها، وتثبيت الوجود الفلسطيني على أرضه.

وسيتم الاعتماد في هذه الجزئية من الرسالة على المقابلات سواء لذوي الاختصاص أو مواطني المالح للوقوف على نوعية الخدمات التي توفرها المؤسسات لهم ومدى استفادتهم منها، وهناك عدة محاور للحديث أهمها:

- **التعليم**

منذ قيام السلطة الفلسطينية حتى اليوم، أخذت على عاتقها الاهتمام بالقطاعات الأساسية للمواطن، وكانت التربية والتعليم من أبرز أولوياتها، فأهالي الأغوار بحاجة إلى خطة تعليمية لتثبيتهم وأبنائهم الطلبة الذين يعانون من عوائق تتعلق بتحصيلهم التعليمي مثل عدم

توافر مدارس في المناطق ج، وصعوبة المواصلات وتكاليفها، وتواجد الحواجز العسكرية، وخوف أهالي الطلبة عليهم من اعتداءات جيش الاحتلال والمستوطنين.

فالاحتلال الإسرائيلي يمارس سياسات ممنهجة ومقيدة لحق المواطنين في الأغوار، وتشير ريما دراغمة مديرة مديرية التربية والتعليم في محافظة طوباس[176]أنه منذ بداية الاحتلال انتهجت إسرائيل سياسة هدم المنشآت العامة والخاصة لخلق واقع جديد على الأرض، وبخاصة في الأغوار، فلم تسلم المدارس في الأغوار الشمالية من الانتهاكات الإسرائيلية، إضافة إلى تضييق الحركة على الطلبة وطواقم التدريس، حتى بات التعليم فيها نضالاً يومياً، مؤكدة في الوقت ذاته أن منطقة المالح لم يتوفر بها حتى 2010 أي نوع من التعليم، سواء مدارس حكومية أو خاصة، وبالتالي فإن الطلبة الذين يبلغ عددهم 166 شخص يضطرون لخوض مسيرة يومية للوصول إلى أقرب مراكز تعليمية في قرية تياسير وعين البيضاء، حيث تبعد هذه المناطق أكثر من 11 كم عن مناطق سكنهم، لذلك تم تأمين باصين من قبل التربية والتعليم وبالتعاون مع وزارة الحكم المحلي لنقل الطلبة، إضافة لتخصيص حافلة تابعة للمجلس المحلي للمالح بتبرع من مؤسسة جايكا اليابانية لخدمة الطلبة، وتوفير التعليم لهم والذي يعتبر حق مكفول لكل مواطن.

ومن جهته يؤكد عارف دراغمة أهمية توفير مدرسة في المنطقة لاستيعاب أعداد الطلبة المتزايدة، وأن تشمل تلك المدرسة جميع المراحل التعليمية الأساسية والثانوية، بسبب معاناة طلبة التعليم الثانوي الذين يضطرون للذهاب إلى قرى بعيدة والمكوث عند أقارب العائلة، أو الذهاب بشكل يومي لتلك المدارس وما يحتاجونه من وقت لذلك، وما يزيد الأمر صعوبة وجود الطالبات ممن يرغبن بإكمال تعليمهن وخوف الأهالي عليهن من جيش الاحتلال والمستوطنين المتواجدين في المستوطنات القريبة ما يشكل سبباً لتسربهن من إكمال العملية التعليمية.

---

[176] ريما دراغمة، مديرة مديرية التربية والتعليم في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، مقابلة شخصية، طوباس، 2014/3/6.

أما خطة العامين التي نادى بها سلام فياض منذ عام 2009 لم يتم تنفيذ أو تطبيق أية مشاريع تعليمية في منطقة المالح، بل تم إدماج طلبة المالح مع المدارس القريبة لهم للحصول على التعليم، لعدم القدرة على بناء مدارس لهم في المنطقة حتى عامنا الحالي.

وأكدت ريما دراغمة أن وزارة التربية والتعليم تسعى للنهوض بمناطق الأغوار والعمل على تطويرها تعليمياً، لتأهيل جيل من الشباب قادر على العطاء والدفاع عن أرضه، منوهة أن الوزارة لديها خطة خمسية لتعزيز صمود سكان الأغوار، وضمن الخطة تم العمل عام 2012 على إنشاء مدارس في قرى عين البيضاء وبردلة كونهما ضمن المناطق المصنفة ب، للتمكن من استيعاب طلبة المالح والمناطق المصنفة ج في المناطق المسماة ب، وتشير دراغمة أن مرحلة التعليم الأساسي والثانوي في ازدياد كبير، لذا سعت الوزارة لإقامة مدرسة في المالح إلا أن المشروع لا زال قيد التنفيذ بسبب رفض الإدارة المدنية الإسرائيلية منحها الترخيص، منوهة في الوقت ذاته التخوف من أي محاولة للبناء وقيام الاحتلال بجرافاته بهدمها.

فيما ذكر خضر دراغمة مدير عام التخطيط والتطوير في محافظة طوباس[177] أنه سيتم حسب خطة 2014-2016 بناء مدرسة من 12 غرفة في العقبة، وإضافة 4 غرف صفية في مدرسة بردلة، حتى يستفيد منها سكان المالح، نتيجة عدم شمولها في الخطة لوقوعها تحت الحكم الإسرائيلي، وندرك من هذه الخطة عدم وضع وزارة التخطيط لمنطقة المالح ضمن آلية عملها ما يدل ذلك على عدم الاهتمام الفعلي لتلك الوزارات الفلسطينية بالواقع التعليمي في المالح.

- **الصحة**

يفيد عارف دراغمة أن منطقة المالح كما الكثير من المناطق المصنفة ج تفتقر للعديد من الخدمات سيما الرعاية الصحية، ولا يتم الحصول عليها إلا من خلال الذهاب للمراكز

[177] خضر دراغمة، مدير عام التخطيط والتطوير في محافظة طوباس والغوار الشمالية، مقابلة شخصية، طوباس، 2014/3/11.

القريبة في طوباس المدينة، إضافة لتواجد حاجز تياسير العسكري الذي قد يشكل عائقاً لوصول الحالات المرضية لتلك المراكز، منوهاً أن سيارة الخدمات الطبية التابعة لوزارة الصحة ولجان العمل الصحي وجمعية الهلال الأحمر والتي من المفترض أن تزور المالح أسبوعياً، لا تصل لجميع التجمعات ولا توفر خدمات علاجية كافية.

وفي ذات السياق أشار جميل دراغمة مدير الصحة في المحافظة[178] أن طبيعة المنطقة باعتبارها مصنفة ج وخاضعة للنفوذ الإسرائيلي تشكل صعوبات لإنشاء أية مراكز لتقديم الرعاية الصحية فيها، مضيفاً أن وزارة الصحة ولجان العمل الصحي ومستشفى الناصرة في مناطق 1948 يقوموا بتقديم الخدمات الطبية يوم الخميس من كل أسبوع لمواطني المالح، وتزويدهم بوحدات صحية متنقلة (حمامات)، للتقليل من انتشار الأمراض الناجمة عن مياه الصرف الصحي، إذ يتم تزويد كل أسرة بوحدة صحية متنقلة.

هذا وأشار فياض في 2012 أنه تم إنشاء 3 مستشفيات و50 مركزاً صحياً في مختلف مناطق الأغوار الفلسطينية، تحديداً المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة، أما حال بعض مناطق الأغوار كما المالح لا تتوافر فيها تلك المراكز والمستشفيات منذ مجيء الاحتلال وحتى يومنا الحاضر، حيث لم يتم الاستفادة بتطبيق فعلي لخطة فياض في المالح، ما يشير أن الخطة لم تكن شاملة لجميع مناطق الأغوار وعلى وجه التحديد التي تقع تحت سيطرة الاحتلال، رغم ما أكده فياض في كلمته أنه سيتم العمل بجميع المناطق دون إقامة أدنى اعتبار لإسرائيل.

وما يزيد الطين بلّة وجود ذوي الإعاقة كما أعرب عارف دراغمة، حيث يتراوح عددهم بين 57-60 حالة، منهم 20 حالة بسبب مخلفات الاحتلال أثناء التدريب من الألغام، وليس هنالك أية مراكز للاهتمام بهم وتقديم العناية الطبية اللازمة، فضلاً عن عدم قدرة أهاليهم على نقلهم لمراكز على تكلفتهم الخاصة بسبب سوء أحوالهم الاقتصادية، مؤكداً على ضرورة اتخاذ تدابير من قبل الوزارة للعناية بهم وتوفير المراكز الطبية لهم.

---

[178] جميل دراغمة، مدير الصحة في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، مقابلة شخصية، طوباس، 2014/3/23.

وندرك خلال ذلك أنه من الأهمية بمناطق الأغوار والمالح وجود عيادات صحية بسبب ما تعانيه من نقص حادّ في كافة الخدمات الأساسية سيما الصحية والتي تكفل حماية المجتمع من الأمراض، وهذا يتطلب من السلطة تكثيف الجهود للحصول على تراخيص من الإدارة المدنية الإسرائيلية لإقامة المراكز الصحية.

- **المياه**

لم تكتفِ حكومات الاحتلال الإسرائيلي بسياسة توسيع المستوطنات وضمّ المزيد من أراضي الأغوار، بل تقوم بالسيطرة على مصادر المياه الفلسطينية رغم ما تعانيه معظم التجمعات السكانية في الأغوار الشمالية من أزمة المياه، فمنذ عام 1967 سعت إسرائيل للسيطرة على جميع الموارد المائية في الضفة لخدمة مواطنيها، بالإضافة إلى الاستيلاء على الموارد الطبيعية الأخرى في الأغوار لاستغلالها لخدمة مشاريعها واستثماراتها.

وقد انتهجت سلطات الاحتلال سياسة لإصدار عدد من الأوامر العسكرية لضمان سيطرة إسرائيل على مياه الفلسطينيين ومنها أمر 291 في 1967/6/7 ويدعو لاعتبار المياه الموجودة في الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل ملكاً لهم، وكذلك الأمر رقم 92 بتاريخ 1967/8/15 ويعمل على منح كامل الصلاحية للسيطرة على شؤون المياه في الأراضي التي احتلتها إسرائيل، وأيضاً وضع جميع الآبار والينابيع تحت حكم سلطة الاحتلال بأمر رقم 158 الصادر في 1967/10/1،[179] وغيرها من الأوامر التي تدعم سيطرة إسرائيل على مصادر مياه الفلسطينيين كما الحال في مناطق الأغوار الشمالية.

والنشاط الاستيطاني لعام 2013 ازداد عن الأعوام السابقة بما يقدر بأربعة أضعاف، وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهذا يؤكد على قيام حكومات إسرائيل بانتهاج سياسة مدروسة للاستيلاء على المناطق الحيوية سيما الأغوار بسبب ما تحويه من مخزون كبير للمياه، والتي تشكل حوالي 33% من مجمل مخزون الضفة من المياه، من

---

[179] مصطفى قاعود، *اغتيال البيئة الفلسطينية- التطهير العرقي- الاستيطان- جدران الضم- المياه* (دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2008)، 101.

جهته ذكر فياض عام 2012 أن عدد التجمعات السكانية في الأغوار والتي يوجد فيها شبكة مياه عامة بلغ 67 تجمعاً في العام 2010، مقابل 39 تجمعاً لا يوجد فيها شبكة، فضلاً عن تدني نسبة استهلاك الفرد إلى 20 لتر في التجمعات الغير متصلة بشبكة مياه، أي خمس ما تقرّه منظمة الصحة العالمية لكل فرد كحدٍ أدنى، وأضاف أنه خلال عامي 2007-2012 تم إنشاء شبكات وخطوط مياه بطول 2000 كم، وحفر وتأهيل 60 بئراً لمياه الشرب، و1100 بئراً للأغراض الزراعية.

وأفاد عارف دراغمة أن السكان في منطقة المالح يعانون صعوبات عدة من أجل الحصول على المياه لأطفالهم، ويقطعون عشرات الكيلومترات لإحضارها من مناطق بعيدة تكلف الجهد والوقت والمال، مؤكداً أن الاحتلال استولى على جميع مصادر المياه في المالح، وجفف 9 آبار ارتوازية وبقي واحداً فقط صالحاً للاستخدام، كما جفف جميع الينابيع فيها، وضخها للمستوطنات, وأن خطوط شركة ميكروت تعبر أراضي مواطني المنطقة، ولا تبعد متر واحد عن مضاربهم، وأنهم لا يستطيعون الحصول على كوب منها لريّ أطفالهم، فقد تم إعطاء ميكروت الامتياز الأول لاحتكار أعمال الحفر والترميم وتوزيع المياه وبيعها، فباشرت بحفر آبار ضخمة للمياه وعلى أعماق عديدة ما أدى إلى جفاف وتلوث معظم الآبار الفلسطينية المحفورة من قبل وارتفاع نسبة ملوحتها، لذلك أصبح الفلسطينيون يعانون من شح المياه وتدني مستوى جودتها فاضطروا لسدّ احتياجاتهم المائية سواء للشرب أو للزراعة أو الاستخدامات المنزلية عن طريق الشراء. ويضيف دراغمة أن مستوطني مستوطنة مسكيوت يعملون على مداهمة تجمعات المالح ومنها عين الحلوة ومضايقة السكان، واستهداف صهاريج نقل المياه عبر تفريغ محتويات هذه الصهاريج على الأرض، وبالتالي تكبيد السكان خسائر فادحة، فأهالي الحلوة كباقي سكان المالح يحصلون على المياه عبر شرائها بواسطة صهاريج خاصة من بلدة طمون ومدينة طوباس، عدا عن كونها مكلفة من حيث الجهد المبذول في عملية نقلها مروراً بحاجز تياسير، وأيضاً مكلفة في ثمنها إذ يتجاوز سعر تنك الماء ونقله 100 شيقل في بعض المناطق، وللتخفيف من عبء التكاليف قال معتز بشارات أن هناك مشاريع مياه مع

مؤسسة الهيدرولوجيين تقسم إلى قسمين، أحدهما يدفع به المواطن عشرة شيقل/ كوب، إذ أعفت سلطة المياه الفلسطينية مواطني الأغوار من ثمن الماء باستثناء تكاليف المواصلات، والآخر تم تزويدهم بالماء مجاناً لوضع وحساسية كل منطقة.

كما أفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2014 أنه يتم تعويض النقص بالمياه من خلال شرائها من شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت", إذ بلغت كمية المياه التي تم شراؤها 56.6 مليون $م^3$ عام 2012، والتي تشكل حوالي 28% من المياه المزودة للقطاع المنزلي، وتتركز عمليات الشراء في الأغوار الشمالية من محافظة طوباس، وذلك نظراً لعدم توافر المياه في تلك الأغوار، لذا يتم اللجوء للشراء من ميكروت.

وأضاف بشارات أن المحافظة قامت بالتعاون مع الهيدرولوجيين بترميم ما يقارب 130 بئراً من أصل 160 وسيتم ترميم المتبقي خلال 2014، بينما أفاد خضر دراغمة أنه حسب خطة 2014–2016 سيتم تأهيل 7 آبار ارتوازية في المالح لصالح قطاع الزراعة، مشيراً أن أكبر مشكلة تواجههم في التخطيط والتطوير إدارة المياه، حيث يتم العمل على تشكيل لجنة لبحث آلية إدارة المياه بالأغوار الشمالية، والمشكلة وجود اتفاقيات بين شركة ميكروت وأصحاب الحق بتلك المياه، إذ أنه في العام 1972 عقدوا اتفاقيات مع الشركة لتزويدهم بالمياه بسعر2 أغورة/ كوب، فتم حفر آبار من قبل إسرائيل فجفت الينابيع والآبار في المالح وغور طوباس، وبخطة 2014 سيتم إنشاء خزانات وخطوط ناقلة للمياه، ففي المالح والمضارب لا يوجد مصدر مياه، ويعتمد السكان على النقل بالصهاريج لعدم موافقة الاحتلال على إنشاء فتحات لهم من ميكروت، وللتسهيل على السكان قامت دائرة التخطيط في المحافظة بتوفير تنكات للمياه عدد 2 للمزارعين في المالح، وكذلك تسليم مجلس المالح صهريجين للمياه، كما يتم العمل على إيجاد خزان بسعة 50 كوب لوضعه في الحديدية والمالح، وأضاف خضر أنه سيتم إنشاء عبّارة لتصريف المياه بالشارع الرئيسي بالمالح، وهذا الاحتياج من ضمن الـ 15 مليون شيقل المخصصة من قبل الحكومة للأغوار، مؤكداً في الوقت ذاته على حاجة المالح وعاطوف لشبكة مياه داخلية.

من جهته يشير عادل ياسين القائم بأعمال مدير التخطيط في سلطة المياه الفلسطينية[180] أن السلطة تحاول تثبيت المواطنين في المالح على أراضيهم في مجال المياه، حيث يتم دعمهم بخزانات وحفر آبار جمع، أو شبكات مياه زراعية، أو تنكات نقل للمياه كما الحال في الحديدية وحمصة ويرزا والمالح وغيرها من المناطق، وذكر ياسين أن الفرد يستهلك في المالح ومناطق ج عموماً أقل من 3 لتر يومياً لغاية الشرب، بينما المستوطن الإسرائيلي يستهلك أضعاف هذه الكمية، أمّا من حيث استهلاك الثروة الزراعية والحيوانية لا يوجد مقارنة بسبب وجود آبار للمستوطنين، إذ يوجد بئر بقعوت 1 وبئر بقعوت 2، ويتجاوز استهلاكهم 1000 لتر يومياً.

فيما ذكر فياض أنه في الأغوار حوالي 98 تجمعاً غير متصلة بشبكة صرف صحي، مقابل 8 تجمعات فقط متصلة بتلك الشبكة، وفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي الفلسطيني لعام 2012، وهذا يشير لحجم الأمراض التي قد تصيب أبناء تلك التجمعات والتلوث البيئي فيها، ومن جهته نوّه ياسين أنه في مجال المياه العادمة يتم العمل على محطات معالجة صغيرة بالتعاون مع الفرنسيين لإعادة استخدامها في الزراعة بالمالح، حيث أن الخطة في مرحلة التصميم من هذا العام والتنفيذ في 2017، إذ سيتم تأهيل ينابيع عين المالح وعين الحلوة لنقل المياه المعالجة من تياسير منطقة تنفيذ المشروع لتلك العيون، بهدف الاستفادة من المياه بعد معالجتها.

وفي ذات السياق ذكر مدير عام التنسيق والتعاون الدولي في سلطة المياه يوسف عوايص[181] أن المسئولية انبثقت منذ قيام السلطة، ومن ذلك الوقت سعت لتنفيذ العديد من المشاريع في المناطق المصنفة ج وضمنها مناطق المالح، من حيث تأمين مصادر التمويل والتنسيق مع الجهات المانحة ومؤسسات المجتمع المدني لضمان وصول المياه لمناطق الأغوار والمالح، سيما أن استهلاك مستوطني الأغوار يزداد سنوياً ومعظمها للزراعة.

---

[180] عادل ياسين، القائم بأعمال مدير التخطيط في سلطة المياه الفلسطينية، مقابلة شخصية، رام الله، 2014/3/19.

[181] يوسف عوايص، مدير عام التنسيق والتعاون الدولي في سلطة المياه، مقابلة شخصية، رام الله، 2014/3/19.

من جانبها قالت مديرة نوعية المياه ومنسقة المشاريع في سلطة المياه ماجدة علاونة[182] أن أوسلو الثانية أشارت إلى اعتراف الجانب الإسرائيلي بالحقوق المائية الفلسطينية، وما يترتب على ذلك من حيث التنسيق والإدارة فيما يتعلق بمصادر المياه من خلال لجنة المياه المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية بالمرحلة الانتقالية، كما أن الجانب الإسرائيلي رفض المشاريع الفلسطينية المقدمة للجنة ارتباط المياه من قبل إسرائيل بحجة أثرها على المستوطنات وإقامتها في المناطق المصنفة ج، وذلك ما تعاني منه تجمعات المالح أمام جميع مخططات استثمار المياه فيها واستغلالها لصالح مواطنيها، مشيرة لتنفيذ مشروع في 2011 عمل على تقديم مياه مجانية لسكان المنطقة، ولا يدفع المواطن سوى 10 شيقل/ كوب، وقد تم المشروع بين سلطة المياه والمفوضية الأوروبية– إيكو، ومؤسسة GVC ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين وبمشاركة المجلس المحلي للمالح، بهدف مساعدة سكان المالح على توفير احتياجاتهم من المياه سيما للشرب.

بينما أفاد مدير دائرة الدراسات والرصد للهيدرولوجيين في سلطة المياه عمر زايد[183] أنه لا يوجد شيء في المالح ومناطق ج سوى الدعم اللوجستي من خلال الـ NGOs والمؤسسات الدولية والحكومية لتزويدهم بخزانات وتنكات للمياه، وقد يتم الاتفاق مع شركة ميكروت لتوفير وصلات (فتحات) لتزويد مواطني المالح بالمياه، كما سيتم تأهيل الآبار في المالح اقتداءً بتأهيل بئر الزعبي مقابل مستوطنة مخولا في بردلة، مؤكداً أنه في 2009 تم الحصول على رخص لتأهيل الآبار وقد تم تنفيذ العديد منها.

ومن خلال المعطيات السابقة نلاحظ عدم وجود خطة حقيقية تم تنفيذها لحلّ معاناة سكان المالح من نقص مصادر المياه، والتي تعتبر أهم عنصر لوجود الإنسان، وأن جميع الخطط عبارة عن محاولات لتوفير المياه يوماً بيوم وليس خطة تأخذ مفعولها لسنوات وأجيال قادمة.

---

[182] ماجدة علاونة، مديرة نوعية المياه ومنسقة المشاريع في سلطة المياه، مقابلة شخصية، رام الله، 2014/3/19.

[183] عمر زايد، مدير دائرة الدراسات والرصد للهيدرولوجيين في سلطة المياه، مقابلة شخصية، رام الله، 2014/3/19.

- الزراعة والثروة الحيوانية

تعتبر مناطق الأغوار أراضي زراعية من الدرجة الأولى، فهي تشكل المتنفس لسلة غذاء فلسطين، ولكن تلك الأغوار ومنها الشمالية تتعرض للكثير من السياسات الإسرائيلية للاستيلاء عليها، فسلطات الاحتلال اتخذت من التدريبات العسكرية وسيلة لتدميرها، والنتيجة تهجير عشرات العائلات الفلسطينية، وحرمان الكثيرين من استغلال الموارد الزراعية والمراعي هناك.

ويشير عارف دراغمة أنه في حزيران 2013 أقدم الاحتلال على نشر قوات كبيرة من الجيش في تجمعات المالح، وحوّل معظم المراعي إلى مناطق تدريب وإطلاق للنيران، ما ألحق خسائر فادحة طالت القطاع الزراعي والحيواني، حيث أن الآليات العسكرية الإسرائيلية دمرت مالا يقل عن 60 دونماً من الأراضي المزروعة بالمحاصيل الصيفية، والتي ينتظرها الفلاح الفلسطيني بفارغ الصبر لتكون معيلاً له لسد حوائج الحياة. فالعديد من انتهاكات الاحتلال شبه اليومية في المالح تستهدف الأراضي والمزارعين الذين يعيشون في المنطقة من عشرات السنين، بهدف تدميرها لصالح النشاطات الاستيطانية، ويقول برهان دراغمة[184] أحد المواطنين الذي يعيشون في وادي المالح أنه يقوم بحراثة أرضه وزراعتها، وأغلب الأحيان تأتي الجيبات الإسرائيلية وتتلفها، وتجعلها منطقة مغلقة للتدريب العسكري، ويتعمدون مواسم الحصاد للمناورات للقضاء على تعب الموسم الزراعي الذي يعتاشون منه، وكذلك يقوم المستوطنون بإتلاف وحرق المحاصيل الزراعية لحثّ سكان المنطقة على مغادرة أرضهم وتركها لهم.

من جهته أكدّ محافظ طوباس والأغوار الشمالية، ربيح الخندقجي، أن تدمير الحقول والمزارع في منطقة المالح، وإغلاق مساحات واسعة من أراضي الأغوار لغايات التدريب العسكرية، ومصادرة مساحات كبيرة لصالح المستوطنات، يندرج في إطار سياسة التهجير التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في المنطقة، والهادفة إلى اقتلاع الفلسطيني

---

[184] برهان دراغمة، مواطن من تجمع المالح، مقابلة شخصية، المالح والمضارب البدوية، 2014/1/12.

من أرضه رغم امتلاك مواطني المالح لأوراق ثبوتية (طابو) تؤكد ملكيتهم لها، فالحكومات الإسرائيلية ومنذ حزيران 1967 تحاول السيطرة الكاملة على أراضي الغور، من خلال الانتهاكات التي تمارسها بحق المواطنين الذين يقطنون في تجمعات المالح وغيرها من مناطق الأغوار الشمالية.

من جانبه ذكر فياض أنه خلال 2007-2012 تم تعبيد 2600 كم من الطرق الرئيسية في الأغوار، و800 كم من الطرق الزراعية لتسهيل حركة المزارعين، سيما بعد عمليات الهدم والتدمير التي تقوم قوات الاحتلال بتنفيذها بالأغوار خاصة بمناطق ج، سعياً لتهجير المواطنين من تلك المناطق، مؤكداً أنه وحتى 2012 حصلت المناطق المصنفة ج على 749 مشروعاً بقيمة 118.441.953.97 دولار، نفذّ 625 مشروع بقيمة 93 مليون دولار، وبقي 71 مشروعاً قيد التنفيذ بمبلغ 52.4 مليون دولار، و53 مشروع قيد الإعداد للتنفيذ بمبلغ يصل حوالي 7.5 مليون دولار، وفي طوباس تم تنفيذ 28 مشروعاً بقيمة 3.013.526.54 دولار، وفي الإطار الزراعي تم تنفيذ عدة مشاريع لدعم الصمود الفلسطيني في الأغوار، منها مشروع تطوير مجتمع إنتاج البذار من أجل تشجيع حفظ المحاصيل الحقلية في فلسطين، بتمويل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومشروع تطوير أنظمة الرّي والبنية التحتية للرّي الزراعي، بتمويل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وكذلك مشروع لدعم المناطق المتضررة من الاستيطان والجدار، ومشروع الطرق الزراعية وغيرها من المشاريع التي تعنى بالنهوض بالواقع الزراعي في الأغوار.

فيما أشار معتز بشارات أنه في العام 2014 سيتم إنشاء الطرق الزراعية وتأهيل المناطق الزراعية في المالح، مثلما تم تأهيل شارع إبزيق بكلفة 32 ألف يورو، وهناك طرق قيد التنفيذ، وكذلك طرق سيتم تنفيذها قريباً، مضيفاً أن وزارة الزراعة تقدم سنوياً بذور للمزارعين في الأغوار الشمالية، وقد تم تقديم 8 آلاف طن من البذور في العام 2012، و42 طن في 2013.

وفي ذات السياق يفيد مدير مديرية الزراعة في محافظة طوباس المهندس مجدي عودة[185] أن وزارة الزراعة تسعى في 2014 لتحقيق سياسة التنمية المستدامة للابتعاد عن المشاريع الإغاثية، ويتم العمل من خلال عدة محاور، تشمل تعزيز صمود المزارعين المتضررين من الاحتلال في المناطق ج ومنها المالح بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ولجان العمل الزراعي، وإنشاء بنية تحتية زراعية فيها، وإقامة وحدات للرّي في تجمعات المالح منها عين الحلوة ويرزا، وتوفير خزانات مياه كبيرة لهم، والسعي لتغيير النمط الزراعي في بعض التجمعات نحو زراعة الأشجار، وكذلك العمل على تأهيل البركسات وتقديم التلقيح الصناعي المجاني لثروتهم الحيوانية، وفي 2013 تم تزويدهم بالبذور المحسنة لحوالي 4 آلاف دونم، وحراثة الأراضي على نفقة وزارة الزراعة لما يقارب 10 آلاف دونم، سيما أن ما نسبته 70–80% من سكان الأغوار الشمالية يعملون بالزراعة، وكذلك العمل على توفير عيادة بيطرية مجانية متنقلة لهم، وخلايا شمسية، وتجميع الحليب وتسويقه، وغير ذلك.

أما قطاع الثروة الحيوانية والذي يشكل مصدر أساسي لدخل مواطني المالح، فالاحتلال يستهدف تلك الثروة، ويصادر أعداداً كبيرة من الأغنام والأبقار، ويتخذ من التدريبات العسكرية وسيلة لضرب الزراعة والثروة الحيوانية، بالإضافة لفرض غرامات مالية بحق عدد كبير من مربي الأغنام، بحجة رعي المواشي في مناطق ممنوعة، ما يرهق كاهل المزارع الفلسطيني. ففي 2013 مثلاً تعرضت مواشي المواطنين للتسمم في المالح، حيث تم نفوق 17 رأس من الأغنام بمادة سامة خلال رعيها بالقرب من أراضيهم، إضافة إلى إصابة 5 رؤوس من الأبقار بالتسمم، وقد تم معاينتها ومعالجتها ميدانياً من قبل دائرة البيطرة كما يشير عارف دراغمة، إذ قام المستوطنون برش مساحات واسعة من المراعي خلال موسم الربيع بالمبيدات السامة في منطقة الحمّة والفارسية القريبة من مستوطنة روتم، بهدف القضاء على الثروة الحيوانية.

---

[185] مجدي عودة، مدير مديرية الزراعة في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، مقابلة شخصية، طوباس، 2014/4/6.

كما تقوم إسرائيل بفرض إجراءات عقابية على كل مزارع يستخدم المراعي في المالح بحجة أن المواشي تغير المعالم البيئية والتنوع الحيوي في المنطقة، حيث يتم احتجاز الثروة الحيوانية وفرض غرامات كوسيلة يلجأ لها الاحتلال في تنفيذ مخططاتهم، فكان المزارع ساطي زامل دراغمة أحد الأمثلة على ذلك، إذ احتجز الاحتلال رأسين من الأبقار له وفرض غرامات مالية تقدر بنحو 2000 شيقل مقابل استرداد كل رأس من الأبقار، وهذه الإجراءات من شأنها ضرب قطاع الثروة الحيوانية والتسبب بخسائر لمواطني المالح، فهذا القطاع في الأغوار ينحدر في تدهور متسارع، بسبب العوائق التي يفرضها الاحتلال على مربي الماشية، لتنفيذ سياسة التهجير في الأغوار بهدف إفراغها من الفلسطينيين.

وأفاد معتز بشارات أن الأعلاف يتم تقديمها من خلال وزارة الزراعة ومنظمة الفاو للمتضررين من سياسات إسرائيل بالمالح، وهناك حوالي 4 مليون شيقل للأغوار، تم إقرارها من مجلس الوزراء لعام 2014، سيستخدم قسم منها لتقديم الأعلاف للمزارعين، كما تم تخفيض الضريبة على الأعلاف لمواطني الأغوار بقيمة النصف، إضافة لذلك هناك مشروع مع إحدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي لتزويد العائلات في الأغوار الشمالية بمشاريع صغيرة، بتزويد كل عائلة بخيمة للسكن وبركس و10 رؤوس من الأغنام، أو مشروع خلايا نحل، أو مشروع دجاج بياض لكل مواطن بتكلفة 5 آلاف دولار، والتنفيذ خلال شهري نيسان وأيار من العام 2014.

أما رئيس قسم الإنتاج الحيواني والنباتي في مديرية الزراعة المهندس مجدي بشارات[186] أشار أنه في 2008 تم تأهيل 34 حظيرة للأغنام في مناطق المالح سيما التي قام الاحتلال بهدمها، وفي2011 تم توزيع أعلاف في تجمعات المالح لصالح 200-250 مواطن من المتضررين من ممارسات جيش الاحتلال، بما يعادل طن و400 كغم لكل مواطن، وخلال 2012 تم توزيع 600 كغم من الشعير لـ 135 مواطن من عين الحلوة

[186] مجدي بشارات، رئيس قسم الإنتاج الحيواني والنباتي في مديرية الزراعة، مقابلة شخصية، طوباس، 2014/4/6.

والحمامات والفارسية ويرزا، وفي 2013 تم العمل على توزيع 13 طن تقريباً في تجمعات المالح، وتعويض المتضررين بسبب نفوق 17 رأس من البقر البلدي من سياسات الاحتلال في الفارسية والجوبية بقيمة 60-65 ألف شيقل، كما عملت المديرية مع مؤسسة جايكا اليابانية على توفير أكباش محسنة لـــ 760 رأس غنم في تجمعات المالح، وفي 2014 سيتم توفير الأكباش لحوالي 600 رأس فقط.

وخلال ذلك ندرك حجم المعاناة التي يتكبدها مواطنو المالح والمضارب نتيجة سياسة التدمير للثروة الزراعية، وما يشكله ذلك من خسائر في الممتلكات وسبل العيش، ما يؤدي لهجرة البعض منهم بحثاً عن لقمة العيش والبعض الآخر للتوجه للعمل في مستوطناتهم، وما يوفره ذلك من فرصة للمستوطنين للاستحواذ على أراضي وممتلكات الفلسطينيين في منطقة المالح، والانعكاس السلبي لذلك على الاقتصاد الفلسطيني مقابل تنامي اقتصاد تلك المستوطنات، في ظل غياب واضح لخطة حكومية فاعلة للحفاظ على الثروة الحيوانية في المالح، واقتصارها على مساعدات لفترات محدودة.

- السكن

إن طبيعة الحال لسكان المالح والمضارب البدوية في منطقة الأغوار الشمالية تتفاقم سوءاً مع مرور الوقت، حيث تعتبر المنطقة بتجمعاتها هدفاً للاحتلال ولآلياته العسكرية التي تنتشر بمناطق الأغوار وتدمر البيوت وتشرد أصحابها بما يخالف مبادئ الإنسانية، وتجرف أراضيهم وحظائر أغنامهم ومواشيهم، وذلك لعلمهم أن بقاء الوجود الفلسطيني في الأغوار خطر حقيقي على جميع المخططات الإسرائيلية في تلك المناطق، كما تمنعهم سلطات الاحتلال من إقامة الأبنية والمنشآت، فقد أكدّ رئيس الوزراء الفلسطيني السابق سلام فياض خلال مؤتمر"واقع ومستقبل المنطقة ج والأغوار" أن 99% من الأراضي المصنفة ج يمنع على الفلسطينيين البناء فيها بحجة وقوعها تحت السيادة الإسرائيلية، و70% من تلك المناطق يمنع منعاً فعلياً البناء، والنسبة المتبقية تفرض قيود صارمة للحيلولة دون الحصول على تراخيص البناء.

ويشير عارف دراغمة أن الهدم يعتبر سياسة رئيسية لاقتلاعهم من جذورهم في الأرض وتفريغهم منها، ويذكر مثلاً أنه في صباح 23 نيسان 2013، داهمت القوات الإسرائيلية معززة بجرافتين أربع تجمعات بدوية في الأغوار الشمالية وهي خربة يرزا، الفارسية، عين حلوة وبردلة، وهدمت 4 بيوت، بالإضافة إلى 5 حظائر للأغنام بحجة البناء دون ترخيص، ليتم بذلك تشريد أربع عائلات، بمجموع 34 مواطناً منهم 15 طفلاً.

ومن جهته يقول المواطن فيصل إبراهيم[187] الذي تعرض منزله وحظيرة أغنامه في يرزا للهدم للمرة الثانية خلال 2013 أنهم يعيشون أوضاعاً صعبة، "فالاحتلال يهدم ونحن نقوم بالبناء من جديد ليعاود عملية الهدم، فلا مغيث لنا من سياساته المتواصلة لهدم بيوتنا ومصادر رزقنا، يحاولون إجبارنا على الرحيل، ولكن نحن باقون ما بقينا على وجه الحياة، فلا أرض تحنو علينا مثل أرضنا على الرغم من قلة ما يتوافر لنا من خدمات إن وجدت، فالمياه غير متوافرة حتى للشرب، ولا كهرباء لدينا، فنشعل بيوتنا بالكاز والحطب، ومزارعنا تحتاج الكثير من الأسمدة والمبيدات الحشرية المرتفعة الثمن، وفي الصيف يفسد أغلب طعامنا لشدة الحرّ، ورغم ذلك سنبقى هنا."

وكذلك هدمت جرافات الاحتلال في مطلع شباط 2014 حوالي 43 مسكناً وحظيرة في خربة أم الجمال بمنطقة الأغوار الشمالية، بحجة تواجدها في منطقة عسكرية مغلقة، حيث قال مسئول ملف الأغوار في محافظة طوباس معتز بشارات أن قوات كبيرة من جيش الاحتلال اقتحمت الخربة، وجرفت مساكن المواطنين، وكذلك هدمت حظائر المواشي وطوابين الخبز القديمة، وأفاد بشارات أن عدد المتضررين من عملية الهدم بلغ 13 عائلة، وأصبح أفرادها بلا مأوى، كما هو الحال بالنسبة إلى أعداد كبيرة من المواشي من أغنام وأبقار وجمال، ورغم ذلك فقد قامت تلك العائلات بإعادة إعمار تلك البيوت المهدومة وحظائر أغنامهم بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من الخربة، إلا أن تلك القوات داهمت أم الجمال مرة أخرى ودمّرت ما تم بناؤه. وكانت المحكمة الإسرائيلية العليا، رفضت

---

[187] فيصل إبراهيم، مواطن من تجمع يرزا، مقابلة شخصية، يرزا، 2014/1/12.

الالتماس الذي قدمه أهالي خربة أم الجمال مؤخراً، وذلك لمنع قوات إسرائيل من هدم مباني الخربة وتدميرها، كما أشار عارف دراغمة، وأضاف أن عدداً كبيراً من العائلات تعيش في أراض مملوكة للبطريركية اللاتينية منذ عشرات السنين، وعملية الهدم هذه لم تكن الأولى، والسبب في ذلك عدم امتلاكهم لعقود إيجار من البطريركية اللاتينية التي ترفض منحها للمواطنين، مؤكداً أن المجلس المحلي للمالح خاطب البطريركية مرات عدة من أجل الحصول على ورقة إيجار واستئجار للعائلات التي تعيش في أراضيها، وذلك لمنع الاحتلال من طرد سكان المنطقة وهدم منشآتهم، لتهويد أم الجمال لصالحهم، لكن دون جدوى.

ومن جانبها أفادت مديرة التخطيط والتنظيم في وزارة الحكم المحلي في محافظة طوباس سهير أبو دواس[188] أن الوزارة تعنى بإقامة المشاريع في المناطق المهمشة بالأغوار سيما المصنفة ج وضمنها تجمعات المالح، وكذلك مشاريع للمناطق الحدودية والقريبة من المستوطنات، ومشاريع لإقامة البنى التحتية في تلك المنطقة، وأضافت أبو دواس أنه في حالة هدم منازل المواطنين في تجمعات المالح تقوم الحكم المحلي بتزويدهم بالخيم والخلايا الشمسية للإنارة، بسبب عدم القدرة على تمديد خطوط الكهرباء نتيجة معارضة سلطات الاحتلال، بالإضافة لتزويدهم بتنكات للمياه وإنشاء الشوارع التي يتم تجريفها بشكل مستمر في حال تنفيذها بذريعة عدم الترخيص، وهناك مخطط جديد لتزيدهم بكرافانات في حال الهدم، ونوّهت أنه في 2014 يتم السعي لعمل مخطط هيكلي للمناطق ج وفي حال تم تنفيذ المخطط بسبب ما يتم وضعه من عراقيل إسرائيلية سيتم البناء، وإن لم ينجح ستواصل الوزارة تزويد المواطنين المهجرين بالخيم.

[188] سهير أبو دواس، مديرة التخطيط والتنظيم في وزارة الحكم المحلي في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، مقابلة شخصية، طوباس، 2014/3/17.

فيما أكدّ معتز بشارات أنه تم تزويد بعض المناطق بالكهرباء من خلال الخلايا الشمسية كما في يرزا وإبزيق ومكحول، وخلال2014 سيتم تزويد كل أسرة في المالح بالخلايا الشمسية للحصول على الكهرباء.

فالمشاريع المتعلقة بالسكن والبناء من قبل السلطة الفلسطينية وما يرافق ذلك من خدمات رهين الممارسات الإسرائيلية، حيث لا خطة فعالة للتنفيذ، إذ لا يتم البناء ولا إقامة بنية تحتية ولا خطوط للماء والكهرباء خوفاً من إعادة تدمير ما تم إنشاؤه.

- العمل

يعتبر الحق في العمل أول الحقوق التي يقرها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتناول الجزء الثالث من العهد حقوقاً محددة، منها الحق في العمل (المادة 6)، وينحصر الحق بإتاحة فرصة العمل، سيما لأولئك الذين لا تتاح لهم الفرصة. وتنص المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن الحق في العمل يشمل "ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية،"[189] وهكذا فهي تحدد لنا العنصر الأساسي في هذا الحق من حقوق الإنسان، ألا وهو إتاحة الفرصة لكسب الرزق. وحسب المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الفقرة الأولى "لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة،"[190]وفي القانون الأساسي الفلسطيني نصت المادة 25 منه على أن "العمل حق لكل مواطن وهو واجب وشرف وتسعى السلطة الوطنية إلى توفيره لكل قادر عليه."[191]ويعتبر قانون العمل من أهم القوانين التي أقرّها المجلس التشريعي الفلسطيني، وقد ضمتّ أحكامه احتياجات العمال

---

[189] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 16 كانون الأول 1966، http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b002.html.

[190] الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، http://www.un.org/ar/documents/udhr.

[191] منظومة القضاء والتشريع في فلسطين- المقتفي، "القانون الأساسي الفلسطيني،" إعداد معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id (استرجع بتاريخ 2014/1/3).

وأرباب العمل، وعالجت ما ينشأ من نزاع بين العامل وصاحب العمل، وكذلك حقوق العامل، وقد بذلت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي جهدها لضمان استقرار العمل والعمال وأصحاب العمل في فلسطين، حيث نصت المادة الثانية منه رقم 7 لسنة 2000 أن "العمل حق لكل مواطن قادر عليه، تعمل السلطة الوطنية على توفيره على أساس تكافؤ الفرص ودون أي نوع من أنواع التمييز."[192]

وطبيعة الحال في منطقة المالح تتبلور في عدم توافر مؤسسات للعمل فيها من قبل سكان تلك المنطقة، فاعتماد مواطني المالح يتركز بشكل أساسي على تربية الأغنام والأبقار وكذلك زراعة ما تبقى من أراضيهم التي يصادرها الاحتلال الإسرائيلي ويدمرها المستوطنون بين الفينة والأخرى، فلا توجد علاقة تنظمها تلك القوانين المتعلقة بالعمل والعاملين بسبب عدم وجود بيئة متوافرة لتنفيذ تلك القوانين على العامل وربّ العمل. ويقول مدير مديرية العمل في محافظة طوباس محمد عبد الهادي[193] أن سكان المالح يعتمدون بعملهم على تربية المواشي، والبعض الآخر يعملون في الزراعة، ويضيف أن ما تمارسه إسرائيل من مصادرة الأراضي الزراعية ومصادر المياه من قبل المستوطنين دفعت وأجبرت بعض المزارعين للعمل في مزارع المستوطنات، حيث لا يعمل مواطنو منطقة المالح في أية مؤسسة تابعة للسلطة الفلسطينية ولا يوجد لديهم دخل ثابت، مع توفر مساعي لتشغيل بعض الشباب سيما المتعلمين منهن لتوفير فرص عمل لهم مع بعض المؤسسات والجمعيات أو من خلال التواصل مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) لمساعدة اللاجئين من سكان المالح في الحصول على عمل بعيداً عن المستوطنات، مشيراً أنه بين عامي 2000- 2005 تم تنفيذ مشروع برنامج البطالة، وقد استفاد منه سكان الأغوار الشمالية، من خلال توفير فرص عمل مؤقتة لمدة 6 شهور، في المجال الزراعي

---

[192] الاتحاد العام لنقابات عمال فسطين، قانون العمل الفلسطيني، http://www.pgftu.ps/page.php?do=show&action=qan.

[193] محمد عبد الهادي، مدير مديرية العمل في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، مقابلة شخصية، طوباس، 2014/3/17.

والبنية التحتية، لكن لم يشمل المشروع سكان المالح، بل شمل مناطق السلطة في بردلة وعين البيضاء.

ومن جهته ذكر عارف دراغمة أن معدل البطالة في المالح يكاد يتجاوز 40%،[194] وذلك بسبب تدمير أراضيهم، وما ينتج عن ذلك من عدم قدرتهم على توفير الأعلاف للمواشي وارتفاع التكاليف الطبية لعلاجها، فضلاً عن اعتداءات المستوطنين المتكررة على ثروتهم الحيوانية، وفي السياق ذاته أشار مسئول ملف الأغوار في المحافظة معتز بشارات أن عدد العاملين من الأغوار الشمالية في المستوطنات القريبة لا يقل عن 780 عامل فلسطيني، غالبيتهم يعملون في مستوطنة مخولا الزراعية، منهم 13 خريج من الجامعات من أصل 75 خريج، والبقية عاطلين عن العمل، ويعمل قسم منهم بالأرض وتربية الأغنام مع أهاليهم، وذلك يدل على غياب سياسة حكومية مدروسة لاستيعاب الطاقات البشرية العاملة سواء في المؤسسات الحكومية أو المشاريع التي يمكن تنفيذها بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

ويشير خضير علي بشارات، 35 عاماً، ويعيش بالفارسية،[195] أنه يعمل في مستوطنتي بقعوت وروعي، من السادسة صباحاً وحتى الثانية من بعد الظهر، في زراعة الورود وتعشيب الأرض، بمبلغ 75 شيقل يومياً، مؤكداً أن الفقر والبطالة والبحث عن لقمة العيش هما الدافع للعمل لدى المستوطنين، فلا بديل لهم للعمل، وضمان أهله للأرض لا يكاد يغطي نفقات تلك الضمانة بسبب تجريف الاحتلال وتدريباته على أراضي عائلته، ولا يتوافر في المنطقة أية مشاريع فلسطينية للعمل، منوهاً أنه لن يترك العمل في المستوطنات، فالحكومة غير قادرة على توفير حاجة العاطلين عن العمل من سكان الفارسية، حيث لا فرصة للعمل غير تلك المستوطنات.

---

[194] أحلام حمد، *السلطة الفلسطينية وسياسة التهجير القسري الإسرائيلية للبدو في الضفة الغربية* (رام الله: جامعة بيرزيت، رسالة ماجستير، 2013)، 73.

[195] خضير علي بشارات، عامل فلسطيني بمستوطنتي بقعوت وروعي، مقابلة شخصية، الفارسية، 2014/4/12.

أما منصور محمد أبو عامر[196] والذي جاوز الأربعة عقود من الفارسية، يعمل في مستوطنة مخولا منذ الانتفاضة الأولى بزراعة الأعشاب الطبية يقول:"أن الأرض مصادرة من الاحتلال ومواشينا لا تكفي لمصاريف العائلة، لذا أعمل بالمستوطنة بمبلغ 85 شيقل باليوم، ولكن هناك أيام لا يوجد لنا عمل بالمستوطنة، والحياة صعبة وتكاليفها متزايدة، ولدي 5 أطفال ومصاريفهم بتزيد، فكيف رح أترك أي فرصة للعمل بالمستوطنة، تعطينا الحكومة البديل بنترك الشغل، أما نترك وفش شغل مكانه مستحيل، حتى لو ما أعطونا المشغلين بالمستوطنات تأمينات وعقود عمل بنشتغل والتوكل على ربنا،" عندما تسمع أحاديث عمال المستوطنات وتشاهد بؤس حياتهم تصمت لتكتفي بالنظر والسمع، فلا حديث يعلو في اتساع الأرض بتعرجاتها سوى صوت قهرهم.

وهاني صلاح دراغمة[197] ابن الأربعين عاماً، يمكث في أرضه بالمالح منذ ولادته، ويعمل من عمر 15 عاماً بمستوطنة مخولا في تنظيف الأرض وزراعة ما يطلب منهم من قبل المستوطنين، بمبلغ 90 شيقل، مشيراً أن المشغلين يقوموا باستغلالنا ونهب تعبنا ولا مغيث، ويفيد دراغمة:"جيش الاحتلال يدمر سنوياً أرضي وأرض أهلي، وإنتاج المحصول ما بكفي تعويض الخسائر، والحكومة ما بتقدملنا غير الخيمة وقطاعية حطب، يعني نوكل ونصرف على حالنا منهن؟!، كيف نبطل نشتغل بالمستوطنة وفش مصدر رزق مكانه، ما إلنا حلّ غير نعيش هون ونشتغل بمستوطنات إسرائيل،" فحال العمال بمستوطنات الأغوار يحتاج الكثير من العمل من قبل المؤسسات الحكومية والتعاون مع القطاع الخاص لتوفير أدنى احتياجاتهم من الحياة، وتأمين العمل لهم خارج المستوطنات التي تستنزف جهدهم.

ومن جهته أفاد مدير مكتب الأغوار الشمالية لوزارة الشؤون الاجتماعية في طوباس ميزر بشارات أن بعض الأسر في منطقة المالح والتي تحتاج لمعونة تتلقى مساعدات من قبل الوزارة سيما العائلات التي لا معيل لها من كبار السن أو بسبب عدم توفر العمل لأفرادها، حيث يتم تقديم الدعم لحوالي 128 عائلة من أصل 420 عائلة في المنطقة،

---

[196] منصور محمد أبو عامر، عامل فلسطيني بمستوطنة مخولا، مقابلة شخصية، الفارسية، 2014/4/12.

[197] هاني صلاح دراغمة، عامل فلسطيني بمستوطنة مخولا، مقابلة شخصية، المالح، 2014/4/12.

وعن تلك المساعدات يشير بشارات أنها قد تكون عينية مثل المـــواد الغذائيـــة والمئونـــة الرئيسة كل ثلاثة شهور تشمل زيت وطحين وأرز وسكر للعائلة الواحدة، أو مســـاعدات مادية تتراوح بين 750-1800 شيقل، وكذلك الحصول على تأمين صـــحي، ويضـــيف بشارات أن الوزارة تسعى لتقديم المساعدات لسكان المالح في كل الأوقات خاصة وقـــت الأزمات خلال قيام جيش الاحتلال بهدم منازلهم ومصادرة ممتلكاتهم، وأشار أنه في العام 2014 تم تنفيذ مشروع ذيب الذي يهدف لتمكين الأسر، بحيث تعتمد على نفسها بدلاً من المساعدات الخارجية، وقد تم استهداف 20 أسرة، تشمل إقامة محلات للأدوات المنزليـــة أو تربية الأغنام بالإضافة لإنشاء البيوت البلاستيكية (الحماموت)، وذلك بتمويل من البنك الإسلامي وتنفيذ الشؤون الاجتماعية، وأيضاً هناك برنامج المساعدات الطارئـــة والـــذي استهدف 10 عائلات بتجمعات المالح بعد عمليات الهدم بـــدعم مـــن الســـلطة الوطنيـــة الفلسطينية. وفي سياق الحديث يقول ياسر أبو عرام[198] في وادي الفاو من منطقـــة عـــين الحلوة أن المساعدات التي تتلقاها أسرته عبارة عن طحين وبفترات بعيدة، وأن ما يستلمه عبارة عن طحين "مسوس" غير صالح للاستخدام، مؤكداً أنه لا يريد مساعدة، فقط يريـــد أن ينعم بخدمات بنى تحتية له ولأسرته، وأن تتوفر له الحماية ولمواشيه مـــن تـــدريبات جيش الاحتلال وممارسات المستوطنين بحقهم من قتل للمواشي وحرق لمحصول أرضه.

وفي هذا المحور ضعف واضح لدور المؤسسات الفلسطينية التي تتعاون مع السلطة فـــي وضع الخطط وتنفيذها فيما يتعلق بتوفير العمل لسكان المالح، وعدم اقتصار ذلـــك علـــى مشاريع مؤقتة لا تشمل في الكثير من الأحيان سكان المالح واقتصارها على عين البيضاء وبردلة وكردلة.

نستنتج من ذلك أن السياسات التي تتبعها السلطة الفلسطينية والمؤسسات المتواجدة عبارة عن محاولات لتقديم الخدمات لمواطني الأغوار في المالح، دون تطبيق عملي على أرض الواقع، ففي مجال التعليم لم تتمكن خطة العامين لرئيس الوزراء الســـابق ســـلام فيـــاض

---

[198] ياسر أبو عرام، مواطن من وادي الفاو في عين الحلوة، مقابلة شخصية، المالح والمضارب البدوية، 2014/1/12.

وحتى خطة وزارة التربية والتعليم الخمسية لعام 2012، وكـذلك خطـة 2014-2016 لوزارة التخطيط من إنشاء مدرسة واحدة في منطقة المالح، نتيجة التخوف من قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدمها، وفي المجال الصحي غياب واضح لخطة فياض من شـمول المنطقة بالخدمات الصحية، والتي تقتصر على سيارة الخدمات الصـحية التـي تـزور المنطقة كل أسبوع فقط، فالمريض لا يخصص وقتاً لموعد مرضه، وكذلك هناك حـالات طارئة تستدعي وجود مركز صحي واحد على الأقل لتقديم الإسعافات الأولية عند الحالات الطارئة، وفي أبرز معالم الحياة "الماء" فمنطقة المالح تعاني من شـح مصـادر الميـاه، فسياسات السلطة هنا تتمحور بخطط ووعود لتنفيذ مشاريع تتعلق بإقامة الآبار وخطـوط المياه كما خطة فياض، ولكن المالح كما جميع المجالات السابقة كانـت خـارج نطـاق التطبيق في الخطة، وحتى في السنوات اللاحقة لخطة العامين فالمشاريع عبارة عن تزويد مواطني المالح بالمياه عن طريق الصهاريج والتنكات، دون العمل على إيجاد حلّ جذري للتخلص من مشكلة نقص المياه، وحتى عند التنفيذ كترميم الآبار يتم استغلالها من الجانب الإسرائيلي في ذات الوقت دون تحقيق استفادة لمواطني المالح، بل ما يزيد الوضع سوءاً قيام سكان المنطقة بشراء المياه التي تثقل عاتقهم.

وفي الثروة الزراعية المشاريع عبارة عن خطط مستقبلية لم يتم تنفيذها، وحتـى خطـة العامين لفياض كانت تشمل إنشاء طرق زراعية ومنها الأغوار الشمالية سيما في بردلـة وكردلة وعين البيضاء الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، أما الطرق الزراعيـة فـي المالح والواقعة تحت النفوذ الإسرائيلي لم تأخذ نصيبها من الخطة، وذلك ناجم عن الخوف من خسارة تلك الطرق بالتجريفات الإسرائيلية بالمنطقة، والحال للقطاع الحيـواني لـيس بأفضل، فلا خطة تطويرية للنهوض بالقطاع الحيواني، وما يقدم لمربي الثروة الحيوانية لا يتعدى مساعدات وتعويضات آنية عن الأضرار الناجمة عن ممارسات الاحتلال.

والسكن في المالح لا جديد بشأنه، فلا خطط حكومية تم تنفيذها من حيث البناء للمنازل ولا تم إقامة بنية تحتية لتساعد مواطني المالح على البقاء فيها، وما وجد من خطـط يتوقـف على موافقة الجانب الإسرائيلي على تنفيذه وإعطاء السلطة الرخص للمباشرة في البنـاء،

وفيما يتعلق بالعمل غياب واضح لدور السلطة الفلسطينية لتوفير العمل لسكان المالح، سيما في ظل عدم وجود مؤسسات ومشاريع حكومية في المنطقة، لاستيعاب الطاقات الشبابية خاصة من خريجي الجامعات، وأن ما يتوافر من فرص للعمل عبارة عن مشاريع مؤقتة وعدم شمول العديد من تلك المشاريع لمواطني المالح.

وهنا ندرك حجم الضعف الذي يكمن في سياسات المؤسسات الفلسطينية لمواجهة السياسات الاستيطانية، وأن ما يتوافر من خطط للعمل لا يحوي جميع المناطق سيما الأغوار التي تقع ضمن نطاق وسيطرة الاحتلال، وأن هناك غياباً واضحاً لوجود خطة شاملة للنهوض بمنطقة المالح، وأن ما ينفذ في المنطقة لا يتعدى المشاريع المؤقتة والتي تأتي رداً على الانتهاكات الإسرائيلية في المنطقة.

المقاومة الشعبية في المالح والمضارب البدوية

بعد ما تم تقديمه من معطيات إلى جانب ما تقوم به السلطة الفلسطينية والمؤسسات من خدمات وفق قدرتها في منطقة المالح، فإن هناك مبادرات للمقاومة الشعبية السلمية تتم بالتعاون والتنسيق بين محافظة طوباس وأهالي الغور في المالح، حيث يتم العمل بالمحافظة على تشكيل لجان وتسيير وتنفيذ فعاليات في الأغوار الشمالية عموماً والمالح خصوصاً، مثل حراثة الأراضي القريبة من المستوطنات والمعسكرات، وكذلك تأدية صلاة الجمعة في المالح بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية، وعمل أيام طبيّة هناك، ومسيرات سلمية على الحواجز العسكرية ومنها حاجز الحمرة، ومسيرات شعبية بالتعاون مع المتضامنين الأجانب لسكان القرى والخرب المهدومة، كما يتم إجراء فعالية سباق الخيل كل أسبوع مروراً بالحواجز والمستوطنات في المالح.

ويعتبر كذلك عقد إحدى جلسات مجلس الوزراء في عين البيضاء بالأغوار الشمالية في العام 2014 تحدياً للاحتلال والمستوطنين، سيما بعد مطالبة الإسرائيليين بتطبيق قرار ضم الأغوار لدولتهم، كما أقام ناشطون ضد البناء الاستيطاني بإقامة قرية عين حجلة على أراضي كنيسة عين حجلة، وقرية العودة قرب حاجز بيسان بالأغوار الشمالية في مناطق

الأغوار الفلسطينية رداً على سياسة الاستيطان على غرار قريتي بـــاب شـــمس وأحفـــاد يونس، وأيضاً تم إقامة مهرجان "هنا باقون" في الأغوار بتاريخ 2014/3/13، للتأكيـــد على سياسة أهالي الغور الشمالي على تمسكهم بأراضيهم وممتلكاتهم، ورفضهم لسياسات إسرائيل التهجيرية لاقتلاعهم من جذورهم فيها، ولتعليم الأجيـــال اللاحقـــة أن أراضـــي الأغوار حقٌّ من حقوقهم التي تسعى إسرائيل لانتهاكها.

وكذلك تم في الثامن من نيسان 2014 زراعة 1000 شجرة زيتون فـــي خربـــة ســـمرة التابعة للمالح والمضارب البدوية بالتعاون بين محافظة طوباس والإغاثة الزراعية، لدعم صمود أهل الغور للثبات والبقاء رغم الانتهاكات الإسرائيلية بحقهم، نتيجة محاولة قـــوات الاحتلال الاستيلاء على سمرة وضمها لمستوطنة روعي، وتعتبر هذه خطوة فعالة للـــردّ على اعتداءات الاحتلال ضد الأرض.

كما أنه في حالات الهدم يتم توفير وتعويض مواطن الغور فـــي المـــالح وغيرهـــا مـــن المناطق، فإن خسر بركسات أغنامه يتم تعويضه بعدد ما تم هدمه من البركسات، وذلـــك يشكل دافعاً للبقاء والمقاومة والبناء من جديد، من خلال عمل المحافظة مع عدة جهـــات منها مؤسسات محلية كالحكم المحلي ووزارة الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم ووزارة العمل والتخطيط والزراعة والهلال الأحمر والصليب الأحمر وغيرها من المؤسسات التي تُعنى بالتنمية والنهوض لصالح الأغوار الشمالية، كما يتم العمل مع جهات دوليـــة مثـــل الأمم المتحدة ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والإغاثة الإسلامية في فرنسا، حيث تقوم هذه المؤسسات بتقديم الخيام والحظائر والمعالف والمشارب وصهاريج المياه بسعة 3 كـــوب بسعر 7000 شيقل لكل صهريج، إضافة لتقديم التموين والبطانيـــات وأدوات التنظيـــف والمطابخ، في محاولات جادة لتقديم الخدمات الأساسية التي تساعد على توفير سبل العيش والصمود لمواطني الأغوار الشمالية في طوباس.

ولا نغفل عن أن المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية وتحديداً منتجات مســـتوطنات الأغـــوار والتي بدأت منذ العام 2005 يعتبر خطوة فعالة للمقاومة الشعبية السلمية، لما تشكله حملة

المقاطعة من أهمية بتكبيد الجانب الإسرائيلي خسائر في إجمالي الناتج الاقتصادي لدولتهم، وما يترتب على ذلك من دعم منتجات الأغوار في السوق الفلسطيني وانعكاسه إيجاباً على المردود الاقتصادي، وكذلك ما تشكله مقاطعة العمل في مستوطنات الأغوار من تكبيد المشغل الإسرائيلي من خسائر لارتفاع تكاليف العامل الأجنبي مقارنة مع العامل الفلسطيني، وما يترتب على ذلك من توافر المحاصيل من الأغوار نتيجة عمل المزارع في أرضه وتوافرها في السوق وبالتالي انخفاض أسعارها مقارنة مع منتج مستوطنات الأغوار.

وأيضاً تشكل حملة "أنقذوا الأغوار" والتي يترأسها فتحي خضيرات منذ تأسيسها في العام 2005 بادرة لتشكيل وعي كامل لدى المواطنين الفلسطينيين والعالم أجمع عن حقيقة ما يجري في الأغوار من سياسات ممنهجة للطرد من أراضيهم، ولرصد انتهاكات جيش الاحتلال والمستوطنين شبه اليومية في الأغوار، لحشد الدعم والحراك المحلي والدولي للدفاع عن حقهم في البقاء فوق أراضيهم دون خوف من اقتلاعهم منها.

فجميع هذه السياسات السلمية للمقاومة سواء من السلطة والمؤسسات الفلسطينية أو من خلال مبادرات مواطني الأغوار في منطقة المالح وغيرهم من ذوي الاهتمام بالمنطقة، من شأنها أن تشكل وضع حدٍّ للانتهاكات الإسرائيلية في مناطق سلّة فلسطين الغذائية، والتي تعتبر ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، وأساس الانطلاق للاستثمار، كما تشكل أهمية للفعل الجماعي لردّ الأخطار الإسرائيلية التي تحدّق بالأغوار تحت حجج ودواعي أمنية، وللحفاظ على العمق الاستراتيجي لدولتهم على حدّ تعبيرهم.

المبحث الثالث: الأبعاد الاقتصادية للسياسة الاستيطانية في الأغوار الشمالية

من خلال السياسات الاستيطانية التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية في الأغوار من اقتلاعهم من أراضيهم، وإنشاء المستوطنات ومعسكرات تدريب الجيش، وإقامة الطرق الالتفافية والحواجز، والسيطرة على المياه ومصادرة المواشي، ومنع سكان الأغوار من البناء، وغيرها من وسائل تفريغ مواطني تلك المناطق خاصة الشمالية من أراضيهم يشكل وسيلة تحافظ بها إسرائيل على مكاسبها الاقتصادية في المنطقة، وما يترتب على ذلك من إعاقة حركة التنمية الاقتصادية للفلسطينيين في الأغوار الفلسطينية، نتيجة تصنيف الكثير من تلك المناطق ضمن اتفاقيات أوسلو بالمنطقة ج، الخاضعة للنفوذ الإسرائيلي الكامل أمنياً ومدنياً.

وذلك يظهر مكانة الأغوار لدى الجانب الإسرائيلي، فالادعاءات الإسرائيلية تشير أن السيطرة على الأغوار لأسباب أمنية، لكن الحقائق تظهر أن إسرائيل تسعى لإيجاد مناطق مستقرة وخالية من الفلسطينيين لجلب المستوطنين إليها، وذلك يحتاج للاستثمار والتنمية في تلك المناطق على حساب الفلسطيني، خاصة وأن العديد من المستوطنات في الأغوار زراعية نتيجة لاستغلال مناخ المنطقة لإنتاج محاصيل قادرة على تحقيق فائدة اقتصادية للمستوطنين وللاقتصاد الإسرائيلي، خاصة وأن 73% من المستوطنات في الأغوار زراعية، و10% عسكرية، و7% صناعية، و3% مدنية، و7% سياحية،[199] أي أن 87% من تلك المستوطنات لغايات اقتصادية، وأن المبرر الأمني لهم لا يتعدى 13%، ما ينافي صحة ادعاءاتهم، ويؤكد أن إسرائيل بمستوطناتها في الأغوار ترنو لتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي للمستوطنين، بما تقدمه لهم من امتيازات للاستثمار فيها، وما يترتب على ذلك من جذب المستوطنين إليها باعتبار المستوطنات القائمة في الأغوار ذات دخل اقتصادي قادر على تحقيق التنمية لهم ولاقتصاد دولتهم.

---

[199] عبد الستار الشريدة، *السياسات الاقتصادية في الأغوار وأثرها على المزارعين* (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012)، 10.

فالاستيطان الإسرائيلي بتواجده على أراضي الأغوار الفلسطينية سيما الشمالية أدى للعديد من الأضرار على مختلف نواحي حياة المواطنين فيها، ويمكننا في هذا المجال تحديد أهم الآثار والانعكاسات السلبية للاستيطان على الأغوار في طوباس خاصةً في المالح، وتحديداً الأبعاد الاقتصادية له على الأرض والإنسان، بجملة من المحاور وهي:

- **تدمير القطاع الزراعي الفلسطيني**

تعتبر الأرض الفلسطينية أرضاً ذات تربة زراعية خصبة صالحة للاستثمار، وأهمها مناطق الأغوار باعتبارها سلة غذاء فلسطين والتي تنعكس إيجاباً على الاقتصاد المحلي لكونه اقتصاداً زراعياً، فالعمالة الفلسطينية تعتمد في حياتها على قطاع الزراعة لكسب رزقهم، وذلك بسبب امتلاكهم للأراضي ذات الجودة العالية، ومنها الأغوار الشمالية بمناخها الملائم لزراعة كافة المحاصيل الصيفية والشتوية.

وفي هذا السياق أكدّ تقرير البنك الدولي للعام 2013 أن رفع الاحتلال سيطرته عن المياه والأراضي الزراعية في الأغوار سيساهم في زيادة الناتج المحلي الفلسطيني من القطاع الزراعي بنسبة 10%، إضافة إلى توفير ما يقارب 110 آلاف فرصة عمل للفلسطينيين،[200] وهذه الأرقام تشير لمدى الانتفاع الذي يمكن تحقيقه من الجانب الفلسطيني عند استغلال الأراضي الزراعية الواقعة تحت قبضة الاحتلال بما يدعمها من استنزاف مصادر المياه اللازمة للقطاع الزراعي، وقيمة الفائدة التي يمكن إضافتها للاقتصاد الفلسطيني وإدارة عجلة الإنتاج من خلال تشغيل العاطلين عن العمل في أراضي الأغوار. كما تعتبر الزراعة في الأغوار والأراضي الفلسطينية لبنة أساسية لحمايتها ولو بشكل مؤقت من المصادرة والاستيطان، فالزراعة في مناطق الأغوار تسهم بتحقيق نوع من الأمن الغذائي للشعب الفلسطيني، وتعمل على توفير فرص عمل لحوالي 15.2% من الأيدي العاملة، وفقاً لتقرير البنك الدولي لعام 2013، فضلاً عن مساهمتها في الناتج المحلي بحوالي 4%، والذي يشكل تراجعاً ملحوظاً عن الأعوام السابقة، حيث تراجعت

---

[200] البنك الدولي، *الضفة الغربية وقطاع غزة.. المنطقة ج ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني* (مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: البنك الدولي، تشرين أول 2013)، 2.

مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني من 23% عام 1994 لتصبح 5.6% فقط مع نهاية 2012، وذلك يدّل على تراجع القطاع الزراعي عاماً تلو الآخر في النهوض بالواقع الاقتصادي، وتأثيرات ذلك على تقلص العمالة الفلسطينية وتحديداً بالأغوار كونها الرافد الأساسي للاستثمار الزراعي، وبالتالي اتساع فجوة العاطلين عن العمل في ميدان الزراعة، وتدني قيمة الصادرات الزراعية للخارج، حيث تشير بيانات البنك الدولي أن مساهمة القطاع في مجمل الصادرات حوالي 15.4%، بقيمة حوالي 40 مليون دولار، إضافة لكونها رافد رئيسي لبعض الصناعات البسيطة، وفي ذات السياق فإن إحصاءات الجهاز المركزي الفلسطيني خلال الربع الأول من العام 2014 تشير أن البطالة في فلسطين ارتفعت في الربع الرابع لعام 2013 من 28.6% إلى 29.3%، وفي الضفة حافظت على النسبة 18.2% لكلا الربعين،[201] وعند الوقوف لدى هذه الأرقام فإن استغلال الأراضي الزراعية التي تقوم إسرائيل بالسيطرة عليها خاصة بالأغوار تساهم في توفير العمل للمزارعين والعمال الباحثين عنه وسيتم تشغيل حوالي 15.2% من أصل 28.6% خلال العام الفائت، ما يعني تقليص معدل البطالة إلى 13.4%، وما ينجم عن ذلك من رفع مستوى الإنتاج الزراعي الفلسطيني، وتوفير الأمن الغذائي، وكذلك وجود فائض لدى المزارعين والمساهمة في رفع معدل الصادرات الفلسطينية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد للمنتجات الإسرائيلية وكذلك الأجنبية، وما قد تشكله العملية التصديرية للمنتجات الزراعية بجودتها العالية لزيادة الطلب الخارجي عليها، وبالتالي رفع معدل العاملين في ذلك القطاع وما يترتب على ذلك من زيادة تقليل معدلات البطالة في الوسط الفلسطيني، سيما باستغلال مناطق الأغوار التي تنتج محاصيل صيفية وشتوية بمواعيد مبكرة، نظراً لحرارة مناخها، وحاجتها للعمال للعناية بها.

---

[201] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح القوى العاملة، الربع الأول من العام 2014،" *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني*، 15 نيسان 2014، http://www.pcbs.gov.ps/PCBS_2012/Calendar/Calendar_ar.aspx (استرجع بتاريخ 2014/5/4).

فما تمارسه إسرائيل من سياسات شأنها تدمير الأراضي الزراعية في الأغـوار لإقامـة المستوطنات والمعسكرات يؤدي لخسائر كبيرة تهلك المزارع، وكذلك تدني مستوى عجلة الاقتصاد الفلسطيني من قطاع الزراعة إن لم تؤدِ إلى تراجع تلك العجلة لمراحل متأخرة، خاصة مناطق الأغوار باعتبارها أرضاً خصبة للعطاء والإنتاج، إضافة أن قوات الاحتلال تقوم بشق الطرق الالتفافية في الأغوار الشمالية ما يؤدي إلى الاستيلاء علـى أراضـي المزارعين، وكذلك تجزئة أراضيهم بحيث تصبح قطعاً صغيرة لا يمكن الاستفادة منهـا لقضاء حاجتهم من الإنتاج الزراعي بسبب عمليات التجريف وقلب الأرض رأسـاً علـى عقب، ما يعني أن إسرائيل تمارس كافة الأساليب للاستحواذ على أراضي الفلسطينيين في الأغوار.

كما أن إسرائيل تسيطر على أراضي الأغوار الزراعية مـن خـلال إنشـاء القواعـد العسكرية، حيث يوجد في الأغوار الفلسطينية 10 قواعد عسكرية، 2 منها في أريحا، و8 في محافظة طوباس والأغوار الشمالية وهي: قاعدة بقعوت والتي تسـتولي علـى 200 دونم، وروعي التي تسيطر على610 دونم، وبلاس 75 دونم، وقاعدة بترنوت شـيلا 44 دونم، ومسكيوت أنشئت على 50 دونم، أما سمرة أقيمت على 250 دونم من الأراضـي الزراعية في الأغوار الشمالية، وقاعدة حمدات 142 دونم، وناحل روتم استحوذت علـى 50 دونم،[202] أي أن تلك القواعد العسكرية استولت على حوالي 1421 دونم من أراضي الأغوار الشمالية في طوباس، فإسرائيل بذلك تحرم الفلسـطينيين مـن عمليـة التنميـة بالاقتصاد الزراعي، وفي المقابل تمنح الأراضي للمستوطنين، ففي 2010 علـى سـبيل المثال صادرت قوات الاحتلال 202 دونم من أراضي عين الحلوة التابعة لمنطقة المـالح في الأغوار الشمالية لأجل التوسع بمستوطنة مسكيوت، إذ تعلـن إسـرائيل الأراضـي كمناطق عسكرية ثم تقوم بضمها للمستوطنات لتوسعتها، حيث شهدت المستوطنة خمـس عمليات توسعة خلال نفس العام، وكذلك الأمر بالنسبة لمستوطنة مخولا، كما تكررت تلك

---

[202] الشريدة، *السياسات الاقتصادية*، 21.

الممارسات لغاية توسيع المستوطنات سيما في مستوطنة مسكيوت خلال الأعوام اللاحقة وآخرها في نيسان 2014 كما أفاد مسئول ملف الأغوار في طوباس معتز بشارات.

وتعتبر ممارسات الاحتلال للاستحواذ على الأراضي بحجة أنها مناطق عسكرية مجرد مبرر للتوسع بالمستوطنات، وما يدل على ذلك أن لواء الاستيطان التابع لإدارة ما يسمى بأراضي الدولة أصدر قراراً في حزيران 2011 يدعو لزيادة مساحة الأراضي الزراعية، بهدف ضمها لمستوطنات الأغوار، ما يعني زيادة مساحة الأرض التي يزرعها كل مستوطن،[203] وبناءً على سياسة إسرائيل للتوسع في استملاك الأراضي لصالح المستوطنين فإن ذلك يقلل ما يتبقى من الأرض الصالحة للاستغلال الزراعي للمواطن الفلسطيني، وبالتالي وجود فائض من العمالة الزراعية لقلة الأراضي التي بإمكانهم استغلالها، ما يؤدي لتحويل مالك الأرض في الغور لعامل مأجور في المستوطنات، وما ينتج عن ذلك من تدمير قطاع الزراعة، بسبب استخدام الأراضي كمناطق مفتوحة للتدريب بالرصاص وعمليات المطاردة، وكذلك تهديد مصدر رزق المزارعين الآخرين والذين يعتمدون كثيراً على الثروة الحيوانية التي ترتكز على الزراعة، وبالتالي القضاء على أسس وجودهم في المالح، وتفاقم العجز في الميزان التجاري لتدني إنتاجية الأغوار، وما يترتب على ذلك من قلة المساهمة في الإنتاج المحلي الفلسطيني.

وفي ذات المحور الأمني تشكل الحواجز العسكرية الثلاثة بردلة والحمرة وتياسير عائقاً للتنمية الزراعية في الأغوار الشمالية، بسبب إعاقتها لحركة المزارعين وشاحناتهم المحملة بالمنتجات الزراعية، وعمليات التفتيش الطويلة التي تؤدي لتلف تلك البضائع سيما خلال الصيف، فضلاً عن ضرورة امتلاكهم لتصاريح من الإدارة المدنية لعبور الحواجز، أو أن تكون بطاقتهم الشخصية تحوي مكان الإقامة في الأغوار الشمالية، فكل هذه السياسات تلحق أضراراً بالاقتصاد الزراعي لتلك الأغوار لصالح تحقيق النمو

---

[203] نعمان كنفاني وزياد غيث، *الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس، 2012)، 30-33.

الاقتصادي لمستوطنات المنطقة، نتيجة تلف المحاصيل الزراعية خلال عملية التفتيش، وما ينجم عن ذلك من تدمير بعض المحاصيل ما يؤدي لخفض أسعارها لدى البيع، وأيضاً يشكل إغراق السوق الفلسطيني بمنتجات المستوطنات، إحدى السياسات التي تخدم الاقتصاد الإسرائيلي، ما يؤثر ذلك سلباً على دخل المزارع الفلسطيني الذي يتكبد تكاليف عالية للزراعة لا تغطيها عوائد الإنتاج والبيع، ويشكل عاملاً لترك العمل بالأرض والاتجاه لطلب الرزق داخل المستوطنات، وأثر ذلك على الاقتصاد الفلسطيني، الذي يبتعد بذلك عن سبل التنمية نحو الاعتمادية على العمل بالمستوطنات الإسرائيلية، وبالتالي تنمية اقتصاد تلك المستوطنات الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الإسرائيلي.

إضافة لكل ما ذكر فقد قامت القوات الإسرائيلية في العام 2000 بحفر خندق في الأغوار الشمالية وبالتحديد في سهل البقيعة بطول 2كم، وعرض4م، وكذلك بعمق4م، ما أدى لعزل 40 ألف دونم من مساحة السهل والتي تقدر بـ 60 ألف دونم خلف الخندق، وفي العام 2006 أعلنت إسرائيل عن قيام مشاريع زراعية وصناعية ترتبط باقتصادها، وذلك بعد سيطرتها على المنطقة بواسطة الخندق، وهيمنتها على الأحواض المائية، كما ذكر مسئول ملف الأغوار في محافظة طوباس معتز بشارات، فالخندق أصبح يشكل وسيلة للاستيلاء على أراضي الأغوار للاستفادة منها لصالح الاقتصاد الإسرائيلي من قبل مستوطنات المنطقة، إذ يوجد مستوطنة بقعوت في المنطقة، وحالياً تبلغ مساحتها 2353 دونماً، مع الأراضي التابعة لها لأغراض الزراعة من عنب وأعشاب طبية وتمور وورود، والمساحات المتبقية من السهل مهددة بالمصادرة سيما بسبب عمليات محاولة تهجير تجمعات حمصة وخلة مكحول بشكل كلي، إضافة للتهجير في الحديدية والرأس الأحمر خلال الأعوام الماضية وتصعيد تلك المحاولات في العام 2014.

فإسرائيل من خلال هذه السياسات المدروسة تسعى لوجود حوالي 6 ملايين مستوطن حتى عام 2020، وكل هذا على حساب الأراضي الفلسطينية، إذ ستجعل المساحة للمستوطن

الواحد مثلاً 40 متراً بدلاً من 30،[204] وخلال السنوات الست القادمة ستعمل إسرائيل لتحقيق غايتها، وذلك على حساب الفلسطيني وأرضه، وبالتالي استنزاف مصادر رزقه سيما بالأغوار باعتبارها مناطق زراعية من الدرجة الأولى، لسيطرة المستوطنين عليها بعد هجرتهم إليها وإنشاء مشاريع زراعية خاصة بهم في تلك المناطق، لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لهم.

ويشير تقرير البنك الدولي في العام 2013 أن خسائر فلسطين السنوية من سيطرة قوات الاحتلال على مناطق ج نحو 3.4 مليار دولار، تلك الأراضي التي تعتبر العنصر الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني، ويذكر التقرير أن استثمار تلك المناطق المسيطر عليها يحقق نمواً لإجمالي الناتج المحلي الفلسطيني بمقدار 35%، كما أن الوضع المالي للسلطة الفلسطينية سيتحسن، حيث تزداد الإيرادات الحكومية بحوالي 800 مليون دولار، وبالتالي خفض عجز الموازنة لما يقارب النصف، وما يترتب على ذلك من تقليل مساعدات المانحين وتخفيف نسب الفقر والبطالة، وأفاد البنك الدولي أنه في قطاع الزراعة وفي حال استثناء الأراضي الواقعة لسيطرة المستوطنات والتي تشكل حوالي 187 ألف دونم، واستغلال حوالي 326400 دونم من الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة ج، سيتطلب ذلك 189 مليون م^3 من الماء سنوياً، وما تمنحه أوسلو للفلسطينيين 20% فقط أي حوالي 138.5 مليون م^3، ويمكن في حال ريّ تلك المساحة واستغلال مساحات من الغابات أن تحقق للاقتصاد الفلسطيني ما يقارب 704 ملايين دولار من القيمة المضافة، أي يضيف 7% من إجمالي الناتج المحلي، وما يترتب على ذلك الاستغلال لهذه المساحة من الأراضي الزراعية من لتحقيق فوائد عدة من نواحي تشمل خفض نسبة البطالة سيما بين فئة الشباب، وكذلك تقليص العجز في الميزان التجاري، نتيجة ارتفاع مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

---

[204] هاني عبد الله، محرر، *إسرائيل2020 خططها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 184-274.

وفي الأغوار الشمالية أفاد مجدي عودة مدير مديرية الزراعة في المحافظة أن الخسائر في الثروة الزراعية عام 2012 نتيجة تدمير المحاصيل مثل القمح والشعير والفول والبازيلاء حوالي 1.208.650 شيقل، منها 856.700 شيقل في المالح والمضارب، أما في العام 2013 بلغت خسائر غور طوباس ما يقارب 530.100 شيقل، منها 507.000 شيقل بمنطقة المالح، أما فيما يتعلق بالثروة الحيوانية وخسائرها لعام 2012 والتي تعتمد بشكل أساسي على القطاع الزراعي تبلغ في طوباس حوالي 2.179.800 شيقل، نتيجة تدمير حظائر الأغنام والأبقار ومصادرة المواشي وتسممها، وفي المالح وصلت الخسائر ما يقارب 351.800 شيقل من القيمة الإجمالية، بينما شكلت تلك الخسائر عام 2013 ما نسبته 4.807.500 شيقل، فيما بلغ معدل الخسائر في المالح والمضارب ما قيمته 4.767.500 شيقل من المبلغ السابق، ومن خلال هذه الأرقام ندرك ما يمكن أن تشكله الأغوار الشمالية من بيئة زراعية استثمارية تساهم بشكل فعال في النهوض بالواقع التنموي الزراعي، وبالتالي تنشيط حركة القطاع محلياً وخارجياً، وتفاقم العراقيل التي تنتهجها السياسة الإسرائيلية لتشجيع أصحاب هذه الأراضي والمواشي لهجرة أراضيهم، رغم أن قيمة الخسائر انخفضت لحوالي النصف في العام 2013 مقارنة مع 2012 فيما يتعلق بالثروة الزراعية، لكن ذلك لا يعني توقف إسرائيل عن سياساتها في تلك المناطق، حيث ارتفعت وتيرة تدمير الأراضي وممتلكات مزارعي المالح خلال 2014، ما يدلل على خسائر كبيرة، وبالرجوع لإجمالي خسائر العامين فعند استغلال تلك القيمة في الأغوار الشمالية يمكن المساهمة في تغطية العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، وزيادة الاستثمار والعمل في أراضي المنطقة بعيداً عن سياسات الاحتلال بمصادرة الأراضي بحجة التدريب العسكري، ما يشكل محوراً فعالاً لزيادة مساهمة تلك المنطقة في رفع إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني.

وأفاد عبد الستار الشريدة عام 2010 مثلاً أن حوالي 60% من إجمالي ناتج الخضار في الضفة من الأغوار، يتم تسويقها للسوق الفلسطيني وكذلك الإسرائيلي عبر معبري الجلمة وبيسان، إلا أن معبر بيسان والذي يبعد حوالي نصف كيلو متر أغلق أمام الفلسطينيين،

وأوعز الإسرائيليون للتجار بإدخال منتجاتهم عن طريق معبر الجلمة وطـــولكرم اللـــذين يبعدان حوالي 60 كم، وتتفاوت نسبة التصدير لإسرائيل حسب حاجتهم، أحياناً يبلغ معدل التصدير من الخضار 70%، وبعض الأوقات يبلغ 30%، أما التصدير للسوق العربـــي محدود وعبارة عن محاولات فردية سيما من مزارعي بذور البصـــل وأحيانـــاً البطاطـــا للسوق الأردني، وفيما يتعلق بالسوق الأجنبي فغالباً تتم عن طريق شـــركات إســـرائيلية بواسطة وكلاء العمال الفلسطينيين في المستوطنات، والتمور لا تتجاوز نسبة التصدير فيه للسوق الأجنبي 10% من مجموع الناتج الزراعي في الأغوار،[205] نتيجة سيطرة إسرائيل على المعابر، وعدم توافر شركات فلسطينية متخصصة بذلك، في حين أفاد تقرير البنـــك الدولي عام 2013 أن الإنتاج من الخضار في الأغوار يصل إلـــى حـــوالي 65% يـــتم استثماره في الاستهلاك الداخلي وللسوق الإسرائيلي وكذلك الأسواق الخارجية، مع تزايد تلف المنتجات بسبب الإجراءات العسكرية على الحواجز الإسرائيلية والتي تؤدي بدورها للحيلولة دون تغطية نفقات الإنتاج من الخضار، وانعكاس ذلـــك الســـلبي علـــى الســـوق الفلسطيني واقتصاده.

كما وتعتبر المياه العادمة التي تنساب من المستوطنات الإسرائيلية في الأغوار الشـــمالية على أراضي الفلسطينيين الزراعية سبباً للقضاء على محصـــولهم الزراعـــي وإنتـــاجهم الموسمي، إضافة لقيام المستوطنين في مناطق المالح بإلقاء نفاياتهم الصلبة والسائلة بمـــا تحويه من مواد كيميائية في أراضي المزارعين أو بالقرب منها، ما يـــؤدي إمّـــا لتلـــف المحصول أو التأثير على صحة سكان المنطقة، وفي ذات السياق تقوم المستوطنات فـــي الأغوار الشمالية بإلقاء الأسمدة والإسمنت والدهانات والمبيدات الحشرية والزراعية على أراضي المزارعين، وما ينجم عن ذلك من تلف المحاصيل المزروعة أو تـــدني إنتاجهـــا الطبيعي.

---

[205] عبد الستار الشريدة، *الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب* (لنـــدن: مركـــز الشـــرق العربـــي للدراســـات الحضـــارية والإستراتيجية، 2010)، 26.

- **الاستيلاء على مصادر المياه والتحكم بها**

بعد قيام قوات الاحتلال بالاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الزراعية لغايات استيطانية في الأغوار تحديداً في الشمالية منها، لم تغفل سلطات الاحتلال عن السيطرة على مصادر وموارد المياه للانتفاع منها في العملية الزراعية، واستخدامات المستوطنين، دون إقامة أية اعتبار لحاجة سكان تلك المناطق من المياه في المالح والمضارب البدوية.

وبسبب أهمية المياه للزراعة على وجه التحديد فإن قوات الاحتلال تسيطر على حوالي 78 مليون م^3 من المياه في غور الأردن، وتستخدم منها 37 مليون لصالح ما يقارب 70 ألف فلسطيني في الأغوار، وحوالي 41 مليون مستخدمة من قبل 9500 مستوطن في المنطقة، بمعنى أن الفلسطينيين الذين يشكلون 84% من مجمل سكان الغور يستهلكون نحو 47% من تلك المياه، في حين أن المستوطنين في الغور والذين تبلغ نسبتهم حوالي 16% يستهلكون 53% من مياه غور الأردن،[206] وهنا تبرز قيمة استغلال المستوطنين لتلك المياه لصالحهم على حساب مواطني الأغوار، حيث يتم تزويد مستوطني الأغوار بما يفوق حاجتهم المائية مقارنة مع أعدادهم، بينما يتم حرمان أصحاب المياه من حقهم بالانتفاع منه، وتزويدهم بكميات لا تغطي أدنى احتياجاتهم، فإسرائيل منذ عام 1967 عملت على استغلال مياه البحر الميت ونهر الأردن، لتحرم الفلسطينيين سيما المزارعين منها. انظر الرسم البياني والذي يوضح نسبة استخدام مواطني الأغوار للمياه بالنسبة لأعدادهم مقارنة مع المستوطنين في المنطقة:

---

[206] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "المياه في أريحا والأغوار،" *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني*، 2012، http:www.pcbs.gov.ps/portals/downloads/book1703. (استرجع بتاريخ 2014/2/15).

رسم بياني رقم 3: استخدام المستوطنين والفلسطينيين للمياه في الأغوار[207]

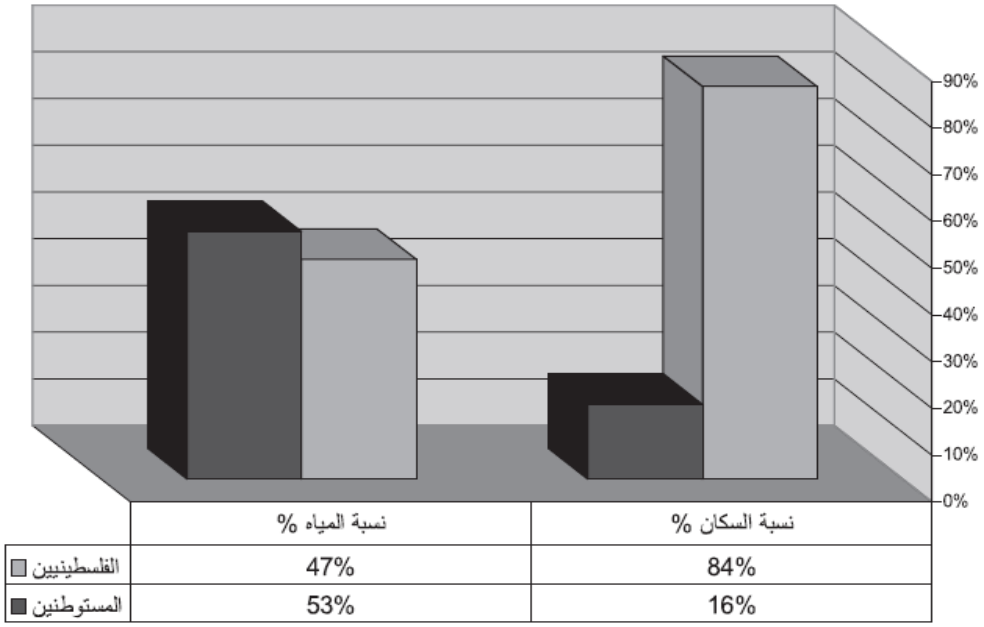

ولم يقف الأمر عند ذلك، فقد قامت القوات الإسرائيلية بتدمير وتجفيف الآبار الزراعية، ففي الأغوار الشمالية قامت بتجفيف 9 آبار ارتوازية، وبقي واحداً فقط صالحاً للاستخدام، ولذلك اضطر المزارعون الاستفادة من مياه شركة ميكروت الإسرائيلية، ففي العام 1975 تم الحصول على مليوني كوب من المياه لصالح 7500 دونم في قرية بردلة، وتراجعت الكمية في الثمانينات لتصل لحوالي 1.5 مليون، بدعوى استثناء نصيب الغائبين الذين لا يستغلون أراضيهم في المنطقة، وفي العام 1987 تم خصم 600 ألف من الكمية بحجة جفاف بئراً ارتوازياً في الأغوار الشمالية، بينما وصلت عام 2008 إلى 900 ألف، وبعد ذلك تم تقليل الكمية لتصل لحوالي 720 ألف كوب، إضافة لذلك استولت إسرائيل على مصادر المياه الجوفية من خلال إعلان مناطق تواجدها بأنها مغلقة عسكرياً، وبالتالي أثرت على إنتاج 16 عيناً من المياه في الأغوار، ما أدى لجفاف 6 منها، مثلما حصل في

[207] الشريدة، *السياسات الاقتصادية*، 21.

عين الفارعة بمحافظة طوباس،[208] والتي كانت تعتبر ملجأً لمزارعي الأغوار في حالة عدم توفر المياه لمزروعاتهم، وهذه الأرقام والتراجع في قيمة المياه المتوافرة للجانب الفلسطيني في الأغوار ومنها الشمالية تشير للتراجع في الإنتاج من القطاع الزراعي وخسائره بسبب اعتماده على المياه لتوفير الإنتاج القادر على المنافسة ضد منتجات المستوطنات في الأسواق الفلسطينية وحتى الخارجية.

وقيام المستوطنون بالسيطرة على المصادر المائية في الأغوار خلق مناخاً يوائم العملية الزراعية، إذ قاموا باستغلال المياه وزراعة ما يقارب 16 ألف دونم بالنخيل، نظراً لارتفاع قيمته الشرائية وتوافر المياه لديهم خاصة وأن أشجار النخيل تحتاج لكميات وفيرة من المياه، والذي أدى لتحقيق مكاسب اقتصادية مرتفعة لهم، ويشير معهد ماس أن 70% من منتجات التمور تسوق خارجياً، أي حوالي 11.4 مليون كغم سنوياً، و30% بين السوق الفلسطيني والإسرائيلي، بمعدل 4.9 مليون كغم لكلا السوقين، بأرباح تبلغ حوالي 138.7 مليون دولار أمريكي سنوياً للأسواق الثلاث الخارجية والفلسطينية والإسرائيلية، أي ما يشكل نحو 555 مليون شيقل إسرائيلي، فالدخل من السوق الخارجي لمنتج تمور المستوطنات بالأغوار بلغ ما يقارب 114.24 مليون دولار أمريكي، والسوق الإسرائيلي نحو 61.2 مليون شيقل أي ما يعادل 15.3 مليون دولار، أما السوق الفلسطيني حوالي 36.72 مليون شيقل، بنحو 9.18 مليون دولار،[209] فإسرائيل لن تستطيع تحقيق هذه الأرباح من زراعة النخيل دون بسط سيطرتها على موارد المياه التي تغطي احتياجات أشجار النخيل، لم يقتصر الأمر عند هذا الحدّ، فقد أدت المياه العنصر الرئيس للزراعة بتحقيق أرباح كبيرة للمستوطنين من المحاصيل الزراعية كالأعشاب الطبية والورود وغيرها من المنتجات، ودون سيطرتهم على المياه لن تحقق إسرائيل استقراراً اقتصادياً لمستوطناتها في الأغوار. انظر الجدول التالي الذي يبين إنتاج مستوطنات الأغوار من المحاصيل ومعدل تصديرها:

---

[208] الشريدة، *السياسات الاقتصادية*، 23.

[209] كنفاني وغيث، *الهيكلية الاقتصادية*، 50.

جدول رقم 7: إنتاج مستوطنات غور الأردن[210]

المحصول	المساحة (دونم)	نسبة التصدير ٪
عنب	٦٢٤٠	٦٠
زهور مغطاة	٣٨٠	٩٥
زهور مكشوفة	٦٦٠	٧٠
خضار مغطاة	١٠٠٠	٨٠
أعشاب مغطاة	٥٩٤	١٠٠
خضار مكشوفة	٧٠٠٠	
بصل وورد	٥٤	١٠٠
حمضيات	٦٠٠	٤٠
موز	٧٠٠	١٠٠

ومن خلال هذه الأرقام ندرك حجم المبالغ المالية التي تحققها دولة الاحتلال من المستوطنات الزراعية المتواجدة في الأغوار والتي تزداد نتيجة الاستيلاء على مصادر المياه التي تعتبر جزءاً من السياسة الأمنية للوجود الاستيطاني، وكذلك السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي للأغراض الزراعية، وتشكل هذه المساحة من خلال الجدول أعلاه لزراعة تلك المحاصيل حوالي 17408 دونم من مناطق الأغوار، وما تحتاجه تلك الأراضي من مياه للحصول على الإنتاج الداعم لاقتصاد المستوطنات، ففي حال قيام الفلسطينيون باستغلال تلك المساحة لصالحهم سندرك أن العوائد المالية التي تجنيها دولة الاحتلال من الزراعة في مستوطنات الأغوار كفيلة بتحقيق نوع من النمو الاقتصادي الفلسطيني، وتحقيق الأمن الغذائي والتصدير للخارج، وما يزيد الأمور تعقيداً وجود السوق الفلسطيني الذي يساهم بشكل ملحوظ في دعم منتجات تلك المستوطنات من خلال عمليات الشراء رغم ارتفاع أسعار منتجات المستوطنات مقارنة مع أسعارها مع المنتج الفلسطيني، وذلك يتبلور في النتيجة النهائية من تنامي حصة هذه المنتجات في الناتج الإجمالي الإسرائيلي بسبب توافر مصادر المياه التي تدعم العملية الإنتاجية من

[210] كنفاني وغيث، *الهيكلية الاقتصادية*.

المشاريع الزراعية للمستوطنين، وما يترتب على ذلك من خنق الاقتصاد الفلسطيني والذي من المفترض أن يتم النهوض به عن طريق أراضي الأغوار.

وقد أشارت أوسلو في اتفاقياتها أن المياه الجوفية مورد مشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بحيث يستغل الجانب الفلسطيني ما نسبته 20% من تلك المياه، بينما إسرائيل تستغل أربعة أضعاف ذلك أي 80%، كما أن سلطة المياه الفلسطينية أشارت أن استهلاك الفلسطيني من المياه في 2011 حوالي 73 لتر للفرد، من جانبها ذكرت سلطة المياه الإسرائيلية أن استهلاك الإسرائيلي يبلغ 183 لتراً،[211] وهذا يبرز حجم الاستغلال الإسرائيلي ضد المواطن الفلسطيني في شأن المياه، ومدى الانتفاع الذي يمكن تحقيقه من تلك المياه للصالح الإسرائيلي في ظل حرمان الفلسطيني من أدنى حاجته من تلك الكمية، حتى الاتفاقيات مع الجانب الفلسطيني في إطار المياه تبرز مدى استغلال إسرائيل لمصادر مياه الفلسطينيين، وذلك ما حدث في أوسلو.

وفي ذات السياق وفيما يتعلق بالجدار الفاصل فقد أثّر سلباً على مياه الضفة، حيث دمّر حوالي 90 بئراً ، كما فرض هيمنته على الحوض الشمالي الشرقي والحوض الغربي في الضفة، بطاقة إنتاجية تقارب 507 مليون م^3 سنوياً، وأدى الجدار لعزل 99% من المياه الجوفية في المنطقة الشرقية والغربية،[212]وجميع هذه السياسات من شأنها أن تضعف الإنتاج الزراعي الفلسطيني في الأغوار لقلة المياه ورفع إنتاجية المستوطنات الإسرائيلية في تلك المناطق.

وقد أشار مثلاً تقرير مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة– الأونكتاد الذي يختص بشؤون الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1999 أن إجمالي المياه في الضفة سنوياً يبلغ حوالي 800 مليون م^3، يستهلك الفلسطينيون 110 مليون، بينما يتم استغلال الباقي

---

[211] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة– بتسيلم، "أزمة المياه،" *بتسيلم*، 19 شباط 2014، http://www.btselem.org/arabic/water (استرجع بتاريخ 2014/4/3).

[212] حسن ابحيص وخالد عايد، *الجدار العازل في الضفة الغربية* (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، 38–39.

بمجموع 690 مليون م^3 من قبل المستوطنات ودولة إسرائيل،[213] وهذا يدل على حجم الاستغلال للمياه من الجانب الإسرائيلي لصالح تنمية اقتصادهم، بينما أشار تقرير الأونكتاد عام 2012 أن إسرائيل تسيطر على أكثر من 80% من المياه الجوفية من الأراضي الفلسطينية، بحيث تقوم باستغلالها لصالحها، وبيع ما يقارب 50% من المياه للجانب الفلسطيني الذي يقوم باستيرادها خاصة بمحافظة طوباس،[214] فالاستغلال الإسرائيلي من خلال التقارير رغم تباعد الفترة الزمنية يشير لأزمة المياه التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية خاصة في الأغوار التي تعتبر مصدر التنمية والإنتاج للنهوض بالواقع الاقتصادي للشعب الفلسطيني.

ومن جانب آخر أشار البنك الدولي عام 2013 لأهمية البحر الميت وما فيه من خيرات، حيث تفرض إسرائيل سيطرتها على قسم كبير منه، وتعمل على استغلال مياهه ومعادنه من البوتاس والبرومين، وتحقق إسرائيل والأردن سنوياً 4.2 مليار دولار من منتجات البحر، وأشار البنك أنه لو تمكن الفلسطينيون من الوصول لموارد البحر واستغلالها سيحققون 918 مليون دولار سنوياً، بما يعادل 9% من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، ما يشكل إضافة نوعية للإنتاج الفلسطيني، بما يخدم نمو الاقتصاد نتيجة استغلال مياه البحر ومعادنه.

فإسرائيل ممثلة بحكوماتها تسعى للسيطرة على أبرز مقومات إنتاجها الزراعي وهو الماء لضرب الاقتصاد الزراعي الفلسطيني، من خلال السيطرة على موارد المياه، وحرمان الفلسطيني منها، حيث تعتبر المياه من أبرز المعيقات التي تواجه سكان المالح في الأغوار الشمالية، نتيجة ممارسات قوات الاحتلال بسحب مياه تلك المنطقة لصالح استغلالها

---

[213] تقرير مجلس الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، "التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأرض المحتلة،" *مجلة صامد الاقتصادي*، عدد 87 (1999): 14.

[214] تقرير مجلس الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، "الأونكتاد: أداء الاقتصاد الفلسطيني سيزداد سوءا،" *وكالة وفا للأنباء والمعلومات الفلسطينية*، 5 أيلول 2012، http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id (استرجع بتاريخ 2014/4/10).

للمستوطنات القريبة منها، وتنمية ورفد مزروعات المستوطنات بعنصر وجودها من الماء.

- **استغلال الأيدي العاملة الفلسطينية**

تعتبر اليد العاملة الأساس في أية قطاع إنتاجي للدول، وفي فلسطين تساهم اليد العاملة في مختلف القطاعات الإنتاجية سيما الزراعية، نظراً لقلة استخدام الوسائل الزراعية الحديثة في الضفة خاصة مناطق الأغوار، مقارنة مع استخدام أكثر للوسائل الحديثة الزراعية في المستوطنات للمساهمة في زيادة إنتاجية القطاع الزراعي وتقليل الوقت والجهد، وبدلاً من أن تشكل عمالة الفلسطينيين ورقة ضغط ضد الاحتلال فيما يتعلق باقتصاد مستوطنات الأغوار بحرمانها من تلك الأيدي سيما بعد الانتفاضة الأولى والثانية، فقد استعانت إسرائيل بالعمالة الأجنبية ليكونوا بديلاً لهم في حال مقاطعة العمل في المستوطنات.

وتشكل الأراضي الصالحة للزراعة في الأغوار والمصنفة ضمن المناطق ج ما نسبته 62.9%، كما أن قوات الاحتلال تقوم بمنع المزارعين في كثير من الأحيان بدخول أراضيهم للعمل فيها، وحسب ما يشير البنك الدولي أن 60% من الأراضي الزراعية غير متاحة للفلسطينيين للعمل فيها، وأن فقط ربع تلك الأراضي يتم استغلالها للزراعة،[215] ونتيجة السياسات الإسرائيلية بحق المزارعين الفلسطينيين فقد حرموا من العمل بأراضيهم في مناطق الغور، واتجهوا للعمل لصالح المستوطنات المقامة على أراضيهم كما هو الحال بالأغوار الشمالية لقربها منهم، نتيجة تدمير أراضيهم الزراعية والاستيلاء عليها، إضافة لسيطرتهم على موارد المياه، كما تعتبر أجور الأيدي العاملة الفلسطينية رخيصة مقارنة مع بقية الأيدي العاملة في إسرائيل، فضلاً عن كونهم أصحاب خبرة في العمل اليدوي سيما الزراعة والبناء، وهناك من يهرب من ظروف العمل الصعبة والأجور المتدنية في الضفة مقارنة مع العمل وأجره داخل تلك المستوطنات.

---

[215] الشريدة، *السياسات الاقتصادية*، 25.

وقد شكّلت العمالة الفلسطينية في نابلس أكبر نسبة من العاملين في مستوطنات غور الأردن، وبلغت45%، وتأتي محافظة طوباس في المرتبة الثانية وتبلغ 30%، بينما شكلت أريحا 25% من إجمالي العمال الفلسطينيين في الغور، ويمكن استنتاج ذلك من خلال النظر إلى الرسم أدناه والذي يبين توزيع العمالة الفلسطينية في مستوطنات الأغوار من قبل المحافظات الثلاث:

الرسم البياني رقم 4: التوزيع الإداري للعمال الفلسطينيين في مستوطنات غور الأردن الزراعية[216]

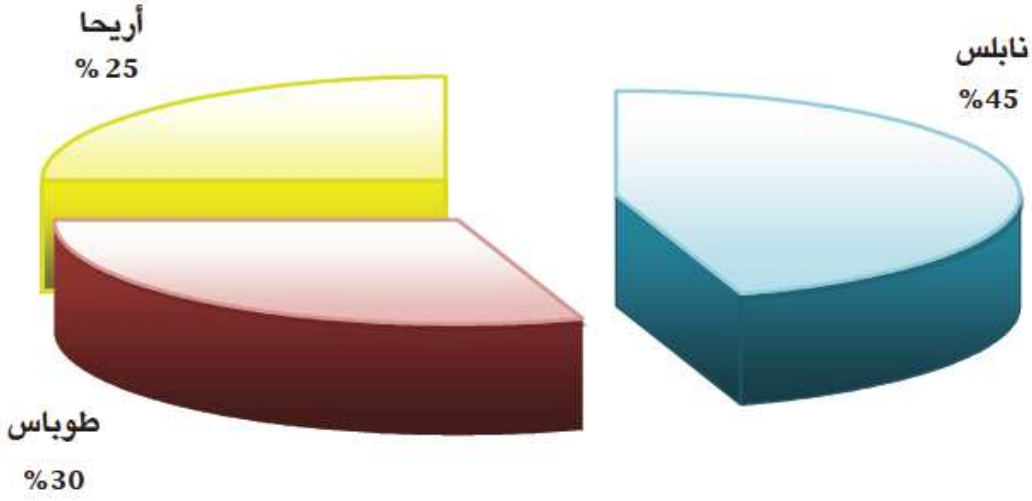

وفيما يتعلق بأجر العامل الفلسطيني مثلاً فهو داخل الضفة أدنى مقارنة مع العمل في المستوطنات، وفي الجدول التالي يمكن إدراك حجم الفرق في الأجور للعاملين في القطاع الزراعي وقطاع البناء، حيث تبلغ نسبة الفرق حوالي الضعف تقريباً في المستوطنات:

[216] مركز العمل التنموي/معا، *العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن الزراعية* (رام الله: مركز العمل التنموي/معا، 2011)، 10.

جدول رقم 8: مقارنة أجور العاملين الفلسطينيين بين الضفة والمستوطنات في 2010[217]

قطاع العمل	الأجر في الضفة الغربية	الأجر في المستوطنات
الزراعة	59 شيقل	103.7 شيقل
البناء	79.6 شيقل	164.8 شيقل

بينما أشار معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية/ ماس أن معدل الأجر اليومي للعاملين في الضفة نهاية 2013 وصل إلى 88.3 شيقل، بينما ازداد متوسط الأجر اليومي للعاملين في المستوطنات حوالي 3.8%، وبلغ 179 شيقل تقريباً،[218] فمع مرور الوقت ترتفع أجور العاملين سواء في الضفة أو المستوطنات، ولكن عند المقارنة بين الأجرين نلاحظ زيادتها بما يعادل ضعف أجر العمل في الضفة، وهذا يوضح الإغراء المادي للعامل الفلسطيني في مستوطنات إسرائيل، والذي يدفعه للتفكير بترك أرضه التي لا تكاد تغطي تكاليف الإنتاج، والاتجاه للعمل داخل مستوطنات الأغوار المقامة على أراضيهم.

وفي مستوطنات الأغوار لعام 2011 أشار الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في أريحا والأغوار أن هناك عمال دائمين بلغ عددهم حوالي 1800 عامل وعاملة في المستوطنات الزراعية المقامة على أراضي الأغوار، 8% من النساء، منهن 19% في محافظة طوباس، و92% من الذكور، و5.5% منهم من الأطفال، ومعدل الأطفال في طوباس من هذه النسبة 33%، بينما أكدّت دراسة الاتحاد أن العدد ارتفع عام 2012 إلى 3000 عامل وعاملة من الأغوار في أريحا وطوباس يعملون بشكل دائم في مستوطنات الأغوار للتحضير للزراعة وقطف الخضراوات، وأن العدد يبلغ 7000 عند جني محصول التمر

---

[217] إبراهيم، *الاستيطان الإسرائيلي*، 143.

[218] نعمان كنفاني، محرر، *المراقب الاقتصادي والاجتماعي 35* (رام الله: معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية/ ماس، شباط 2014)، 13.

والعنب،[219] وهذه المؤشرات جميعها تؤكد على سياسة إسرائيل في جذب العمال الفلسطينيين بالأغوار لترك العمل بأراضيهم، والعمل في المستوطنات المقامة عليها، ما ينعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني، لأن قلة اليد العاملة في الضفة تؤدي لارتفاع معدل الأجور وانخفاض أسعار المنتجات، ما يساهم بتدني إجمالي الاقتصاد الفلسطيني.

وما يثير الخوف في العمل داخل مستوطنات الأغوار أن نحو 61.7% من العاملين في المستوطنات الزراعية من جيل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18–29 سنة، وما بين عمر 30–49 سنة 26%، ومن فوق الخمسين نسبتهم 6.8%، ومن تبقى دون سن 18 سنة، و94% من إجمالي العاملين تحصيلهم العلمي ثانوية عامة وأقل، و4% من حملة البكالوريوس، و2% من خريجي الدبلوم، وفي محافظة طوباس من بلغوا الثانوية العامة وأقل نسبتهم 29%، ومن خريجي البكالوريوس42%، أما الدبلوم شكلوا في طوباس ما نسبته 43%، وتشكل محافظة نابلس أعلى نسبة عاملين بالفئة العمرية بين 18–50 سنة في المحافظات الثلاث، إذ بلغت 50% مقابل 32% في طوباس لمن هم فوق الخمسين، وأريحا 18%، أما فئة 18–29 سنة شكلت 44.5%، 28%، و27.5% لنابلس وطوباس وأريحا على التوالي، وفئة 30–49 سنة نابلس 41.5%، ثم طوباس 34%، فأريحا 25%،[220] إذ يتم العمل من قبل الشباب الفلسطيني سيما من حملة الشهادات لبناء اقتصاد تلك المستوطنات ونمو استثماراتها على حساب الأرض الفلسطينية، وذلك يؤدي لاعتماد هؤلاء الشباب لبناء حياتهم على العمل بتلك المستوطنات، خاصة في حال عدم توافر وظائف توفر لهم الإمكانات لتأسيس حياتهم، ما يكرس رغبة مبطنة لدى البعض منهم على بقاء وجود المستوطنات وعدم زوالها لعدم توفر البديل، في ظل قيام الاحتلال بمصادرة الأراضي الزراعية بشكل شبه يومي دون رادع لهم.

---

[219] الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في أريحا والأغوار، *ثلاثة آلاف عامل فلسطيني في المستوطنات الإسرائيلية بالأغوار* (أريحا: الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في أريحا والأغوار، تشرين أول 2012)، 3.

[220] معا، *العمالة الفلسطينية*، 10–12.

وخلاصة ذلك أن عمل الفلسطيني في المستوطنات القائمة فوق أرضه يساهم بزيادة العجز في الاقتصاد الفلسطيني، ويخلق بيئة ملائمة لقوات الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة على أراضي المزارعين في مختلف أنحاء الضفة وخاصة الأغوار الفلسطينية ومنها الأغوار الشمالية، نتيجة عزوف الفلسطينيين عن العمل بها لاستيلاء الاحتلال عليها، وبالتالي توجههم للعمل في المستوطنات القريبة من أماكن سكنهم، ما يؤثر على قيام دولة فلسطين وزعزعة اقتصادها نتيجة استغلال الأرض الخصبة واليد العاملة الفلسطينية للنهوض بالاقتصاد الإسرائيلي، لذا من الأهمية العمل على رسم سياسة فلسطينية لإيجاد بدائل للعمل لهؤلاء الفلسطينيين لترك العمل داخل المستوطنات، وحماية حقهم في أراضيهم التي تشكل مورد ضروري للاقتصاد الفلسطيني، مع العلم أنه في حالة تمت المقاطعة بالعمل في المستوطنات سيشكل ذلك خسائر كبيرة باقتصاد المستوطنات وبالتالي الاقتصاد الإسرائيلي، ودليل ذلك ما أشار له مركز العمل التنموي/ معا في دراسة له لعام 2011 بعنوان:"العمالة التايلندية في مستوطنات غور الأردن الزراعية" أنه لو تمت الاستعانة عن 1800 عامل فلسطيني بعمالة تايلندية سيتم دفع 120 مليون شيقل أجوراً سنوية، أي 32 مليون دولار بدلاً من 10 ملايين دولار، وهي تشكل مجمل الأجور السنوية لـ 1800 عامل فلسطيني في مستوطنات الأغوار، حيث ستصل نسبة خسائر تلك المستوطنات 100% إضافة لخسائرهم في السكن والتأمين، وبذلك ندرك قيمة استمرار العامل الفلسطيني للعمل في مستوطناتهم وأهمية الانتباه السياسي والشعبي لتلك القيمة التي يجب حرمانهم منها لصالح اقتصاد الأغوار.

كما أن العمل بالمستوطنات الإسرائيلية في الأغوار يشكل في بعض الأحيان إحراجاً للعامل الفلسطيني، لأن العمل لدى المستوطنين يتجاوز مجرد القيام بنشاط اقتصادي لكسب الرزق، حيث يعتبر تناقضاً بين المطلب الفلسطيني لزوال المستوطنات والاحتلال الإسرائيلي، مقابل بناء تلك المستوطنات وتنمية نشاطاتها من قبل الفلسطينيين، وهنا يبرز دور السلطة الفلسطينية لمتابعة قضايا عمال المستوطنات بتوفير المشاريع البديلة لعملهم فيها.

ولا تقف آثار الاستيطان السلبية عند هذا الحدّ من الأضرار الاقتصـــادية علـــى الأرض والمواطن الفلسطيني في الأغوار، فالحياة الاقتصادية تنعكس أيضاً على حياة السكان من حيث معيشتهم الاجتماعية وعملية التنمية السياسية، فعند تحقيق التنمية الاقتصـــادية يـــتم تحسين مستوى المعيشة وتحقيق التنمية الاجتماعية ورفع مستوى التعليم، ويصبح الفـــرد فاعلاً في العملية السياسية، لكن الاستيطان في الأغوار انعكس بشكل سلبي على مختلـــف نواحي حياة مواطني الغور، وبالإمكان تناول هذه المحاور في رسائل دراسية أخرى نظراً لأهميتها.

المبحث الرابع: مستقبل الأغوار الاقتصادي في ظل استمرار الصراع

تشكل السيطرة على الأرض منذ نكبة 48 وحتى يومنا أساس الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لأهمية الأرض لقيام الدول، وتبرز مكانتها في المفاوضات الأخيرة عام 2013 نتيجة الخلاف بين الجانبين على أمن الحدود في الجهة الشرقية، وهو ما خلق حالة من التصادم بين طرفي التفاوض حول الأغوار، لما تشكله هذه المناطق من مكانة لدى الجانب الفلسطيني باعتبارها سلة غذاء فلسطين.

ونتيجة تلك المكانة فالحكومات الإسرائيلية تسعى لفرض سيادتها الكاملة على مناطق الأغوار وضمها لسيطرتها الأمنية والمدنية، للاستحواذ على الجهة الشرقية وبسط نفوذها عليها، وإقامة المستوطنات عليها لدعم ركائز وجودها من خلال التوسع في المشروع الاستيطاني بمناطق الغور، وذلك لتحقيق مشروع ألون الذي يعتبر أن نهر الأردن هو الحدود الشرقية لدولة إسرائيل، لما توفره تلك المنطقة على حدّ قولهم من حدود قابلة للدفاع عن دولتهم ضد أي هجمات عليهم، خاصةً في ظل ما تتعرض له الدول العربية المجاورة من أزمات سياسية وأمنية، والتخوف الإسرائيلي أن تطال ثورات ما يسمى بالربيع العربي أمن دولتهم من الجهة الشرقية.

فالمبرر الأمني للوجود الإسرائيلي في الأغوار يهدف للحيلولة دون إقامة دولة فلسطين، وسلب أراضيها الخصبة لصالح إنشاء المستوطنات الإسرائيلية خاصة الزراعية، للمساهمة في النهوض بمجمل الناتج المحلي للاقتصاد الإسرائيلي، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية بمساعدة المستوطنين في غور الأردن، لما يتوافر في المنطقة من أراضي ومياه ومناخ ملائم لكافة المزروعات، فضلاً عن استغلال العمالة الفلسطينية ذات الخبرة في العمل الزراعي بتلك المناطق، فأجورهم زهيدة بالمقارنة مع غيرهم من العمالة الأجنبية.

وما جاء من اقتراحات أمريكية على لسان وزير الخارجية جون كيري بشأن بقاء السيادة على حدود الغور لمدة تتراوح بين 4-10 سنوات، ليتم بعدها تقييم الوضع الأمني خلال

فترة وجودها، والدعوة لانسحاب الجيش الإسرائيلي من كافة مناطق الضفة باستثناء الأغوار دليل قاطع على ما تشكله تلك المنطقة من أهمية لدولة إسرائيل، رغم رفض طرفي التفاوض لما جاء من بنود الخطة الأمنية من الجانب الأمريكي، كما أن مصادقة اللجنة الوزارية الإسرائيلية للشؤون التشريعية على قانون لضمّ الأغوار بما فيها من مستوطنات يبرز للفلسطينيين مكانة ملف الأغوار لدى دولة الاحتلال، حيث شكّلت هذه المناطق في المرحلة التفاوضية الأخيرة محوراً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، نتيجة سعي حكومة إسرائيل للسيطرة الكاملة عليها وجذب المستوطنين إليها، وما الانتهاكات التي تمارس بحق أهالي الأغوار من اقتلاع لوجودهم فيها سواءً بالتهجير والطرد ومصادرة الممتلكات سوى آليات لجلاء أصحابها منها لانفراد المستوطنين فيها.

وتشكل المنافع الاقتصادية التي تكسبها دولة الاحتلال من الأغوار سبباً كافياً لبقائها فيها، نتيجة تربتها الزراعية وتوافر مصادر المياه إضافة لدرجة حرارتها التي تتيح إنتاجاً زراعياً مبكراً عن بقية المناطق بجودة عالية وقادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، كما يعتبر مناخها الحارّ ملائماً لزراعة النخيل لما يشكله من أهمية اقتصادية، ففي العام 2010 تم الاحتفال بزراعة النخلة المليون في الأغوار، فأكثر من نصف المساحة المزروعة التي تستغلها المستوطنات في الأغوار لصالح النخيل، وتبلغ حوالي 32 ألف دونم، كما يتم زراعة ألف دونم جديد كل سنة بالنخيل، وذلك يشير للفوائد الاقتصادية لإنتاج التمور والتوسع في عمليات التصدير للخارج، عبر شركة Agresco وتحت الاسم التجاري كرمل والتي بيعت أسهمها لشركة Flowers Bickel بالشراكة مع شركة Orian، لتصبح من أكبر الشركات الإسرائيلية لتصدير الخضراوات والفاكهة، وفي الجانب الآخر هناك حوالي 160 ألف شجرة نخيل يمتلكها الفلسطينيون من نوع المجول، بطاقة إنتاجية تتراوح بين 3-4 آلاف طن من التمور في السنة، مع العلم أن حاجة السوق الفلسطيني من التمور تتراوح بين 6-10 آلاف طن سنوياً، مع السعي لزيادة مساحة الأرض المزروعة بالنخيل إلى 20 ألف دونم خلال العقد القادم، أي أن يبلغ معدل إنتاجهم ما قيمته 10 آلاف طن بفائدة تصل إلى 100 مليون دولار سنوياً، لتصبح التمور المنتج

الزراعي الأول في الأغوار، لكن ذلك يتوقف على تسليم الأراضي في مناطق الأغـــوار للطرف الفلسطيني، إضافة لمشاتل الورود والخضراوات ومزارع الدواجن وبرك لتربيـــة التماسيح والأسماك وغيرها، حيث تقوم مستوطنات الأغوار بإنتاج ما يزيد عـــن 6350 طن من اللحوم سنوياً، وفيها برك مائية بمساحة 18 دونم لإنتاج الأســـماك، كمـــا ويـــتم زراعة حوالي 4 آلاف دونم من العنب بالأغوار، و2.4 ألف دونم من الفلفـــل، و3 آلاف دونم لزراعة أشجار البهارات والأعشاب الطبية،[221] وما يترتب على كميات الإنتاج العالية من مدخولات على اقتصاد تلك المستوطنات سواء بالقطاع الزراعي أو الحيواني، فضـــلاً عن إنتاجية مستوطنات الأغوار لكميات كبيرة مـــن الحمضـــيات والزيتـــون والزهـــور والبندورة والباذنجان، وما يشكله من مردود اقتصادي لإسرائيل.

وتكمن هنا إشكالية وقوع معظم الأغوار تحت نفوذ المجالس الاستيطانية الإســـرائيلية، إذ تسيطر المستوطنات على أكثر أراضي المنطقة الصالحة للإنتـــاج، كمـــا تتواجـــد تلـــك المستوطنات على بحيرة مياه تشكل ثلثي احتياطي المياه الجوفية في الضفة، حيث ينـــابيع المياه وتواجد 133 بئراً جوفية تستخدم للزراعة، وتقدّر ما تنتجه من مياه بـــ 16 مليون م^3،[222] كما أن إسرائيل حفرت لمستوطناتها بالأغوار 35 بئراً بقدرة إنتاجيـــة تبلـــغ 40 مليون م^3، وعزلت 162 بئراً زراعية في وادي الأردن لصالح مســـتوطناتها،[223] فيمـــا تفرض قيوداً على المزارعين الفلسطينيين بالأغوار، فضلاً عن إغلاق الآبار الفلســـطينية الواقعة في المناطق العسكرية، فإسرائيل تدرك أن التطوير والتنمية في الأغـــوار يكمـــن بوجود المياه، لذا تسعى للسيطرة على مصادرها لتشل الحركة الاقتصادية فيهـــا، وهـــذه الإجراءات من شأنها تحويل آلاف الدونمات الزراعية لأراضي صحراوية غير صـــالحة للاستخدام، وذلك أدى لتدمير مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة بأنواع من المـــوز المعطر والذي يُعرف بأبي نملة والذي يلائمه مناخ الأغوار، ما يُشـــكل خســـائر ماليـــة

---

[221] كنفاني وغيث، *الهيكلية الاقتصادية*، 34- 35.

[222] نحاس، *إسرائيل والأغوار*، 28.

[223] بتسيلم، "غور الأردن."

مرتفعة لأصحاب تلك الأراضي وبالتالي ينعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة ما تعانيه الأغوار من تراجع بأرباحها بسبب ممارسات الاحتلال، وعمليات المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل وبضائع مستوطناتها بإمكانه المساعدة على تدمير أرباح تلك المستوطنات بما يوازي خسارة مزارعي الأغوار نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية بحق أراضيهم.

والإنتاج الزراعي الحالي في الأراضي الفلسطينية يكون لغاية سدّ الاحتياجات المحلية للشعب الفلسطيني، والملاحظ أن أسعار بعض المحاصيل الزراعية ترتفع أسعارها في السوق الفلسطيني، وذلك بسبب قلة الإنتاج من المحاصيل نتيجة سيطرة إسرائيل على أبرز الأراضي الزراعية في مناطق الأغوار، سواء الشمالية أو الوسطى أو الجنوبية، وما يشكله ذلك من عبء اقتصادي على عاتق المواطن الفلسطيني، مع العلم أنه لو تم استغلال تلك الأراضي سيتم تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي محلياً، وكذلك التصدير للخارج وتحقيق مكاسب اقتصادية في القطاع الزراعي كما تفعل دولة الاحتلال نتيجة استغلالها لأراضي الأغوار ذات الإنتاج الخصب.

إضافة لذلك فهناك بعض الشركات الإسرائيلية مثل Adafresh و Arava التي تبرم صفقات مع شركات فلسطينية دون الإعلان عن ذلك لتبييض صناعة التمر باسم الشركات الفلسطينية لغاية بيعها في السوق الفلسطيني والأسواق العربية والدولية سيما لمن يقاطعون البضائع الإسرائيلية وبالتحديد منتجات المستوطنات، تحت مسميات عربية لا يشكك بمصدرها مثل: (تمور الحرمين) و(تمور مناصرة) و(تمور الأرض المقدسة) وغيرها من المسميات، حيث يتم التصدير نتيجة ذلك لأمريكا الشمالية والدول الأوروبية منها بريطانيا وفرنسا والدول العربية سيما الخليج العربي وغيرها من الدول، وتساهم إسرائيل بحوالي 35% من تصدير تمور المجول في الأسواق العالمية، وكذلك يتم تبييض بضائع المستوطنات بالأغوار لمحاصيل الخضار والفواكه كالبازيلاء والبندورة (التشيري) والتفاح والعنب والأفوكادو، إذ يتم الإنتاج في مستوطنات الأغوار بينما التغليف والتعبئة في

مراكز فلسطينية، وتسويقها باعتبارها فلسطينية المنشأ،[224]عن طريق وضع الطوابع التي تشير أنها إنتاج فلسطيني، وذلك من شأنه خدمة النشاطات الاقتصادية في المستوطنات، من خلال سلب الموارد الفلسطينية واستغلال الأيدي العاملة فيها، وما يترتب على ذلك من الحيلولة دون تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني، فضلاً عن القضاء على إنتاجية المزارع الفلسطيني بالغور في أرضه والعمل على استثمار المتبقي منها، نتيجة مشاركة الفلسطيني للعمل داخل المستوطنات، وكذلك قيام بعض الشركات الفلسطينية وأصحاب رؤوس الأموال بتنمية ثروتهم وأعمالهم من خلال الترويج لبضائع المستوطنات لتحقيق مصالح فردية، وما ينجم عن ذلك من تعزيز التبعية لاقتصاد المستوطنات في الأغوار.

كما يفيد معهد ماس أن إسرائيل تعمل على استغلال الأراضي المصنفة ج وخاصة مناطق الأغوار في الأماكن غير الصالحة للزراعة لاستخراج الحصى والرمل والحجر من خلال إنشاء الكسارات والمقالع، حيث يوجد في تلك الأراضي 8 كسارات، تقوم بإنتاج 7 مليون طن من تلك المواد لغايات التشييد والبناء في إسرائيل، فضلاً عن وجود 30 كسارة في الضفة تنتج 12 مليون طن سنوياً من الرمل والحجر والحصى،[225] وبذلك تظهر انتهاكات إسرائيل الواضحة لقواعد القانون الدولي، من أجل تحقيق مطامعها بأراضي ج ومنها الأغوار وتنمية استثماراتها، لتبرز قيمة تلك المنطقة على اقتصاد مستوطنات الأغوار وإسرائيل، فأي عملية سلمية بين إسرائيل وفلسطين ستضع دولة الاحتلال على سلّم أولوياتها العوائد الاقتصادية الناجمة عن سيطرتها على الأغوار ومناطق ج دون إقامة اعتبار للقرارات الدولية.

وأيضاً فإن مجلس المستوطنات للعام 2012 أكدّ أن مستوطنات الأغوار ربحت حوالي 620 مليون دولار، بمعنى أن إسرائيل تربح من الأغوار أكثر من مجموع صادرات السلطة الفلسطينية، وهذه القيمة دفعت الرئيس الفلسطيني للتأكيد أن المصلحة الإسرائيلية

---

[224] طارق دعنا وباسل شحادة، *تبييض بضائع المستوطنات في أريحا والأغوار– التمور نموذجاً* (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، كانون أول 2012)، 17–25.

[225] كنفاني وغيث، *الهيكلية الاقتصادية*، 37.

للسيطرة على الأغوار اقتصادية وليست أمنية كما تدّعي دولة الاحتلال، فالأغوار ستشكل الخزان الأمني الغذائي لفلسطين في المستقبل، كما أن أرباح إسرائيل السنوية من سيطرتها على البحر الميت حوالي 2.2 مليار دولار أمريكي بسبب ما يضمه من مرافق سياحية وعلاجية،[226] لذا تشكل الأغوار البوابة الاقتصادية والتي من خلالها يتم النهوض بمجمل الإنتاج المحلي الفلسطيني ومواجهة عجز ميزانية الدولة وتوفير المشاريع الاستثمارية والتنموية بعد إقامة البنية التحتية فيها، وأثر ذلك على توفير فرص عمل لآلاف الفلسطينيين في مناطق الأغوار والضفة الغربية بدلاً من عملهم بالمستوطنات والمساهمة في تنامي أرباحها، دون حاجة السلطة الفلسطينية لإبرام أية قوانين وتشريعات للقضاء على عمل الفلسطينيين سواء داخل إسرائيل أو ضمن مستوطناتها، باعتبار أراضيهم مهيأة بظروفها الطبيعية لتشكل معيلاً لهم ولقيام دولتهم اقتصادياً.

والحكومة الإسرائيلية تسعى للحفاظ على الوضع الحالي، من حيث تغيير معالم الأرض بما يخدم أهدافها في الأغوار، لفرض سياسة الأمر الواقع على الفلسطينيين، عن طريق التوسع الاستيطاني وبالتحديد في المناطق الخصبة، فالاتفاق الإسرائيلي مع الجانب الفلسطيني لتحقيق تسوية سلمية يترتب عليه التزامات إسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وإسرائيل تحاول القضاء على أية مفاوضات كي لا يتأثر وجودها بنتائجها والقرارات المترتبة على تلك الاتفاقيات، فعدم تغيير الوضع الراهن من الحالة السياسية يعني استمرار إسرائيل بنشاطها وتوسعها الاستيطاني وضمّ المزيد من الأراضي لصالحها، وفي حال التوصل لتسوية سلمية يشكل ذلك بادرة لقيام كيان فلسطيني صاحب سيادة كاملة، ما يعني خروج المستوطنات من أراضي الفلسطينيين في مناطق الأغوار وما يشكله ذلك من خسائر في الاقتصاد الإسرائيلي وزعزعة ميزانيتها.

فالصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الأغوار يتبلور في رسم الحدود لكل طرف فيها، لضمها لنفوذها، وبقاء أجزاء كبيرة ضمن ما يعرف بمناطق ج يعني إبقاء أكبر من يمكن

---

[226] البنك الدولي، *الضفة الغربية*، 7-8.

من المستوطنين في تلك المناطق، بالمقابل تهجير وتفريغ سكان الأغوار من أراضيهم لخدمة سياسات إسرائيل الاستيطانية، فنتنياهو يظهر تفاعله مع تبني حلّ الدولتين كما أشار في خطاب له عام 2009 في جامعة بار أيلان، وعلى أرض الواقع يصادق على البناء الاستيطاني حتى في ظل المفاوضات، وذلك لتثبيت السيادة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وحتى في فترة تجميد الاستيطان عام 2010 بقي التوسع في المستوطنات القائمة دون بناء مستوطنات جديدة، وذلك لا يعني تجميداً بالمعنى المطلوب، وفي العام 2011 ارتفع النشاط الاستيطاني بعد استعادة حكومة نتنياهو ملف البناء في المستوطنات من الإدارة الأمريكية عقب استقالة الموفد الأمريكي الخاص جورج ميتشل وتزايد وجود البؤر الاستيطانية، وفي 2012 وفي ظل الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية وبروز الأزمات السياسية في الدول العربية وما رافقها من ظهور ما يسمى بالربيع العربي، والتخوف الإسرائيلي من السلاح النووي الإيراني وتوجيهه ضدها، قلّ اهتمام المجتمع الدولي بعمليات البناء للمستوطنات فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما ترك المجال لإسرائيل للسيطرة على أراضي الضفة والأغوار، ونشط الاستيطان بشكل ملفت للانتباه وسمّي 2012 بعام الاستيطان، فقد نشرت ما يسمى بوزارة الدفاع في كانون الثاني 2012 تصاميم لبناء 170 مسكناً، و84 غرفة فندقية في مستوطنة روتم بالأغوار الشمالية،[227] وبعد التصويت الأممي على اعتبار فلسطين دولة غير عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة كثّفت إسرائيل حملة الاستيطان في القدس والأغوار لتعلن بناء آلاف الوحدات السكنية، كما سارعت إسرائيل بوقف تحويل عائدات الضرائب الفلسطينية للسلطة، لتشكل أزمة اقتصادية فلسطينية، وذلك رغم ما يخسره الاقتصاد الفلسطيني من فقدان أراضيهم المقام عليها الاستيطان سيما الأغوار، نتيجة ما يعود على المستوطنات من مكاسب اقتصادية على حساب الفلسطيني.

---

[227] هنيدة غانم، محرر، *تقرير مدار الاستراتيجي 2013- المشهد الإسرائيلي 2012* (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ مدار، 2013)، 29-40.

فالنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في تزايد مستمر بمناطق الأغوار ومنها الشمالية، ويتبلور بالتوسع الاستيطاني لكل مستوطنة، من خلال إقامة الوحدات السكنية للمستوطنين، وما يدل على ذلك أن الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي أكّدّ أن حركة البناء في مستوطنات الضفة ارتفعت بمعدل 123% في 2013 مقارنة مع 2012،[228] وكذلك فإن الحكومة الإسرائيلية قدمت امتيازات لحوالي 35 بؤرة استيطانية في الأغوار والخليل خلال عام 2014،[229] وذلك يبرز الأولوية التي تمنحها إسرائيل للأغوار على بقية المناطق لمكانتها في إستراتيجيتهم التي تسعى للاستحواذ على الأغوار بشكل كامل، وعدم استثناءها من مخططاتهم الحالية والمستقبلية، نتيجة المكاسب المادية التي تحققها دولة إسرائيل من الاستثمار الزراعي في منطقة الأغوار، سيما أن أرباحها من مستوطناتها في الأغوار بلغت عام 2012 حوالي 620 مليون دولار، دون الكشف عن أرباحها في السنوات السابقة منذ عام 67، ولارتفاع قيمة أرباح إسرائيل في مستوطنات الأغوار لن تكتفِ من تواجدها الدائم في المنطقة، حيث أن مستوطنات الأغوار مستوطنات استثمار وليس استيطان، فالزراعة تتوسع مساحتها في مستوطنات إسرائيل بالأغوار، وذلك على عاتق تقليص تلك المساحة للجانب الفلسطيني في الأغوار، فإسرائيل أدخلت مشاريع للإنتاج الزراعي والحيواني في المنطقة، منها تربية الديك الرومي لتصديره لأمريكا وأوروبا، وكذلك تربية التماسيح لاستخدامها لصناعة الحقائب والجلود والأحذية، وأيضاً زراعة الأعشاب الطبية والورود، حيث تعتبر إسرائيل من أكبر مصدري الورود خاصة في الشتاء لدول أوروبا، بسبب دفء المنطقة الذي يعتبر ملائماً للزراعات الشتوية وغيرها من المحاصيل والمنتجات، وفي الطرف المقابل ومنذ اتفاقيات أوسلو لا نشهد أية تطور استثماري واقتصادي فلسطيني في الأغوار، نتيجة منع إسرائيل للفلسطينيين من

---

[228] جريدة الأيام،"السلام الآن: البناء الاستيطاني في الضفة يسجل أعلى نسبة منذ سبع سنوات،" *جريدة الأيام*، 23 شباط 2014، http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=217255&date (استرجع بتاريخ 2014/3/13).

[229] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا،"الحكومة الإسرائيلية تقر مزايا ضريبية لـ 35 بؤرة استيطانية،" *وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا*، 17 شباط 2014، http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id (استرجع بتاريخ 2014/2/22).

إنشاء مشاريع استثمارية وتنموية بالمنطقة لوقوع أجزاء منها ضمن تصنيفات أوسلو من المناطق المصنفة ج والخاضعة لسلطة الاحتلال كما الحال في منطقة الدراسة بالمالح، وكذلك تخوف المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال من الاستثمار بالأغوار وقيام قوات الاحتلال بهدم وتدمير مشاريعهم بحجة قيامها على أراضي خاضعة للحكم الإسرائيلي، فضلاً عن عدم توافر بنية تحتية تشجع أصحاب الاستثمار لإقامة مشاريع في المنطقة، وكذلك الحيلولة من قبل إسرائيل دون وجه حق لوجود أي مؤسسة أو منشأة استثمارية في الأغوار لغير كيانهم، مع توافر مساعي إسرائيلية لضم مناطق الأغوار لصالحهم.

فالمكاسب الاقتصادية الإسرائيلية في الأغوار أكبر من مجموع صادرات فلسطين، إذ أفاد التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار/ بكدار لقياس أداء الاقتصاد الفلسطيني لعام 2012 أن الميزان التجاري في فلسطين يعاني من عجز لا تتجاوز نسبة الصادرات إلى الواردات 20%، حيث تبلغ الواردات 4 مليارات دولار، فيما لم تتعدَ الصادرات السلعية 700 مليون دولار،[230] حيث تعتبر فلسطين من خلال تلك الأرقام دولة مستوردة أكثر منها مصدرة، وذلك يثقل كاهل ميزانيتها ويشكل خسائر لها في اقتصادها، لاعتمادها على الأسواق الخارجية لتلبية احتياجاتها دون الاعتماد وتحقيق الاكتفاء من المنتج الفلسطيني، كما يظهر ذلك تراجع إنتاجية القطاع الزراعي الفلسطيني واعتماده على الاستيراد نتيجة سيطرة إسرائيل على الأرض والمياه، فضلاً عن وجود العقبات التي تعيق الإنتاج والتسويق من البضائع والمحاصيل الفلسطينية، في ظل غياب البرامج الحكومية الداعمة للمزارعين بالأغوار، سيما وأن الموازنات المقدمة للنمو بالقطاع الزراعي في فلسطين محدودة، خاصة وأن عمليات النهوض بالواقع الاقتصادي الفلسطيني تعتمد على المساعدات الخارجية دون تحقيق تنمية حقيقية من داخل فلسطين.

فاتفاقية باريس الاقتصادية الموقعة في نيسان 1994 بين إسرائيل وفلسطين لها العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد الفلسطيني خاصة بمناطق الأغوار، حيث أنها لم تعزز

---

[230] المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار/ بكدار، "التقرير السنوي لقياس أداء الاقتصاد الفلسطيني لعام 2012،" *بكدار*، 16 شباط 2013، http://www.pecdar.ps/etemplate.php?id (استرجع بتاريخ 2014/4/3).

الاستقلالية للفلسطينيين، بل عملت على تكريس التبعية الفلسطينية للاقتصاد الإسـرائيلي، فمثلاً أصدرت إسرائيل أوامر عسكرية لمنع دخول المنتجات الزراعية الفلسطينية إليها إلا بتصريح، وذلك لحماية المزارع الإسرائيلي من منافسة بضائع المزارع الفلسطيني، بينما تدخل البضائع الإسرائيلية سيما منتجات المستوطنات السوق الفلسطيني دون معيقات، مـا أثر ذلك سلباً على أرباح الفلسطيني، علماً بأن المزارعين الإسـرائيليين يتلقـون دعمـاً حكومياً لتعزيز قدرتهم التنافسية سواء بالسوق المحلي أو الأسواق الخارجيـة، كمـا أن البروتوكول سمح للطرفين بإيقاف أي شحنة قادمة من الطرف الآخر لغايـات الفحـص الصحي دون إلحاق أي ضرر بالمنتجات أو تأخيرها، وكذلك سمح للفلسـطيني بتصـدير منتجاته دون قيود،[231] إلا أن ما يحدث عكس ذلك، حيث أن إسـرائيل بحجـة الفحـص الصحي ولاتخاذ الإجراءات الأمنية تتلف العديد من الشحنات الزراعية الفلسطينية بسـبب التأخر في عمليات التفتيش أو إبقاءها ساعات طويلة دون السماح لهـم نهايـة المطـاف بإدخالها، ما يشكل خسائر كبيرة للمزارع الفلسطيني الذي يعتمد على تلك الشحنات لكسب رزقه، وفيما يتعلق بتصدير المنتجات الفلسطينية دون قيود لم يتمكن الفلسطيني من ذلـك لعدة أسباب منها الإجراءات الأمنية من قبل إسرائيل التي تعيق عملية التصدير، وبالتالي تلف بعض تلك المنتجات الزراعية واضطرارهم لبيعها بأسعار لا تحقـق لهـم أرباحـاً تعوض تكاليف الإنتاج.

كما أن السلطة الفلسطينية تعاني من عجز في ميزانيتها، إذ بلغت نسبة العجز لعام 2013 ما يقارب مليار دولار أمريكي، وفي عام 2012 حوالي 510 مليـون دولار أمريكـي، وذلك بعد منح السعودية لفلسطين مبلغ 40 مليون دولار، كما يعاني الاقتصاد في فلسطين من قلة الاستثمارات وتدني النمو الاقتصادي، فقد بلغ 2% نهاية العـام 2013، و2.7% في 2012، بينما كان 3.6% عام 2011، وهذه المؤشرات تفيد بأن الاقتصاد الفلسطيني

---

[231] دار الجليل للنشر، *اتفاقيات أوسلو- الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة* (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998)،295-306.

يعتمد بشكل كبير على المساعدات المالية من الدول المانحة، والتي وصلت حتى نهاية 2013 حوالي 1.12 مليار دولار،[232] فلو تمكنت فلسطين من استغلال واستثمار مناطق الأغوار لتمكنت من تعزيز ميزانيتها وتقليل اعتمادها على المساعدات والمنح الخارجية لسدّ عجز اقتصادها، فمستقبل الأغوار يعتمد على تنميتها من حيث البنية التحتية لجذب أصحاب رؤوس الأموال واستغلالها اقتصادياً.

ومن جهته يشير مدير عام الغرفة التجارية في محافظة طوباس معن صوافطة[233] أن الصراع القائم بين فلسطين وإسرائيل على الأغوار، ونجاحات إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي وعدم وجود مشاريع تنموية في المنطقة وانحسارها في الإغاثة الآنية يؤدي لترك الأراضي من قبل المزارعين وتزايد البطالة، وإرهاق كاهل المواطن بمنتجات المستوطنات في السوق الفلسطيني، مشيراً أنه في السنوات العشر الماضية تراجع قطاع الزراعة في فلسطين، فبيانات وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني تشير لتراجع مساهمة قطاع الزراعة في السوق المحلي، ففي عام 1996 شكلت مساهمة القطاع حوالي 13.2% من الناتج المحلي الكلي، لتتراجع عام 2010 إلى 5.9%، وفي 2012 حوالي 5.6%، وفي 2013 ما يقارب 4%، مع العلم أن مناطق الأغوار تشكل سلة الغذاء الفلسطينية، وأفاد أن السوق الفلسطيني يساهم بشكل كبير في تصريف منتجات المستوطنات، والتي تبلغ ما يقارب 70% من وارداتها خلال عام 2013، وما يترتب على شراء تلك البضائع في السوق الفلسطيني من تنامي اقتصاد المستوطنات، وتراجع الطلب على المنتج الفلسطيني وخسائر لمزارعي الأغوار تفوق الكلفة الإنتاجية لمحاصيلهم، وبالتالي البحث عن البدائل لتعويض الخسارة، وقد تكون بالعمل داخل تلك المستوطنات للبعض منهم.

---

[232] البنك الدولي، *الضفة الغربية*، 5-6.

[233] معن صوافطة، مدير عام الغرفة التجارية في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، مقابلة شخصية، طوباس، 2014/4/21.

وفي ذات الإطار أكدّ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال إحصائية لأداء الاقتصاد الفلسطيني في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013 أن هناك تباطؤ في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي، لكنه أعلى منه ضمن الفترة ذاتها من العام 2012 بواقع 0.8% في الضفة، وتركز النمو في النشاط الصناعي وثم الإنشاءات، بعيداً عن النمو الزراعي، حيث شهدت تلك الفترة انخفاضاً بالقطاع الزراعي بنسبة 8% مقارنة مع تلك المرحلة من العام 2012، وكذلك انخفض عدد العاملين بمعدل 3.8%،[234] وهذه الإحصاءات والأرقام من شأنها تسليط الضوء على مخاطر التراجع في ذلك القطاع والذي يتركز في المناطق الخصبة من الضفة وتحديداً بمناطق الأغوار ذات القدرة على الإنتاج الزراعي، وما يتبع ذلك من تزايد التباطؤ في الإنتاج الفلسطيني من ذلك القطاع، وما يترتب على التدني في النسب إلى زيادة الاعتمادية على المنتجات الخارجية ومنها منتجات المستوطنات وتحقيق الفائدة للسوق الإسرائيلي ورفع معدل إنتاجيته ومكاسبه، لأن قلة توافر المنتجات يؤدي تلقائياً لزيادة أسعارها نتيجة الطلب المتزايد عليها.

وهنا تبرز أهمية العمل على تشجيع الاستثمار لأصحاب الأموال من المستثمرين لإقامة مشاريع زراعية للنهوض بالواقع الاقتصادي في المنطقة، وهذا يتطلب ليس فقط رسم سياسات الاستثمار بل التنفيذ الفعلي لتلك المشاريع وأن لا تكون وقف التنفيذ، سيما أن هذه المشاريع تحتاج الاتفاق مع دولة الاحتلال من قبل السلطة الفلسطينية، نتيجة سيطرة إسرائيل على مساحات شاسعة من أراضي الأغوار ضمن تصنيف ج.

وضمن إطار المبحث، ذكر مصطفى البرغوثي الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية خلال مؤتمر للجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها أن عام 2014 يجب أن يشكل محوراً جاداً في المقاطعة لبضائع المستوطنات خصوصاً والإسرائيلية عموماً، سيما أن هذا العام يعتبر عام التضامن مع الشعب الفلسطيني كما أقرته الأمم

---

[234] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الأداء الاقتصادي الفلسطيني خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013 والتنبؤات الاقتصادية لعام 2014،" *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني*، 30 كانون أول 2013، http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx (استرجع بتاريخ 2014/4/30).

المتحدة، مشيراً أن حجم المبيعات الإسرائيلية في السوق الفلسطيني حوالي 4.2 مليون سنوياً، وقد تمكنت المقاطعة تكبيد مستوطنات الأغوار خسائر بما يقارب 20% من دخلها، كما أفاد البرغوثي أن قيام شركة (صودا ستريم) الإسرائيلية بنقل مصانعها التي تعمل في مستوطنات الضفة إلى النقب دليل على نجاح حملة مقاطعة بضائع المستوطنات وفرض العقوبات على إسرائيل وسحب الاستثمارات منها والتي عرفت بحملة الـ BDS،[235] وهنا تبرز فاعلية حملة المقاطعة وإستراتيجيتها لتكبيد الاقتصاد الإسرائيلي الخسائر، وما قد يرافق عملية نقل الشركة لمصانعها من تأثير على وجود تلك المستوطنات خاصة بالأغوار، فالمقاطعة ضرورية سواء في ظل المفاوضات أو دونها لأن إسرائيل تأخذ من العملية السلمية غطاءً لتوسعها الاستيطاني، فينتعش اقتصادها بسبب تلك المستوطنات سيما الزراعية، وفي المقابل يتراكم العجز الاقتصادي في ميزانية فلسطين، لعدم قدرتها على الاستثمار في الأغوار، سيما أن إسرائيل تسعى للسيطرة على الأراضي ذات الإنتاج الخصب لتترك ما يتبقى للفلسطينيين، لذا يجب العمل على تمكين المزارعين لمعرفة حقوقهم، وحماية المستهلك الفلسطيني من تلك البضائع لتشجيع المنتج الوطني بمقاطعة بضائع المستوطنات على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، للعمل بقرار قانون رقم 4 لعام 2010 بشأن حظر ومكافحة منتجات المستوطنات، وكذلك قانون حماية المستهلك رقم 21 لعام 2005 لحماية المواطنين من انتشار بضائع المستوطنات في الأسواق الفلسطينية وشرائها.

وخلال هذه المعطيات ندرك أن بقاء الأغوار تحت السيادة الإسرائيلية يعتبر أساساً لأي تسوية محتملة خلال عمليات التفاوض سواء حالياً إن تم استئناف المفاوضات بعد انقضاء مدتها المحددة ونتيجة تجميد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لها بعد اتفاق

---

[235] الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية والاقتصادية لإسرائيل، "لجنة مقاطعة إسرائيل: 20% خسائر مستوطنات الأغوار بسبب المقاطعة،" *الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية والاقتصادية لإسرائيل*، 4 أيار 2014، http://www.pacbi.org/ainside.php?id=10 (استرجع بتاريخ 2014/5/5).

المصالحة الفلسطينية– الفلسطينية، أو في مفاوضات التسوية النهائية، حيث أن سياسات إسرائيل للسيطرة على أراضي الأغوار تؤكد على الأهمية الاقتصادية التي تحققها دولة الاحتلال من تواجد مستوطناتهم بالأغوار، وتمسكهم بتلك المنطقة.

فالانسحاب الإسرائيلي وإزالة المستوطنات من الأغوار لا يشكل حيزاً ضمن المخططات الإسرائيلية، لأن ذلك سيؤدي للتشكيك بصدق الفلسفة الصهيونية القائمة على أساس الاستيطان، كما يكشف انسحابهم على ضعفهم لمواجهة الفلسطينيين، سيما أن هناك معارضة لا تزال لقيام إسرائيل بالانسحاب من قطاع غزة وإخلاء المستوطنات منها، والقيام بالانسحاب من الأغوار سيؤدي إلى زعزعة الثقة بالحكومات الإسرائيلية ومعارضات تجوب الشارع الإسرائيلي رفضاً لمثل هذه القرارات، خاصة أن الحكومة الإسرائيلية تقدم الحوافز والتسهيلات للمستوطنين للمجيء للأغوار وإنشاء مشاريعهم الاستثمارية، فالانسحاب من الأغوار يشكل خسائر لإسرائيل التي لا تسعى لتكرار ما حدث في غزة، كما أن ذلك يعني تكذيباً لادعاءاتهم حول وجودهم في الأغوار تحت حجج أمنية، فإسرائيل تعمل على تضييق سبل وجود الفلسطينيين في الغور، والذي ينعكس بدوره على مستقبل قيام الدولة الفلسطينية وتعزيز وجودها من خلال إجبار الفلسطينيين على هجرة أراضيهم في الأغوار بحثاً عن ملاذٍ آمن لوجودهم، ما يؤدي لسهولة السيطرة الإسرائيلية على تلك الأراضي واستغلالها لغايات البناء الاستيطاني وجذب المستوطنين إليها.

لذا فإن أية عملية تسوية حقيقية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تتطلب تفكيك جميع الأبنية غير الشرعية وإزالة كل ما يتعلق بالكيان الصهيوني سواء في الضفة أو الأغوار، وذلك من شأنه طمس وجود دولة إسرائيل والقضاء على مفاتيح التنمية والاستقرار الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية، فإسرائيل منذ قيام كيانها لم تقدم أي تنازلات تزعزع وجودها، وفي المقابل تطالب الطرف الفلسطيني بالتنازل لتحقيق أطماعها الاستعمارية، فالسلام بين الطرفين يرتضي موافقتهما على تقديم تنازلات لتحقيق مصالح جميع

الأطراف، وإسرائيل لا تفتح مجالاً لتسوية فعّالة، فكل ما تقوم بتقديمه لا يتعدى اتفاقات مرحلية مؤقتة، لتكون أوسلو جديداً يخدم مصالحها وكيانها دون السماح للشعب الفلسطيني بأن يمتلك كياناً مستقلاً له الحق في السيادة على أراضيه وتقرير مصيره بعيداً عن تدخل دولة الاحتلال وتحكمها بأراضي الشعب الفلسطيني والسيطرة عليها لاستغلالها والانتفاع من خيراتها، والسيطرة على حدودها ومواردها المائية، لغاية تعزيز الوجود الإسرائيلي، دون الاهتمام بالقرارات الدولية التي تطالبها بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية، وما تسعى لتنفيذه أصبح واضحاً من خلال سياساتها والذي يتبلور بالسيطرة على مختلف مناطق الضفة الغربية وتحديداً الأغوار لأهميتها في الإستراتيجية الإسرائيلية والتي تعمل بشكل فعّال لتثبيت وجودها من خلال النشاط الاستيطاني بتلك المناطق.

الخاتمة

في ظل الوضع الفلسطيني الراهن وتحديداً خلال المفاوضات برزت الأهمية الاقتصادية للأغوار، سواء من خلال مطالبة الوفد الإسرائيلي المفاوض ببقاء الأغوار بما فيها المناطق المصنفة ج تحت سيطرتهم، أو من خلال إدراك الجانب الفلسطيني للبعد الاقتصادي لتلك المناطق وما تشكله من ركيزة للنهوض بالواقع الفلسطيني، سيما نتيجة ما تعانيه فلسطين من عجز مالي وأزمات متتابعة، وأثر ذلك التنامي الاقتصادي إيجاباً على العملية السياسية.

فالتبريرات الأمنية للوجود الإسرائيلي في الأغوار خاصة الشمالية منها تعتبر وهمية، لأن أي هجوم بريّ على إسرائيل من الجهة الشرقية فإن سلاح الطيران في دولتهم يفوق ذلك الهجوم وقادر على مواجهة التهديد إن وجد، فاستمرار السيطرة الإسرائيلية على الأغوار لا يشكل حلاً فعالاً لمواجهة التهديدات، كما أن عمليات البناء الاستيطاني في الأغوار أقل بكثير مما هي عليه في القدس المحتلة، وذلك يدفع للتفكير بالعقلية الإسرائيلية التي تسعى لما بعد السيطرة والمتبلورة بالمكاسب التي تجنيها دولتهم من تلك الأراضي الزراعية.

فسياسة إسرائيل المتبعة منذ عام 67 في الأغوار ترتكز على تهجير السكان، سواء بتجريف أراضيهم ومصادرتها وإعلانها مناطق عسكرية مغلقة، أو تسميم مواشيهم ومطالبتهم بالغرامات المالية لاستردادها، والاستحواذ على مصادر المياه وتجفيف الينابيع لصالحهم، وكذلك الحواجز العسكرية وبناء جدار الفصل العنصري وحرمانهم من التنقل والحركة، وتضييق الخناق عليهم بمنع إقامة البنى التحتية الأساسية من مدارس ومراكز صحية وكهرباء وغيرها، وذلك يعتبر أساساً لتفريغ الأغوار من أصحابها لأجل البناء الاستيطاني وجلب المستوطنين إليها، وإنشاء مصانعهم للاستفادة من مناخ المنطقة الملائم لكافة المحاصيل، ما يعود بالنفع الاقتصادي عليهم بمبالغ طائلة، مقابل تدني الإنتاج في المنطقة، وأثره السلبي على الإنتاج المحلي الفلسطيني، وأبعاد ذلك على مستوى حياة الأفراد في الأغوار على وجه التحديد، وفلسطين عامة، سيما أن قطاع الزراعة والذي

يعتبر ركيزة الحياة في الأغوار الأكثر تراجعاً، نتيجة سيطرة الاحتلال على مقومات الإنتاج الزراعي، وما يرافق ذلك من عوائق على الإنتاج والتسويق.

فآثار اقتصاد المنطقة ج في الأغوار لا يقتصر عليها فقط، حيث يؤثر على المنطقة أ والمنطقة ب، بسبب بحث المستثمرين عن أراضي صالحة للتنمية وارتفاع أسعار الأراضي في المنطقتين نتيجة الصعوبات التي تواجههم في الحصول على رخص بناء من سلطات الاحتلال في المنطقة ج ومنها منطقة المالح، ولقلة الأراضي الصالحة للاستثمار في المنطقتين أ، ب، ما يشكل ذلك عوائق لحركة التنمية فيهما لعدم القدرة على استثمار أراضيها الصالحة للتنمية والمشاريع الربحية.

فمناطق الأغوار تشكل حافزاً لبعض المستوطنين لإنشاء المستوطنات الإسرائيلية، بسبب حصولهم على امتيازات وحوافز تشجعهم على التوطن في المنطقة من معونات اجتماعية وخصومات ضريبية وتقديم الأموال لهم لإقامة مشاريع اقتصادية فيها، سيما أن اليدّ العاملة الفلسطينية ذات أجور متدنية مقارنة مع غيرهم من العمالة الأجنبية، وبالتالي يمكن استغلالها لتحقيق منافعهم، خاصة وأن العامل الفلسطيني صاحب خبرة في الأرض والعمل الزراعي.

فالمشروع الصهيوني للبقاء على وجوده من خلال الاستيطان يسعى لتحقيق مكاسب من تلك المستوطنات، على الرغم مما تتعرض له من مقاطعة لمنتجاتها داخل الضفة وفي الأسواق العربية والدولية، وهنا تبرز أهمية المقاطعة الفعلية لمنتجات المستوطنات، لما يعود ذلك بالفائدة على السوق الفلسطيني ويرفع إجمالي الناتج المحلي له، نتيجة الاستهلاك من خيرات الأرض الفلسطينية، لما تحويه منتجاتهم من مزايا تنافسية للمنتج داخل تلك المستوطنات سيما في مناطق الأغوار، وعدم شراء بضائع المستوطنات التي تستنزف جهد العمال الفلسطينيين وأموالهم لصالح إسرائيل، خاصةً أنها تعتبر مخالفة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على قوات الاحتلال نقل السكان أو مصادرة ممتلكاتهم سواء كانت خاصة أو عامة، وذلك ما يحدث فعلياً في الأغوار الفلسطينية، لأجل تنمية التواجد الاستيطاني بتنمية اقتصاد المستوطنين فيها.

كما تبرز أهمية المقاومة الشعبية التي يقوم بها أبناء الأغوار بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية بمؤسساتها المختلفة والمنظمات الدولية لتثبيت وجودهم على أراضيهم رغم ما يعانوه من معيقات تقلل إمكانيات التواجد والحياة لديهم، ويظهر ذلك من خلال عدم النظر لتلك التجمعات بمنظور إنساني فقط، بل بتنامي الوعي الحكومي لقيمة الأغوار الاقتصادية، بواسطة العمل على التواصل مع سكان الأغوار، والسعي لإقامة ما يمكن تحقيقه من مشاريع، وإن كانت مشاريع صغيرة، وما يجب أن تقوم به الحكومة لجلب الاستثمارات بالقطاعين الحكومي والخاص، وكذلك جذب رؤوس الأموال الخارجية لنجاح مشاريعهم بالمنطقة لما تشكله من بيئة خصبة للإنتاج.

فنجاح أو فشل التنمية الاقتصادية في مناطق ج تحديداً الأغوار رهين ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ففي الوقت الذي يتم فيه حصول الفلسطينيين على أراضيهم المصادرة في الأغوار سينعكس ذلك على الواقع الاستثماري الفلسطيني، لما يشكله من تنامي عجلة الاقتصاد، وتشغيل الأيدي العاطلة عن العمل، ورفع إجمالي الناتج المحلي لاقتصاد فلسطين، وتقليل نسبة العجز في الموازنة، نتيجة جذب الاستثمارات للأغوار، بسبب ما تمتاز به من خصائص تجعلها قادرة على الإنتاج خلال فصول السنة، وما يترتب على ذلك من رفع مستوى حياة الفلسطينيين خاصةً في مناطق الأغوار المهمشة والتي تفتقر لأدنى مقومات الحياة، وفي حال بقيت تلك المناطق في قبضة الاحتلال ستتراكم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن عدم استغلالها عاماً تلو الآخر، وبالتالي صعوبة الاستثمار فيها نتيجة القيود التي تفرضها إسرائيل في المنطقة، وخوف المستثمرين من المغامرة بأموالهم فيها لوقوعها تحت النفوذ الإسرائيلي، والأغوار الشمالية خير شاهد على تلك الخسائر اليومية، والتي تزداد مع مرور الوقت.

لذا تعتبر المستوطنات وسطاً اقتصادياً لإمداد دولة الاحتلال بالسلع التي تحتاجها، وذلك يتبلور من خلال دعم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للاستيطان، ومنح المستوطنين الحوافز المالية والتسهيلات لتحقيق هدفهم بإقامة دولتهم المنتعشة اقتصادياً، بعيداً عن أية وجود لدولة فلسطينية، وتدمير بنية اقتصادها قبل تحقيق ذلك، فإسرائيل تسعى لحرب استيطانية لتسابق

كل ما يشكل داعماً لعملية السلام، خاصة أن الخطاب الإسرائيلي يؤكد على تمسك دولتهم بالمستوطنات القائمة في الضفة والقدس وغور الأردن، وبقاءها تحت السيادة الإسرائيلية، حتى بعد التوصل إلى حلّ نهائي مع الفلسطينيين، أي أن الاستيطان خارج التزاماتها من المفاوضات.

لذلك يمكن من خلال الرسالة الانتباه لأهمية وضع مناطق الأغوار على أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال تخصيص موازنة لها، وتشكيل هيئة تُعنى بتنمية الأغوار، تعمل بالتعاون بين الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص، لتمويلها ووضع خطة لإقامة المشاريع وتنفيذها، وإنشاء مؤسسة للتمويل والإقراض الزراعي لخدمة مواطني الأغوار بدلاً من العمل في المستوطنات المقامة على أراضيهم، وكذلك العمل على استصلاح الأراضي المصادرة من قبل قوات الاحتلال، وإنشاء شبكات مياه للزراعة، وأيضاً تقديم الخدمات للمزارعين في منطقة المالح، والإرشاد اللازم لهم، من خلال الاهتمام بالمشاريع الزراعية في مجال الإنتاج النباتي من خضراوات وحمضيات وزراعة النخيل، بالإضافة لرعاية مشاريع الإنتاج الحيواني من مواشي وأبقار ودواجن وخلايا النحل وغيره، واستثمارها لغايات إنتاجية بهدف التصدير للخارج.

فضلاً عن ذلك وفي مجال الأشغال العامة ضرورة العمل على تأهيل البنية التحتية وشق الطرق المعبدة والزراعية، وإقامة مراكز للرعاية الصحية والتعليم، وخطوط للماء والكهرباء وغيره، للنهوض بالواقع الفلسطيني في المنطقة، لتشجيع استثمار القطاع الخاص فيها، سيما أن إنتاج المزارعين فيها يستخدم لسدّ حاجتهم، فإنشاء المشاريع الاستثمارية فيها سيؤدي لوجود فائض بالإنتاج، وبالتالي خدمة المستثمر وتخفيض الأسعار نظراً لتوافر المحاصيل، كما ويجب تقوية المقاطعة لمنتجات المستوطنات، وفرض الغرامات والعقوبات على المخالفين، بهدف تحقيق خسائر في اقتصاد المستوطنات وانعكاس ذلك على الاقتصاد الإسرائيلي، وأهمية ذلك للاقتصاد الفلسطيني، ولا نغفل أهمية تعزيز صمود أهالي الأغوار نفسياً بالدعم المتواصل والفعاليات في مناطق تواجدهم، لتثبيتهم في أرضهم، وإسماع صوتهم لكافة بقاع الأرض.

المرفقات

خارطة رقم 1: مخطط ألون **12**

رسم بياني رقم 1: عدد المستوطنات الإسرائيلية حسب المحافظة نهاية 2012..... **26**
رسم بياني رقم 2: الهدم والتهجير بين 2009– 2012 في الأغوار من المناطق ج. **58**
رسم بياني رقم 3: استخدام المستوطنين والفلسطينيين للمياه في الأغوار..... **109**
رسم بياني رقم 4: التوزيع الإداري للعمال الفلسطينيين في مستوطنات غور الأردن الزراعية **115**

جدول رقم 1: عدد المستوطنين في المستوطنات الإسرائيلية نهاية 2012..... **27**
جدول رقم 2: عدد المستوطنين في المستوطنات خلال الفترة 2005–2012 ..... **28**
جدول رقم 3: تصنيف مناطق الأغوار حسب أوسلو **57**
جدول رقم 4: ممتلكات سكان الأغوار الشمالية المصادرة من الاحتلال الإسرائيلي في العام 2013..... **64**
جدول رقم 5: الآبار العاملة في الأغوار **67**
جدول رقم 6: المستوطنات الإسرائيلية في الأغوار الشمالية منذ عام 1969 ..... **70**
جدول رقم 7: إنتاج مستوطنات غور الأردن **111**
جدول رقم 8: مقارنة أجور العاملين الفلسطينيين بين الضفة الغربية والمستوطنات في 2010..... **116**

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية

كتب:

ابحيص، حسن، وخالد عايد. *الجدار العازل في الضفة الغربية*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.

أبو إصبع، صالح، وأحمد نوفل. *الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين- دراسات إستراتيجية وقانونية*. عمان: دار البركة للنشر والتوزيع، 2011.

البازعي، سعد، وميجان الرويلي. *دليل الناقد الأدبي*. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. *المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية*. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007-2008.

الرزي، عز الدين. *الاستيلاء على الأرض والاستيطان ومضايقة المزارعين في منطقة طوباس والأغوار الشمالية*. رام الله: مؤسسة الحق، 1997.

القدسي، موسى. *المستوطنات الإسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي العام*. القاهرة: منشأة المعارف الإسكندرية، 2004.

المنوفي، كمال. *أصول النظم السياسية المقارنة*. الكويت: دار الربيعان للنشر، 1987.

الناشف، إسماعيل. *النفي في كتابة إسرائيل*. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، 2010.

بابدجي، رمضان، مونيك شُميلييه، جاندرو، وجيرو دو لا براديل. *حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.

بابه، إيلان. *التطهير العرقي*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007.

حماد، مجدي. *النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب أفريقيا*. بيروت: دار الوحدة، 1981.

دار الجليل للنشر. *اتفاقيات أوسلو- الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة*. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998.

صالح، محسن. *القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة* (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012).

طلعت الغنيمي، محمد. *قضية فلسطين أمام القانون الدولي*. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1967.

قاعود، مصطفى. *اغتيال البيئة الفلسطينية- التطهير العرقي- الاستيطان- جدران الضم- المياه*. دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2008.

قريع، أحمد. *الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق- مفاوضات أوسلو 1*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005.

كنفاني، نعمان، وزياد غيث. *الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس، 2012.

كوهين، هليل. *الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام 1948*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.

مصالحة، نور الدين. *أرض أكثر وعرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق 1949-1996*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.

منصور، جوني. *الاستيطان الإسرائيلي: التاريخ والواقع والتحديات الفلسطينية*. عكا: مؤسسة الأسوار، 2005.

نحاس، فادي. *إسرائيل والأغوار بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم*. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2012.

نكروما، كوامي. *الاستعمار الجديد.. آخر مراحل الامبريالية*. القاهرة: دار القاهرة، 1966.

دراسات ماجستير:

إبراهيم، بلال. *الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية*. نابلس: جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، 2010.

حمد، أحلام. *السلطة الفلسطينية وسياسة التهجير القسّري الإسرائيلية للبدو في الضفة الغربية*. رام الله: جامعة بيرزيت، رسالة ماجستير، 2013.

نشرات:

إسحق، جاد، وجولييت بنورة. *السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي في الأغوار*. القدس: معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، 2010.

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في أريحا والأغوار. *ثلاثة آلاف عامل فلسطيني في المستوطنات الإسرائيلية بالأغوار*. أريحا: الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في أريحا والأغوار، تشرين أول 2012.

البنك الدولي. *الضفة الغربية وقطاع غزة.. المنطقة ج ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني*. مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: البنك الدولي، تشرين أول 2013.

الشريدة، عبد الستار. *السياسات الاقتصادية في الأغوار وأثرها على المزارعين*. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012.

---. *الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب*. لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 2010.

دعنا، طارق، وباسل شحادة. *تبييض بضائع المستوطنات في أريحا والأغوار- التمور نموذجاً*. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، كانون أول 2012.

صالح، محسن، تحرير. *الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.

عبد الله، هاني، تحرير، *إسرائيل2020 خططها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

غانم، هنيدة، تحرير. *تقرير مدار الاستراتيجي 2013- المشهد الإسرائيلي 2012*. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ مدار، 2013.

كنفاني، نعمان، تحرير. *المراقب الاقتصادي والاجتماعي 35*. رام الله: معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية/ ماس، شباط 2014.

مؤسسة الحق. *اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة في 12 آب 1949: الاتفاقية الرابعة*. رام الله: مؤسسة الحق، 2010.

---. *البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب 1949 المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة*. رام الله: مؤسسة الحق، 2010.

مركز العمل التنموي/ معا. *الأغوار الفلسطينية هل ستصبح كنزًا مفقودًا وحلمًا مستحيلاً*. رام الله: مركز العمل التنموي، 2012.

---. *العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن الزراعية*. رام الله: مركز العمل التنموي/معا، 2011.

معهد الأبحاث التطبيقية- أريج. *قراءة في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية حول الوضع الدائم*. بيت لحم: معهد الأبحاث التطبيقية، 2008.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة- أوتشا. *المنطقة ج في الضفة الغربية: مخاوف إنسانية رئيسية*. الأمم المتحدة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة، 2013.

---. *التهجير وانعدام الأمن في المنطقة ج في الضفة الغربية*.الأمم المتحدة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2011.

مقالات:

الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري. "الأغوار الفلسطينية بين الصمود والأسرلة." *مجلة فلسطينيات*، عدد2 (2007)، 53- 81.

الدويك، موسى. "إستراتيجية الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967." *مجلة المستقبل العربي*، عدد 216 (1997)، 32-45.

الشريدة، عبد الستار. "الأغوار بين معيقات التنمية للمزارعين الفلسطينيين ومحفزات الإنتاج للمستوطنين." *مجلة سياسات*، عدد 11 (2010)، 128- 138.

تقرير مجلس الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، "التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأرض المحتلة،" *مجلة صامد الاقتصادي*، عدد 87 (1999)، 13-21.

جابر، محمد. "الأغوار الفلسطينية استلاب أم تطوير؟!." *مجلة شؤون فلسطينية*، عدد 248(2012)، 196- 212.

روبنشتاين، داني. "الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام 1967." *مجلة قضايا إسرائيلية*، عدد 5 (2002)، 39-48.

وكالات ومواقع الكترونية:

الجزيرة نت.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية والاقتصادية لإسرائيل.

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار/ بكدار.

جريدة الأيام.

مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة- بتسيلم.

معهد الأبحاث التطبيقية- أريج.

وزارة الإعلام الفلسطينية.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا.

قوانين واتفاقيات وقرارات دولية

اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، 12 آب 1949.
.http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b093.html

اتفاقية خاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي 18 تشرين أول 1907.
.http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/62tc8a.htm

الاتحاد العام لنقابات عمال فسطين. "قانون العمل الفلسطيني."
.http://www.pgftu.ps/page.php?do=show&action=qan1

الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
.http://www.un.org/ar/documents/udhr

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 16 كانون الأول 1966.
.http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b002.html

قرار مجلس الأمن رقم 465، بتاريخ 1 آذار 1980.
.http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp-symbol

قرار مجلس الأمن رقم 452، بتاريخ 22 تموز 1979.
http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp-symbol.

قرار مجلس الأمن رقم 446، بتاريخ 22 آذار 1979.
http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp-symbol.

قرار مجلس الأمن رقم 242 ، بتاريخ 22 تشرين الثاني 1967.
http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp-symbol.

منظومة القضاء والتشريع في فلسطين- المقتفي. "القانون الأساسي الفلسطيني." إعداد معهد الحقوق في جامعة بيرزيت.
.http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.aspid=14138

ميثاق الأمم المتحدة، 26 حزيران 1945.

.http://www.un.org/ar/documents/charter

مواقع حكومية:

موقع محافظة طوباس.
.http://www.tubasps.com/news.php-action
موقع وزارة الخارجية الفلسطينية.
http://www.mofa.pna.ps/index.php/ar/homepage/106-arabic-
.ar/main-issues/september-maturity

مقابلات:

برهان دراغمة. مواطن من تجمع المالح والمضارب البدوية. مقابلة شخصية. المالح، 2014/1/12.

جميل دراغمة. مدير الصحة في محافظة طوباس والأغوار الشمالية. مقابلة شخصية. طوباس، 2014/3/23.

جميل ضبابات. مدير وكالة الأنباء الفلسطينية وفا- نابلس. مقابلة شخصية. المالح والمضارب البدوية، 2014/2/5.

خضر دراغمة. مدير عام التخطيط والتطوير في محافظة طوباس والأغوار الشمالية. مقابلة شخصية. طوباس، 2014/3/11.

خضير علي بشارات. عامل فلسطيني بمستوطنتي بقعوت وروعي. مقابلة شخصية. الفارسية، 2014/4/12.

ربيح الخندقجي. محافظ محافظة طوباس والأغوار الشمالية. مقابلة شخصية. طوباس، 2013/12/18.

ريما دراغمة. مدير مديرية التربية والتعليم في محافظة طوباس والأغوار الشمالية. مقابلة شخصية. طوباس، 2014/3/6.

سهير أبو دواس. مديرة التخطيط والتنظيم في وزارة الحكم المحلي في محافظة طوباس والأغوار الشمالية. مقابلة شخصية. طوباس، 2014/3/17.

عادل ياسين. القائم بأعمال مدير التخطيط في سلطة المياه الفلسطينية. مقابلة شخصية. رام الله، 2014/3/19.

عارف دراغمة. رئيس مجلس قروي المالح والمضارب البدوية. مقابلة شخصية. طوباس، 11/9/ 2013.

عبد الرحمن محمود. مواطن من المالح والمضارب البدوية. مقابلة شخصية. المالح والمضارب، 2013/11/22.

عبد الله سعيد أبو موسى. مواطن من المالح والمضارب البدوية. مقابلة شخصية. المالح والمضارب، 2013/11/22.

عمر زايد. مدير دائرة الدراسات والرصد للهيدرولوجيين في سلطة المياه. مقابلة شخصية. رام الله، 2014/3/19.

فيصل إبراهيم. مواطن من تجمع يرزا. مقابلة شخصية. يرزا، 2014/1/12.

ماجدة علاونة. مديرة نوعية المياه ومنسقة المشاريع في سلطة المياه. مقابلة شخصية. رام الله، 2014/3/19.

مجدي بشارات. رئيس قسم الإنتاج الحيواني والنباتي في مديرية الزراعة. مقابلة شخصية. طوباس، 2014/4/6.

مجدي عودة. مدير مديرية الزراعة في محافظة طوباس والأغوار الشمالية. مقابلة شخصية. طوباس، 2014/4/6.

محمد عبد الهادي. مدير مديرية العمل في محافظة طوباس والأغوار الشمالية. مقابلة شخصية. طوباس، 2014/3/17.

محمود الملاح. المستشار القانوني لمحافظة طوباس والأغوار الشمالية. مقابلة شخصية. طوباس، 2014/3/11.

معن صوافطة. مدير عام الغرفة التجارية في محافظة طوباس والأغوار الشمالية. مقابلة شخصية. طوباس، 2014/4/21.

منصور محمد أبو عامر. عامل فلسطيني بمستوطنة مخولا. مقابلة شخصية. الفارسية، 2014/4/12.

هاني صلاح دراغمة. عامل فلسطيني بمستوطنة مخـــولا. مقابلـــة شخصـــية. المـــالح، 2014/4/12.

ياسر أبو عرام. مواطن من وادي الفاو في عين الحلوة. مقابلة شخصية.المالح والمضارب البدوية، 2014/1/12.

يوسف عوايص. مدير عام التنسيق والتعاون الدولي في سلطة المياه. مقابلة شخصية. رام الله، 2014/3/19.

المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية

كتب:

Fanon, Frantz. *Wretched of the Earth.* New York: Grove Press, 1963.

---. Toward the African Revolution. New York: Grove Press, 1967.

Henry, Claude, Andre Brennan, and Yves Lacoste*. The French colonialism in the Maghreb*. Beirut: Library Knowledge, 1994.

K. Bhabha, Homi. *The Location of Culture*. London: Routledge, 1994.

Lomba*,* Ania. *In theory the colonial and post-colonial literature*. New York: F.A.Praeger, 1996.

وكالات ومواقع الكترونية:

The Israeli Information Center for Human Rights in the occupied territories- Btselem.

Peace Now movement.

The Central Bureau of Statistics (Israel).